

مكتبة الامام
الموقف الناصري

الموقف الناصري
الوسطية

الموقف الناصري



السوق الشرق أوسطية

المجلد الثانى

إعداد

مكتبة  للبحث العلمى

السوق الشرق أوسطية

المجلد الثاني

الموقف العربي

البدائل

السوق العربية المشتركة

منطقة التجارة الحرة

صام

البدائل

عام

السوق الشرقى لوسطية

الموقف العربى

البدائل : عام

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	الكامل الاقتصادى العربى	يوسف الروسى	(كتاب) التحديات الوطن العربى		١٩٩٧	٥٤
٢	المواجهة العربية لتحديات النظام الشرق ازسطل	مجدد بدر عداد	(كتاب) التغييرات الاقتصادية الدولية		١٩٩٨	٦٥
٣	التعاون الاقتصادى العربى	أحمد أنور زهران	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٥٧٥	١٩٩٩/٣/١٥	٧٨

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	نواف الرومي
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : عام	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) اقتصاديات الوطن العربي	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

التكامل الاقتصادي العربي :

أهمية التكامل الاقتصادي العربي واهدافه :

يمكن فهم التكامل الاقتصادي العربي بشكل عام على أنه توحيد الجهود العربية للمشاركة في المجالات الاقتصادية من أجل خلق مجتمع عربي يتمتع بمقومات وغايات اقتصادية واحدة، بحيث لا يحول دون تنقل الأشخاص والعاملين من مختلف الاختصاصات ورؤوس الأموال ويتاح له ما يحتاج من أدوات تنسيق السياسات ووضع الخطط اللازمة لاستغلال الثروات العربية وتطوير القطاعات الأخرى وإزالة الفوارق بين الاقطار العربية وضمان استقلالها الاقتصادي.

وتظهر أهمية التكامل الاقتصادي العربي باعتباره الوسيلة التي تساعد على الوصول إلى أهداف أسمى، أي أنه ليس غاية بحد ذاته، وبذلك يبرز دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للاقطار العربية سواء على النطاق القطري أو القومي. إن هذا يعني أنه يساعد بشكل جدي على علاج مشاكل التخلف والامية والفقر التي تعاني منها معظم الاقطار العربية، مما يترتب عليه تأخر درجة النمو الاجمالي فيها مع انخفاض الاستثمارات في القطاعات المتتجة (الصناعة والزراعة) وزيادة نسب البطالة وما يتبع ذلك من زيادة المعجز في الموازنات العامة واضطرابها إلى الاقتراض من المؤسسات الأجنبية بشروط تعجيزية بحيث تصبح خدمة الدين عبئا ثقيلا يضغط بشدة على فرض التنمية المختلفة في هذه الاقطار.

لذلك فإن الاتفاق العربي بالمضي في طريق التكامل الاقتصادي العربي يعتبر الوسيلة الناجحة والفعالة من أجل تحقيق أهداف طموحة، من أهمها ما يلي :

(١) - معالجة مشاكل التنمية التي تعترض كل قطر، وما تحتاجه من استثمارات عربية مشتركة.

(ب) - مواجهة ما يصدر من تحديات اقتصادية خارجية من خلال التكتلات الخارجية، حيث أن هذه المواجهة لا بد أن تتضمن ما يلي :

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	نواف الرومي
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : عام	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) اقتصاديات الوطن العربي	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

اولا : الاعتماد الجماعي على الذات من اجل تحقيق الاكتفاء الذاتي للحاجات الاساسية للمجتمع العربي، وخاصة ما يتعلق بالامن الغذائي.

ثانيا : تطوير القدرة الذاتية لبناء قاعدة علمية وتكنولوجية عربية بهدف توفير معدات ومتطلبات الانتاج وزيادته وتنويعه لاشباع الحاجات الاساسية للاقطار العربية.

ثالثا : الابتعاد عن الاقتراض من الخارج (الدول الاجنبية ومؤسساتها المالية) قدر الامكان ومحاولة استثمار الاموال العربية الحالية وتشجيع عودة الاموال العربية المختلفة، وهذا سوف لن يتحقق الا بتزايد عنصر الثقة بين الاقطار العربية بشكل عام.

شروط التكامل الاقتصادي العربي :

إن الوطن العربي الذي يشتمل على حوالي (250) مليون نسمة يتكلمون اللغة العربية ويعتقن (80%) منهم ديناً واحداً هو الاسلام، وفيه موارد طبيعية وبشرية ومالية كبيرة ، ولديهم مستويات متقاربة من التنمية، يمكن أن يسير في مسار تكامل اقتصادي ايجابي ومشعر في الوقت نفسه. إن هذا يتطلب في الواقع تظافر جهود كثيرة وعلى مختلف المستويات ورغبة اكيدة من اجل استقلال كل الثروات العربية من أجل خدمة الاجيال الحالية والمستقبلية معا.

وفي الوقت نفسه هناك شروط يجب توفرها لكي يكون تحقيق التكامل الاقتصادي والعمل العربي المشترك ممكناً، حيث بالامكان تصنيفها الى نوعين من الشروط هما :

الاولى : شروط ضرورية - تتركز في تحديد التلغقات السلعية والبشرية والمالية بين الاقطار العربية كمنهج واضح ودقيق للتكامل الاقتصادي فيما بينها.

والثانية : شروط كافية - تتلخص في وضع تصور مسبق لتقسيم العمل بين الاقطار العربية وتنظيم انشطتها الاقتصادية المختلفة وتنسيقها من اجل تقليل درجات المنافسة وزيادة درجة التكامل الاقتصادي فيما بينها، وهذا كله يتطلب وضع استراتيجية انمائية عربية قومية واضحة تعتمد بالاساس على نبذ الخلافات العربية بجميع أشكالها.

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	نواف الرومي
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : عام	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) اقتصاديات الوطن العربي	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

عوائق التعاون والتكامل الاقتصادي العربي :

تبرز في الواقع الكثير من العوائق أو المحددات التي واجهتها ولا تزال تواجهها الاقطار العربية في سعيها نحو تحقيق تعاون عربي مشترك يرمي الى تكامل اقتصادي في ميادين عديدة. ويمكن توضيح هذه المحددات فيما يلي :

أولاً - عدم وجود طريقة او خطة واضحة للتعاون والتكامل الاقتصادي العربي، سواء أكان ذلك على النطاق الاقليمي أو القومي.

ثانياً - وجود تنظيم وتخطيط لمؤسسات التعاون الاقتصادي العربي تنطلق من منطق خاطئ لا تنسجم مثلاً مع تجارب مناطق أخرى من العالم، وهي في الوقت ذاته لا تنظر الى الفروقات الموجودة في اختلاف المستويات والظروف والاهداف لكل الاقطار العربية.

ثالثاً - افتقار نصوص الاتفاقيات المشتركة بين الاقطار العربية الى الدقة في تحديد الهدف ورسم الوسيلة اللازمة لتحقيقه، اذ جاءت معظم نصوص هذه الاتفاقيات مملوءة بالعبارات الانشائية، كما تضمنت نصوصاً يسهل على أي قطر التهرب من التزاماته تجاه محتوى الاتفاقيات أمام الاقطار الاخرى.

رابعاً - ضعف آلية التنفيذ اللازمة للاتفاقيات العربية، حيث لم ترد في معظمها أية نصوص إلزامية.

خامساً - ضعف التعاون بين منظمات العمل العربي المشترك وضعف الكادر الفني فيها، مما أدى الى خضوع بعضها الى ضغوط سياسية.

سادساً : عدم وضوح المقاييس التي يتم في ضوءها اختيار قيادات وكوادر المنظمات العربية المشتركة.

سابعاً : ضعف قابلية الاقطار العربية في تقديم الاستشارات وتبادلها فيما بينها.

ثامناً : ضعف بنية البحوث الاساسية والتطبيقية وفعاليتها، تلك البحوث التي تخدم الاقتصاد الوطني وفروعه المختلفة.

تاسعاً : التناقضات التي تسود خطط التنمية العربية واساليب تنفيذها.

مكتبة الأقطار للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	نواف الرومي
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : عام	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) اقتصاديات الوطن العربي	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

عاشرا : التباين الموجود بين الاقطار العربية من حيث تنظيم السياسات الاقتصادية والحماية والجوانب الاقتصادية الاخرى .

حادي عشر : انخفاض قابلية الاقطار العربية النفطية في تقديم الاعانات والمساعدات والقروض الميسرة للاقطار العربية الفقيرة، مما ادى الى زيادة مشكلة المديونية لهذه الاقطار وبالتالي اعتمادها المستمر على البلدان الرأسمالية مما ينجم عنه ضعف الايمان بالعمل العربي المشترك .

ثاني عشر : سيادة نمط انتاج الصناعات الاستخراجية والتبعية الاقتصادية للأسواق الأجنبية المختلفة الناجمة عن انخفاض مستوى التكوين الرأسمالي .

ثالث عشر : استمرار تعمق التجزئة بين الاقطار العربية واختلاف مستويات النمو والتطور فيها، مما يتبع عنه تزايد الصعوبات لإحداث تنمية جماعية تستطيع مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية .

رابع عشر : تزايد الموانع والمحددات امام حركة المواطنين العرب داخل الاقطار العربية أدى الى ضعف الاتصال والتفاعل الاجتماعي على جميع المستويات والمجالات، مما نتج عنه بطبيعة الحال حدوث فجوات اجتماعية واقتصادية كبيرة، من الصعب حصرها او تطبيقها في ظل الظروف الراهنة .

خامس عشر : كما أن تماثل الفروق الداخلية بين الاقطار العربية في المجالات الاقتصادية والسياسية، أدى الى بروز فروقات على كثير من الظواهر الاقتصادية ومن ثم أدى الى تعميق الفوارق بين :

- أنماط النمو،
- أنماط الاستثمار،
- أنماط الاستهلاك،
- وأنماط التبادل الخارجي .

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	نواف الرومي
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : عام	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) اقتصاديات الوطن العربي	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

إمكانية تحقيق تكامل اقتصادي عربي -

وجهة نظر الاقتصاديين العرب :

عندما يكون عامل الوقت أمراً حاسماً وقاطعاً، فإن العقلانية، حسب وجهة نظر الاقتصاديين العرب، تقتضي العمل في ظل ما هو متاح لدى الاقطار العربية، أي بوجود غايات متوافقة ومداخل سلمية شرط أن تؤدي في النهاية الى تكامل اقتصادي عربي بدون أي تمقيد. لذلك فإن التصور العملي للتكامل الاقتصادي العربي يطرح الصيغة التالية :

(أ) - ترشيد العملية التخطيطية القطرية بما يضمن توسيع أفقها القومي ومدها نحو المدى البعيد - أي أنه في ظل تغليب المصالح القطرية على القومية، فليس أقل من العمل على حث كل قطر عربي على ألا يضيف عقبة او صعوبة جديدة تعرقل عملية التكامل. بل إنه لو نظر الى مصالحه القطرية على المدى الطويل، وهو الافضل بطبيعة الحال، لعمد الى ازالة عقبة من العقبات القائمة حالياً ليمجل من عملية التكامل. ومن الطبيعي أن هذا الترشيح لن يتم إلا من خلال زيادة وتكثيف الاتصال والتنسيق بين الانشطة والاجهزة التخطيطية في الاقطار العربية.

(ب) - دفع جهود التنمية القطرية بأي جهد عربي اضافي ممكن او متاح. ذلك أن نمو وتقدم أي قطر عربي سيعود بالنفع، بشكل مباشر او غير مباشر، على عملية التنمية في الاقطار الاخرى، وهذا يعني أن نمواً وتقدماً سيحصل للوطن العربي ككل. هذا بالإضافة إلى أنه سوف يساعد كثيراً في التغلب على الكثير من الصعوبات النفسية داخل المجتمعات العربية التي تعترض طريق التكامل. كما أن ذلك قد يساعد كثيراً في القضاء على التباوت في مستويات النمو، او على الأقل التخفيف من حدتها، باعتبارها من اهم الصعوبات الاقتصادية امام التكامل. وهذا كله سوف يعمل على ترسيخ الثقة بين أنظمة وحكومات الاقطار العربية ويسودها جميعاً الشعور بأنها في مسار واحد.

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	نواف الرومي
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : عام	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) اقتصاديات الوطن العربي	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

ج) - اختيار وانتقاء مجموعة الأنشطة الاستثمارية التي قد تتجاوز مزاياها وعوائدها حدود التنمية القطرية لتمتد الى دعم التنمية القومية في عموم الاقطار الاخرى، وهذه الأنشطة تتركز في الموارد المائية، مصادر الطاقة الطبيعية، الهياكل الأساسية... الخ. كما أنه قد يكون من الافضل في مثل هذه الاستثمارات أن تتم بجهد قومي، حيث أنها تتميز في حالات كثيرة بعدم القدرة على التجزئة او بخضوعها بشكل واضح لاقتصاديات الحجم.

د) - الالتفاف الجماعي حول بعض القضايا والمشاكل التنموية ذات العلاقة المباشرة او غير المباشرة بالقدرات التنموية القطرية وكذلك القدرة التنموية القومية مثال : قضية الأمن الغذائي العربي، بناء وتطوير القدرة التكنولوجية العربية، امتلاك قاعدة متطورة للمعلومات، وغيرها. إن هذه المشاكل والامور المهمة قد يكون من الصعب على اي قطر أن يواجهها بمفرده سواء بسبب ارتفاع نفقاتها المالية او لتجاوزها قدراته البشرية المتاحة والممكنة. واذا لم يكن هذا او ذاك وافترضنا قيام كل قطر بالاتفاق على مثل تلك القضايا، اليس من الممكن الترشيد وتجنب ازدواجية الاتفاق؟

هـ) - وأخيرا ، فإن إنجاز التكامل الاقتصادي العربي ليس في الحقيقة من مسؤولية الحكومات والانظمة فقط، بل إن هناك دورا هاما يجب أن تلعبه الشعوب العربية والهيئات غير الرسمية والنقابات والاتحادات والجمعيات في جميع الميادين والقطاعات التي سيشملها التكامل.

واستنادا لما تقدم، يمكن وضع استراتيجية واضحة للتكامل الاقتصادي العربي، تركز على المحاور الرئيسية التالية : -

اولا - التنمية القومية بجميع أشكالها وفروعها.

ثانيا - اعادة تشكيل هياكل الانتاج الصناعية واقامة التصنيع الاساسي.

ثالثا - اعادة تشكيل هياكل الانتاج الزراعية والأمن الغذائي.

رابعا - اعادة بناء هيكل السوق العربية، وايجاد نظام لتسوية المعاملات المالية.

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	نواف الرومي
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : عام	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) اقتصاديات الوطن العربي	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

خامسا - تعبئة الموارد البشرية والمالية .

سادسا - تأسيس نظام نقدي عربي .

سابعاً - اكتساب القدرة التكنولوجية وتوطين التكنولوجيا الملائمة .

ثامناً - توفير العناصر الجوهرية في البنى التحتية .

تاسعاً - الإرادة السياسية لكل الاقطار العربية في تحقيق تكامل اقتصادي عربي بشكل جدي .

نحو مفهوم جديد للتعاون الاقتصادي العربي :

نظرا لما يسود العالم العربي من مشاكل اقتصادية في الوقت الراهن والاضغاثات التي يشهدها في تحقيق قدر ملموس من التعاون الاقتصادي الى جانب الآثار السلبية الناجمة عن تكريس المصالح القطرية الضيقة، فقد اصبحت مهمة تمهيد الطريق لتعزيز التعاون الاقتصادي العربي اصعب مما كانت عليه الحال في بداية الخمسينات . كما تزداد الامور تعقيدا كلما مضى الزمن دون اتخاذ اجراءات عملية باتجاه تعزيز العمل الجماعي، وذلك بالاستفادة من التجربة الطويلة التي بدأت منذ عقد الخمسينات، والعمل على التخفيف من حدتها . إن الاجراءات السلمية التي تتخذ باتجاه تعزيز التعاون الاقتصادي العربي مهما كانت متواضعة في البداية، إلا أنها إذا حظيت بالرعاية الجدية من قبل الحكومات العربية فانها ستؤدي الى تعزيز التعاون وتطويره بمرور الزمن .

فحينما نتحدث عن التنمية باعتبارها مجال التحدي الانساني الراهن والقادم، فإننا نقصد مفهوما واضحا ومحددا لهذه التنمية يتبلور في أنها : مجموعة العمليات المخططة التي تسمى الى إحداث نهوض ارتقائي شامل ومتكامل في مختلف قطاعات ونواحي الحياة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وتقوم على محوري التقدم المادي والتقني، الى جانب المشاركة الشعبية الفعالة بما يحقق اطلاق قوة النمو اللاتني للمجتمع بصورة اجمالية .

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	نواف الرومى
الموضوع الفرعى :	الموقف العربى : عام	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) اقتصاديات الوطن العربى	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

إن الادراك الحقيقى لاحتمية طريق العمل العربى المشترك كأفضل سبيل للتنمية لا يترجم الى الواقع إلا بتبني الاقطار العربية شعوباً وحكومات لمشروع استراتيجى شامل في مختلف قطاعات ونواحي الحياة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً. وهذا المشروع القومى ينبع أساساً من منطلقات جذرية محدودة تتمثل في عدد من الحقائق من أهمها:

أولاً - إن التاريخ العربى على امتداده يثبت أنه كلما كانت وحدة العرب قائمة، ازدهر المجتمع العربى من ناحية، وكان عطاؤه للإنسانية أكبر، وكان أمنه القومى أكثر تحقيقاً، من ناحية أخرى.

ثانياً - إن العالم المعاصر يعامل المنطقة العربية ككيان واحد حتى وإن تزايدت الصلات بين بعض القوى العالمية وبعض القوة العربية.

ثالثاً - إن التهديد الأمنى في الوقت الراهن لا يمس دول عربية بعينها دون غيره من الدول، أو جزءاً من المنطقة العربية دون الأجزاء الأخرى، بل ينفذ الى المنطقة العربية ككل.

وبما - إن كل معوقات التنمية لا تتوفر لأي قطر على حدة، إلا فيما ندر، سواء - إن ذلك في مجال قوى الانتاج، أو تكنولوجيا الانتاج، أو تسويق المنتجات.

خامساً - إن الثروات المتوفرة في بعض الاقطار العربية لا يمكن ان تستغل بصورة مثلى إلا في ضوء تكامل تنموى عربى واسع، وبغير ذلك سستبدد هذه الثروات وستعرض للضياع وتخسرهما الاجيال القادمة.

سادساً - إن معدلات التنمية أو النمو لا يمكن إلا أن تكون متواضعة في حالة التجزئة، فالاعتماد المتبادل بين الاقطار العربية امر لا غنى عنه إذا اريد لهذه المعدلات أن ترتفع الى المستويات المرغوبة التي تخرج بهذه الاقطار من دائرة التخلف النسبي الى آفاق الرخبة للتقدم والازدهار ورفاهة الانسان العربى.

وهكذا فإن الرؤية الجديدة إلى إحداث تعاون عربى مشترك، ينبغى أن تنطلق من المضامين التالية.

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	نواف الرومي
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : عام	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) اقتصاديات الوطن العربي	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

(أ) - إن الثروات النفطية تعتبر موارد مؤقتة وزائلة، الامر الذي يؤكد ضرورة تأمين مستقبل الاقطار النفطية بدعم هياكلها الاقتصادية، وإرساء قواعد الانماء داخلها على أسس غير - لية.

(ب) - إن التنمية الاز سادية في الاقطار النفطية لا يمكن أن تتم بفعالية إلا بالاستعانة بالكفاءات البشر في الاقطار العربية ذات العجز والسوق الواسعة التي توفرها لمنتجات الاقطار النفطية في صيغة تكامل اقتصادي عربي.

(ج) - إن الاقطار العربية ذات العجز لن تحقق تنمية فعالة إلا بموارد مالية ضخمة يمكن الحصول عليها ؛ تعاون الوثيق مع الاقطار العربية النفطية.

(د) - إن التكامل التجاري الذي يعني بوضوح حرية انتقال القوى العاملة ورؤوس الاموال، والذي يساهم في تقوية الروابط والتفاعل بين مواطني الاقطار العربية ، سوف لن يكون كافيا او ذا فاعلية كبيرة في تكامل موارد هذه الدول، وذلك لأن جميع الاقطار العربية تعاني من قصور نوعي او كمي في قواها العاملة الذي أدى في السنوات الاخيرة الى اعتماد متزايد على استيراد عمالة غير عربية. إن هذا يستدعي في الواقع ضرورة إعادة النظر في الاستراتيجيات الانمائية الحالية بما فيها استراتيجيات النمو الاقتصادي والتكنولوجي والتعليم والتدريب حتى تتمكن الاقطار العربية من الوصول الى مرحلة الاعتماد على الذات في القوى العاملة من خلال تبني استراتيجية بعيدة المدى في تنمية مواردها البشرية.

(هـ) - يتيح المنهج التنموي للتكامل أن يسمى كل قطر من الاقطار العربية الى تحقيق تنمية داخلية مخططة - فالجهد القومي لا يلغي الجهد القطري في اطار التنسيق والتعاون العربي الواسع. وبما أن التعاون العربي يتيح امكانيات واسعة في تنمية المجتمع بحيث لا تستطيع أية دولة اتجاوزه بفعالية اعتمادا على مواردها الذاتية (البشرية والمادية)، فلا شك أن التعاون الانمائي الفعال والتنسيق المتزايد سيؤدي في النهاية الى التحرير الكامل لانتقال القوى العاملة بين الاقطار العربية.

(و) - قيام الحكومات العربية في الدول المدينة باتخاذ الاجراءات الكفيلة بمعالجة الاختلالات وادخال التعديلات الهيكلية المطلوبة في اقتصاداتها، لأن ذلك سيؤدي الى تحسين اوضاعها الداخلية والخارجية وتقود الى تحسين

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	نواف الرومي
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : عام	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) اقتصاديات الوطن العربي	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

احتمالاتها المستقبلية سواء بالنسبة لموقفها من الديون الخارجية او بالنسبة لإمكانات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها. إن هذا يعني أن المطلوب أساسا من بلدان العجز العربية هو أن تتخذ ما يلزم لضمان استقرار إيراداتها الأجنبية وذلك من خلال التأكيد على استقرار صادراتها حجما وأسعارا وقيمة لضمان استمرار استيراداتها الضرورية، مع التأكيد المسبق على استراتيجية تنوع هياكلها الاقتصادية، وتقليل اعتمادها على الصادرات نسبيا، وخلق الدفع الذاتي في اقتصاداتها.

ز) - زيادة القيمة المضافة للنظ والغاز عن طريق إقامة المصافي والمجمعات البتروكيمياوية من أجل سد احتياجات الاستهلاك المحلي والتصدير إلى الأسواق العربية والعالمية، بالإضافة إلى التوسع في إنتاج المواد الاستهلاكية النهائية بالنسبة للصناعات البتروكيمياوية بشكل يسمح بتحقيق أعلى درجة من التكامل بين صناعات المنتجات النفطية وبين مختلف الصناعات التحويلية الأخرى لبناء قاعدة صناعية متكاملة.

ح) - إن الطريق الموصل إلى العمل العربي المشترك يمكن أن يتحقق عبر ثلاث عمليات متتابعة :

أولا - إرساء الاستراتيجية التي يقوم عليها العمل القومي المشترك، بشرط أن تكون طريقة هذا العمل واضحة ومعروفة بدقة لا لبس فيها ولا اجتهاد لأية جهة حسب هواها في هذه الاستراتيجية. كما يجب أن تتضمن هذه الاستراتيجية أهدافا رئيسية واقعية واضحة، تنسجم وامكانات الاقطار العربية، تركز في ما يلي :

1 - تحقيق الأمن القومي العربي بمفهومه الشامل المتضمن للأمن الغذائي، الأمن التكنولوجي، والأمن الفكري وغيره.

2 - رفع معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي من خلال قاعدة علمية وتكنولوجية حديثة وبالاعتماد على الموارد الذاتية العربية بصفة أساسية، مع مراعاة ضرورة تقليص الفجوات التنموية القطاعية والفئوية داخل الاقطار العربية، وكذلك فيما بين هذه الاقطار وبعضها البعض.

3 - إطلاق القوى الإبداعية المنتجة للإنسان العربي من خلال مشاركة شعبية فعالة في تحمل عادل ومتكافئ لأعباء التنمية ومسؤولياتها .

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	نواف الرومي
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : عام	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) اقتصاديات الوطن العربي	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

ولتحقيق الرؤية الشاملة الموضوعية فإنه من المنطقي وضع الاطار العام المقترح للعمل العربي المشترك بأهدافه المحددة من خلال تجمع علمي وفني وسياسي تسهم في تنظيمه واعماله المنظمات القائمة للعمل العربي المشترك.

ثانياً - ضرورة تخطيط العمل العربي المشترك من خلال وضع خطة قومية طويلة الاجل، تكون اطاراً لمخطط متوسطة وقصيرة الاجل للتنمية القومية والقطرية على حد سواء. مع أهمية أن ينهض بهذه المهمة جهاز للتخطيط القومي بالتنسيق مع اجهزة التخطيط القطرية.

ثالثاً - تنفيذ خطة التنمية القومية من خلال منظمات عربية متخصصة تتولى مسؤولية تنفيذ المشروعات والبرامج الواردة في خطة التنمية القومية، بشرط أن لا تنعكس الخلافات السياسية على تنفيذ هذه المشروعات، مع الالتزام الكامل للحكومات العربية في تنفيذ خطط التنمية القطرية المنبثقة من الخطة القومية.

ط) - ولتعميق العمل العربي المشترك هناك مداخل متعددة يمكن أن تؤدي الى تحقيق الهدف المنشود بشكل تدريجي منها :

اولاً - تكوين اتحاد او اتحادات جمركية.

ثانياً - تعميق تجربة المشاريع العربية المشتركة .

ثالثاً - تعميق تجربة مؤسسات التمويل العربية المشتركة والقطرية.

رابعا - تشكيل مجالس تجارية مشتركة، حيث أن تشكيل مثل هذه المجالس يساعد الاقطار العربية على تنظيم التبادل التجاري بينها وبين بقية انحاء العالم.

ي) - تعزيز دور المنظمات والاتحادات العربية النوعية من خلال ما يلي :

اولاً - اختيار المسؤول الذي يقود كل منظمة واتحاد على أسس ومعايير تستند على الكفاءة والقدرة والايمان بالعمل العربي المشترك والابتعاد عن المؤثرات والمداخلات السياسية في هذا الاختيار.

ثانياً - التنسيق بين عمل هذه المنظمات والاتحادات من خلال خطة واضحة الاهداف والآلية مع تقييم دوري لإنجازها من قبل حكومات الاقطار العربية، اضافة الى متابعة اعمالها بشكل مستمر.

ثالثاً - اعطاء هذه المنظمات والاتحادات العناية والدعم من قبل حكومات الاقطار العربية مع تسهيل مهامها حتى يتسنى لها تأدية دورها المطلوب.

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	مجنذب بدر عناد
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : عام	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) المتغيرات الاقتصادية الدولية	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

المواجهة العربية لتحديات النظام الشرق اوسطى

في ضوء معطيات الحقائق التي تم عرضها على الساحات الدولية والإقليمية والعربية ، يبرز السؤال الجوهري ، ما العمل ... ؟ وكيف ينبغي للطرف العربي أن يتصرف ، وماذا يستطيع أن يفعل ليدور عن نفسه المخطر الحقة والمحتملة ... ؟ وقبل التعرض لأشكال المواجهة العربية لما تواجهه من تحديات في محاولة الإجابة عن الأسئلة اعلاه نرى اننا علينا ان نبحث في الاطار المؤسسي للنظام العربي اي - الجامعة العربية - وما يمن ان تقوم به من دور في هذه المواجهة باعتبارها - ومن وجهة النظر العربية - المعادل الموضوعي للترتيبات الإقليمية الجديدة ، الشرق اوسطية .

اولا : الجامعة العربية والشرق اوسطية والعمل الاقتصادي العربي المشترك :

كان اول ما يواجه الباحث عند دراسة الجامعة العربية عدد من المتناقضات المرتبط بموضوع الجامعة ذاته ودورها في النظام العربي وهل هي اداة لتحقيق (الفكرة القومية) ام عامل (معهة) ، لها مكرس التجزئة العربية ، لقد كانت الجامعة العربية هدفا تدعو لتحقيقه مختلف الروابط والتنظيمات الشعبية القومية خلال فترة كان فيها التيار القومي العربي تيارا نشطا ، ولم يكن مفهوم الدولة قد ترسخ بعد وكان التركيز القومي على مفهوم الامة العربية الواحدة الممتدة من المحيط الى الخليج ، وامام تزايد هذه الضغوط خلال الحرب العالمية الثانية على حكومات المنطقة التي كانت جميعا بشكل او باخر مواقع للنفوذ الاوروبي ، اقدمت بريطانيا على تشجيع الحكومات العربية على تبني فكرة الجامعة العربية ، وبالطبع لم يكن الغرض من ذلك هو ارضاء التيار القومي او تحقيق اهدافه وانما كان محاولة لنقل المبادرة من الشارع العربي الى الحكومات العربية وايجاد شكل من اشكال التنظيم الاقليمي يحتوي تطلعات هذا التيار دون ان يحققها . لذا فان الجامعة برزت الى الوجود وقد حملت معها تناقضات ثلاث متغيرات ، فكر قومي ، تدخل جلد من البيئة الدولية ، منطق القطرية السيادة الوطنية (30) .

- لذا فان الجامعة ومنذ نشأتها تعرضت لتصارع ثلاث انواع من الارادات ، واردة الفكر القومي الذي يفرض عليها محددات ان لاتصدر

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	مجناب بدر عناد
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : عام	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) الثغرات الاقتصادية الدولية	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

عنها قرارات تناقض مع عقيدة النظام العربي ، وإرادة البيئة الدولية التي تفرض عليها محددات ان لانتماي في التعبير عن الفكر القومي وإرادات الدول الاعضاء التي تحد من قدرتها في التأثر على سيادة وصلاحيات كل عضو فيها ، ووفقا لذلك يتضح ان الجامعة العربية هي منظمة اقليمية قومية شكلت طرفا اصيلا من اطراف النظام الاقليمي العربي وليست مجرد تنظيم قانوني او شكلي يقف على اطراف النظام ، ان انها ترتبط عضويا باهدافه وازماته وتفاعلاته الداخلية والخارجية فضلا انها تتعرض لما يتعرض له بقية اعضاء النظام من تدخلات البيئة الدولية باعتبارها تمثل (الكل) العربي والفكرة العربية و احباط مهمتها يعطل الفعل العربي المشترك ويؤثر مباشرة على فعالية النظام واهدافه وطمحاته ، فالوجود التنظيمي للجامعة في حد ذاته يتفاعل مع النظام باشكال متنوعة اهمها تعدد لقاءات المسؤولين العرب في اطار الجامعة ، فضلا عن ان الرمز الذي يبيت تحتله الجامعة ، على الرغم من ميثاقها الذي لم يحقق الايمان - القومية ، وضع قواعد للسلوك العربي الجامعي والشائعي والمنفرد اذ كان الالتزام الذي يصدر عن البلدان العربية ومن فوق منبر الجامعة قيذا على حركتها المعاكسة لاتجاهات الراي العام لعربي اذ كان دافعا لمزيد من الحركة الموازية لهذا الاتجاه ، الى جانب ذلك انها كانت في احيان كثيرة المكان الذي تستطيع فيه الاقطار العربية مواجهة اختلال توازن النظام نتيجة اهمية احد اعضائه او في تغفل اطراف من النظام الدولي . ولا جدال ان الجامعة كانت المصدر لاساسي في الوطن العربي الذي جعل من مفهوم التنمية العربية لشاملة مفهوما ذا مضمون ومحتوي لانه ترجم الامكانات العربية المادية البشرية الى ارقام وبرامج ومشروعات وهو الامر الذي رسخ في الوعي لعلم قدرات النظام العربي وانشأ شبكة جديدة من التفاعلات بين لاطراف الفنية والاطراف الفقيرة ، وبذلك لم يعد ممكنا للاقطار الغنية - حتي لو شاءت - ان تصف ثروتها بانها ثروة قطرية وتخصب اذ يفضل لتوجه الاقتصادي للانشطة الاساسية للجامعة خلال حقبة السبعينات سرب الى الوعي العربي العام الاقتناع ان الثروة لعربية اينما كانت

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	محمد بدر عناد
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : عام	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) المخبرات الاقتصادية الدولية	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

انما هي من امكانات الوطن العربي وان المطالبة بالتنمية الشاملة مطالبة قومية ، ولا تعني اعادة توزيع هذه الثروة بقدر ما تعني تحميل هذه الثروة مسؤولية المصير العربي في الامن والتنمية دونما تفرقة بين جزء من الوطن وجزء اخر ولا يقلل من اهمية هذا التطور واقع ان مندوبي بعض الاقطار العربية داخل الجلسات المغلقة يتصرفون بغير هذا الفهم (31) ، فهكذا تتصارع الممارسات القطرية مع الميادي القومية منذ نشأة الجامعة ، واذا كان ما تقدم يمثل الجوانب الايجابية لهذه المنظمة التي يمكن اعتبارها ولاشك الحد الادنى للتضامن العربي ، فان جوانب اخرى تبرز للعيان عند محاولة وضع هذا التنظيم المؤسسي التقليدي ، اما البديل المقترح الان وهو النظام الشرق اوسطى واليته الرئيسية السوق الشرق اوسطية ، فهل هذا التنظيم العربي قادر فعلا الوقوف على ارض الواقع لمواجهة مشروع السوق ؟ يكفي للجاجة عن هذا التساؤل ان نذكر اولا بان الجامعة لعربية لم تؤثر لا من قريب ولا من بعيد في تطور لاقتصادات العربية في السنوات الماضية ، فهي لم تؤثر في شيء في اهم تطور اقتصادي (بيضي) بين العرب اي انتقال العمالة من بلدان فقيرة الى اخرى غنية ، فهي لم تسهل هذه العملية ولم تؤسس لها ولم تضع ضوابط لحماية العمالة المتنقلة ولا ضمانات لحفاظها على مكاسبها المادية في بلدان الاستقبال (32) ، ثم ان الجامعة ثانيا لم تنجح يوما في عملية تأسيس تبادل حر للسلع ولم تنجح حتى في تصديق الاتفاقيات التي رفضها البعض ، ووقعها البعض ثم لم يصدق عليها ، ووقعها البعض الاخر وصدق عليها ولكنه لم ينفذها ، ثم ان هذه الجامعة انتقلت لاسباب سياسية واضحة من تونس الي مقرها القديم في القاهرة ، وقد شكل ذلك اقرارا ضمنيًا بان مقر الجامعة يمكن ان يكون في العاصمة العربية الوحيدة التي كانت قد انشأت صلاحا مستقرا مع الكيان الصهيوني وبان لاتناقض بالتالي بين وجود الجامعة وبين التفرد بالصلح ، وكان التفاضل عن هذا التناقض هو الذي فتح الطريق امام عجز الجامعة العملي عن لعب اي دور في تحديد سقف العملية التفاوضية مع الكيان الصهيوني .

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	مجداب بدر عناد
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي :	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) المتغيرات الاقتصادية الدولية	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

اما حول تقييم عمل اجهزة الجامعة العربية الاقتصادية في الممارسة ، ففي 3 الربيع - مارس 1957 أفرنجي اعتمد المجلس الاقتصادي التابع لجامعة الدول العربية قرارا بعقد اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وذلك بحضور 12 دولة عربية هي الاردن ، تونس ، السودان ، العراق ، السعودية ، مصر ، سوريا ، الكويت ، الاردن ، المغرب ، العراق ، اليمن وصدقت هذه الدول على الاتفاقية بعد ذلك ماعدا المغرب ، ومن ثم دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في الطير / ابريل 1964 أفرنجي وقد زاد عدد اعضاء مجلس الوحدة الاقتصادية فيما بعد الى 13 عضوا بانضمام السودان ، واليمن الجنوبي ، الامارات العربية ، ليبيا ، موريتانيا ، فلسطين وقد تم انضمام هذه الدول خلال عامي 74 - 75 عدا السودان الذي انضم 1969 أفرنجي وبالوحدة بين شطري اليمن وانسحاب الكويت عام 1990 أفرنجي اصبحت العضوية الحالية 11 دولة (33) ، اما المجلس الاقتصادي والاجتماعي (الاسم الجديد للمجلس الاقتصادي اعتبارا من عام 1959 أفرنجي) فقد انشأ عام 1961 أفرنجي مجلس الوحدة الاقتصادية قراره رقم 17 في 13/8/1964 أفرنجي بإنشاء السوق العربية المشتركة ووافقت على القرار كل من سوريا ومصر والاردن والعراق والكويت وأضمت الاتفاقية سارية المفعول اعتبارا من 1/1/1965 أفرنجي ووضعت الاتفاقية وبمجلس الوحدة الاقتصادية برامج التخفيضات الجمركية وانتقال رؤوس الاموال والافراد وكان هدفها الوصول لاعفاء جمركي كامل في اول عام 1970 أفرنجي بالنسبة للمنتجات الزراعية والثروات الطبيعية وفي اول 1975 أفرنجي بالنسبة للمنتجات الصناعية ثم جرى تعديل بالاتفاقية عام 1968 أفرنجي بتقليص مراحل السوق المشتركة ليتحقق الاعفاء الكامل اعتبارا من 1/1/1971 أفرنجي بدلا من 1975 أفرنجي (34) ، ولكن على مستوى التطبيق الفعلي لم يتم الاعفاء الكامل اذ ادرجت الدول عدة استثناءات من جداول الاعفاء كما وضعت قيود ادارية متعددة كان من شأنها التحلل غير المباشر من الالتزامات بموجب الاتفاقات المعقودة مما

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	مجداد بدر عناد
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : عام	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) التغيرات الاقتصادية الدولية	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

ادي الى انخفاض مجلس الوحدة الاقتصادية في تحقيق اهدافه باقامة السوق العربية المشتركة وقد كان لحدوث طفرة في عوائد البترول بعد عام 1973 افرنجي اثره في حجم الموارد المالية المتاحة للدول العربية وفي احساسها بثقلها الاقتصادي ووزنها السياسي في حال نكتلها ، ولقد سعي مجلس الوحدة الاقتصادية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة العربية للاستفادة من هذه الحالة المتسمة بالتفاؤل والثقة بالنفس والتطلع للمستقبل من اجل تعزيز العمل الاقتصادي المشترك من خلال ابتكار اطارين جديدين (35) :-

الاول : انشاء الاتحادات العربية النوعية مثل الاتحاد العربي للحديد والصلب والاتحاد العربي للسكك الحديدية وقد انشأ اكثر من 60% من تلك الاتحادات في عقد السبعينات وكان هدفها التنسيق في النتاج والتسويق والقيام بدراسات فنية واقتصادية وتقديم لاستشارات الفنية .

الثاني : اقامة مشروعات مشتركة وذلك اعتبارا من عام 1978 افرنجي مثل الشركة العربية للملاحة البحرية والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا ، الشركة العربية للصناعات الدوائية ، الشركة العربية للاستشارات الصناعية ، ويلاحظ ان بعض تلك المشروعات تم انشاؤه في اطار عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبعض الاخر في اطار نشاط مجلس الوحدة الاقتصادية وفي ظل عدم تحقيق الاهداف المتوخاة في المنهج السابق شكلت الجامعة العربية عمان 1976 افرنجي ما اسسته (لجنة خبراء استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك) من عشرين عضوا لوضع استراتيجية مشتركة ومارست اللجنة عملها طوال عامي 1977 و 1978 افرنجي ، انبثقت عنها لجنة قامت باعداد ورقة عمل حول الاستراتيجية عرضت على مؤتمر اقتصادي وقومي في بغداد عام 1978 افرنجي ثم على لجنة خبراء حكوميين عقدت في العراق في ابي النار /يناير 1980 افرنجي ثم عرضت على قمة عمان في الحرت/نوفمبر 1980 افرنجي وقد اعتمدت تلك القمة وثائق في مجال العمل الاقتصادي وهي (36) .

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	مجداد بدر عناد
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : عام	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) المتغيرات الاقتصادية الدولية	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

أ- وثيقة استراتيجية العمل الاقتصادي اي العربي المشترك والتي تناولت اهداف ذلك وركزت علي التنمية الصناعية الزراعية وتدريب الموارد البشرية .

ب - ميثاق العمل الاقتصادي العربي القومي وهي وثيقة ذات صياغة عامة ونبرة سياسية حول اهمية العمل الاقتصادي القومي .
ج - الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية في الاقطار العربية .

د - عقد التنمية العربية المشتركة وهي وثيقة التزمت بموجبها خمسة اقطار عربية هي السعودية ، الكويت ، العراق ، الامارات ، قطر بتخصيص مبلغ 5 بليون دولار للعقد بواقع نصف مليار سنويا توزع سب نسبة محددة لتمويل مشروعات التنمية وتكون القروض بفائدة 1٪ سنويا وفترة سماح مدتها 10 سنوات ويسترد القرض باقساط سنوية متساوية على مدى عشرين عاما .

وتعدّ هذه الوثيقة هي الانجاز العملي الحقيقي ، والملموس لقمة عمان 1980 أفرنجتي وكان دور العراق في اصدارها فعالا وحاسما ولكن يبدو انه كان مقدرا لهذا الانجاز ان لا يكتمل ولا يتحقق على ارض الواقع ، حتى انه يدا بعد خمس سنوات من انعقاد قمة عمان وكأنه جاء في غمرة الحماس الغضب على إتفاقية الصلح المصرية - الصهيونية ثم اهلل مع هدوء الحماس وتطور الغضب (37) .

ان الجامعة العربية هي احد المنظمات الاقليمية في العالم الثالث والتي تشترك جميعها في كونها اخفقت بدرجات متفاوتة في تحقيق اغراض رئيسية وهو ما يعني يحد ذاته ان للتخلف دورا كبيرا في فهم المستويات المتدنية للاداء في ميادين مختلفة ، ويعني ذلك اننا نفترض ان احتمال الارتفاع بمستويات الاداء فيما يتعلق باغراض رئيسية للجامعة العربية هو امر يرتهن جزئيا بامكانيات النهوض في البيئة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات العربية ، وغالبا ما كان التفسير الوحيد الفشل في وضع الاتفاقات والقرارات موضع التنفيذ هو الخلافات العربية والازمات التي انبثقت وتكررت دوريا عن هذه الخلافات ، غير انه بات من الضروري ان نتناول تفسيرها اخر وان كان فضفاض نسبيا

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	مجداد بدر عناد
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : عام	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) المخبرات الاقتصادية الدولية	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

ويقوم هذا التفسير على وجود تفضيل واضح للعمل التنموي على مستوى قطري وللتعاون على اساس اختيارية ثنائية او متعددة الاطراف وان هذا التفضيل لا ينهض فقط على عوامل ذاتية خاصة برغبات ونزعات الحكام والحكومات وانما قد يكون في صميم الطابع المتخلف للهيكل الاقتصادي والاجتماعية والطابع التسلطي لنظم الحكم العربية . وكمثال لاحد الموضوعات التي يمكن أخذها كنموذج لتقويم انجاز احد أجهزة الجامعة العربية في مجال العمل الاقتصادي العربي المشترك وهو المجلس الاقتصادي والاجتماعي . والموضوع هو تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ، قد اصدر المجلس في دورته المنعقدة في الطير / ابريل 1953 أفرنجي قراره الاول حول تسهيل تبادل الانتاج الزراعي والحيواني والصناعي ونص على اعفاء بعض المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية من رسوم الاستيراد الجمركية وتظهر اهمية هذا الموضوع من كونه حظي باول قرار يصدره مؤتمر وزراء المال والاقتصاد العربي ، وقد واصل المجلس مناقشة الدول الاعضاء فيه التصديق على الاتفاقية منذ اتخذ القرار بشأنها وتي عام 1985 أفرنجي حيث جاءت اخر مناقشة في القرار رقم 966 ، وبذلك يكون موضوع تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية قد استهلك اكثر من 32 عاما وتسعة وثلاثين دورة من دورات المجلس الاقتصادي من 35 قرارا اي انه تمتع ببند ثابت في جميع دورات المجلس من دورة ماقبل دورة الاولى وحتى اخر دورة في عام 1985 أفرنجي ومع كل ذلك فلن يكون من المتاح الحكم على مدى التزام الدول المصدقة على الاتفاقية وعددها 11 دولة الا بعد التحقق من تطورين رئيسيين اولهما صدور تشريعات قطرية تنسجم مع بنود الاتفاقية وثانيها تغيير هيكل التجارة في الدول المصدقة الى الشكل الذي يبرهن على نفاذ الاتفاقية وفعاليتها (38)

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	مجداد بدر عناد
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : عام	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) المغيرات الاقتصادية الدولية	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

إن ما تود الدراسة ان تخلص منه من خلال الإشارة الى تعثر العمل الاقتصادي العربي المشترك الى ان طرح السوق الشرق اوسطية والسعي لانشائها لا يصبح امرا مفاجئا او غريبا بل مجرد لبنة اخرى في صرح التفتت الاقتصادي العربي ، فان كانت السوق تعني اقتصاديا عملية استفاد صهيونة بعض الاسواق العربية فانها ليست مفاجئة ، بل تأتي تتويجا لعدد من الخطوات التي كرست مؤخرا الاتجاه التنافري بين الاقتصاديات العربية التي لم تتجاوز التجارة المينية فيها لعقد الثمانينات بنسبة 8٪ فيما زادت تجارته بين الدول الاعضاء في السوق الاوروبية المشتركة بنسبة 9٪ كل سنة لمصلحة الجميع ، لذا فان السوق في حال قيامها ستكرس هذا الاتجاه التنافري القائم ولكنها لن تخلقه من عدم . بكلام اخر فان فكرة النظام العربي - الموحد فعليا وليس المجمع ضمن اطار مؤسسي - وفكرة النظام الشرق اوسطي متساويتان من حيث حظوظهما النظرية بالتحقق . انهما مشروعان قيمة وجودهما في التاريخ والمستقبل انهما مشروعان متنافسان ، ومن الطبيعي ان يسعى البعض لتفضيل احدهما على الاخر ومن الطبيعي ان يميل القوميون لاول منهما لا للثاني ولكن تعلق القوميين بالمفهوم العربي على حساب المشروع الشرق اوسطي لا يعطي المشروع الاول اي حظ اضافي بالتجّاح الا بقدر العمل الجاد على تحقيقه وتجسيده على ارض الواقع وتيا يشكل نغما للمشروع الاخر

ثانيا : مشاهد (المواجهة) العربية للتحديات الشرق اوسطية :

عندنا تستعرض الدراسة حجم التحرك الفكري الذي اثاره هذا المشروع - الشرق اوسطي يشعر بالاعتزاز لانه يجد في ذلك دليلا على يقظة الفكر العربي وحيويته ولو شئنا ان نقوم بعملية مسح سريعة للتيارات التي طرحت خلال الندوات وفي الكتب والمحاضرات والمقالات والمقابلات التلفزيونية والاذاعية حول الموضوع لوجدنا بعض المشقة في حصر جميع المواقف والاراء المطروحة ولكننا نحاول هنا ايجاز اهم تلك المواقف :

١- التيار القومي المتشدد والتيار الاسلامي (الاصولي) واللذان يتفقان على رفض التسوية السلمية والتعامل مع المشروع الشرق اوسطي بشكل قاطع وينادون باعتماد خيار المقاومة والكفاح المسلح .

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	مجناب بلر عناد
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : عام	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) المتغيرات الاقتصادية الدولية	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

ب - تيار القوميون البراغماتيون ، وهؤلاء فريق مكون من تيارات متفاوتة بالنسبة الى المنزلة التي يمنحها كل تيار للفكر الوجداني العربي ، وكذلك بالنسبة الى مقدار التكيف بحكم الضرورة مع اطرحات المشروع الشرق اوسطي ، يجمع هذا الفريق الوفاء للفكر الوجداني العربي كما يجمعه الاقرار بضرورة الاخذ بالاعتبار اللازم ظروف البيئة والاقليمية والعربية غير المواتية والتي تجعل من المتعذر تنظيم مقاومة مسلحة شاملة للمشروع الشرق اوسطي ، وبناء على ذلك يرى هذا الفريق ان المصلحة العربية تقتضي التحلي بالواقعية السياسية والتعامل مع المشروع بعد تصمين شروطه قدر الامكان ، والعمل بصورة موازية على تحقيق المشروع النهضوي العربي حسبما تسمح به التبدلات في ظروف البيئة الدولية والاقليمية والعربية . ويتوزع فريق البراغماتيين على مدرستين اي بالنسبة الى قوة الارتباط بالمشروع النهضوي العربي او بالنسبة الى حجم التنازلات المقدمة لصالح المشروع البديل .

المدرسة الاولى : وهي ترى ان الظروف لاتسمح بمتابعة الاهداف الطموحة للوحدة الاقتصادية العربية وغيرها من الاشكال المتقدمة للتكامل الاقتصادي وتنادي ب مشروعات اقل طموحا ولكنها تشمل جميع الاقطار العربية ، اي بعبارة اخرى تنصب عندها الواقعية على البعد الاقتصادي للعملية التكاملية لصالح البعد الثقافي الحضاري التوحيدي وبالنسبة الى التعامل مع المشروع الشرق اوسطي ترى هذه المدرسة الاخذ بمبدأ تزامن وتبادل التنازلات (39) بين الطرفين العربي والصهيوني وخصوصا في موضوع المقاطعة العربية للكيان الصهيوني والتي يجب ان تستمر على المستوى الشعبي .

اما المدرسة الثانية : فتري ان الظروف الموضوعية تقتضي بالاعتراف من دون تردد بالمصلحة الاقتصادية القطرية والكف عن التمسك بالصيغة القومية التي تقوم على اساس التكامل الاقتصادي على صعيد الوطن العربي كله والذي اثبتت التجربة فشله . والعمل على تحقيق مشروعات للتكامل الاقتصادي الاقليمي بين مجموعات متقاربة جغرافيا ومتجانسة اقتصاديا ، بتعبير اخر ، تنصب الواقعية بالنسبة لهذه المدرسة على المدى الافقي للجهد الاقتصادي العربي المشترك وعلى عكس

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	مجداد بلر عناد
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : عام	رقم العدد :	
المصدر :	(كاتب) المتغيرات الاقتصادية الدولية	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

المدرسة الاولى ببعض اتباع هذا التيار انه لا ضرورة لمبدأ التزامن والتبادل بين التنازلات بل يكفي وكما حل في اتفاق كامب ديفيد ان تصل الاطراف الى اتفاقات على مباديء التسوية وعلى جدول زمني لمراحلها من اجل الغاء المقاطعة وقيام علاقات اقتصادية عادية وعلاقات دبلوماسية من دون انتظار تنفيذ الاتفاقيات .

هذا مع ملاحظة ان كلتا المدرستين تنادي بضرورة الاحتفاظ بالجامعة العربية وتطوير اجهزتها وتحسين ادائها .

ويقتبس محمود عبدالفضيل تصنيفا اخر عن محمد السيد يوزع القوميين البراغماتيين على فئتين (40) الاولى تعتمد ما يسميه خيار التراجع التكتيكي بهدف تنظيم هجوم استراتيجي مضاد والثانية تعتمد ما يسميه خيار فض الاشتباك الاستراتيجي والاحياء القومي الهادي وكنهاهما حسب قوله تندرج في اطار استراتيجية دفاعية طويلة النفس تقوم على تحصين الذات العربية ضد الهجمة الجديدة في مرحلة اولى ومن ثم تنظيم ولم شتات الموقف العربي على مستوى الحكومات والقوى الشعبية بهدف صياغة مشروع جديد للنهوض والتقدم العربي يتجاوز اخطاء التجارب التنموية والتوحيدية التي خيبرها الوطن العربي في العقود الاربعة الماضية واستكمالا لرصد المواقف في محاولة الاجابة عن التساؤل ، ما العمل ؟ نورد بعض المقتبسات .

يقول سمير امين انه لا مجال لرفض اتفاقية غزة - اريحا ، ولذلك ينبغي النضال لتطويرها لتحقيق جميع الاهداف الفلسطينية بالتعاون مع الديمقراطيين العرب وحتى مع الديمقراطيين في اسرائيل ، ويضيف امين ان تنفيذ النظام الشرق اوسطي محتوم ، ولكن مضمونه غير محدد بصورة اكيدة لان ذلك يتوقف على النضالات ضد هذا النظام الذي يمكن ان تؤدي الى صرفه عن اهدافه (41) ويكتب سعيد النجار ان رفض التسوية السلمية يشكل مخاطرة هائلة على العرب ، وينصح بقبولها والتعامل مع النظام الشرق اوسطي بأسلوب يمنع الاضرار بالمصالح العربية ، ويتطلب التعامل مع الدائرة الشرق اوسطية الجديدة كما يجري التعامل مع الدائرة الافريقية والاسلامية ، اذ لا يجوز تغليب مصلحة اية دائرة اجنبية على الدائرة العربية (42) .

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	مجداد بدر عباد
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : عام	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) التغيرات الاقتصادية الدولية	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

ويشير باحث آخر هو قسطنطين زريق ان رفض التسوية السلمية مغامرة وقبولها مغامرة لذا يجب على المفكرين والمعنين ان يقيسوا بين الخطرين ، فالقضية قضية صراع لا يحل الا بتغليب طرف على آخر ، واعتقد ان الصراع تدخل فيه امكانات تهدئة في مراحل معينة ولكنه يبقى صراعاً ، وقد يرى المصارع انه من الافضل القبول بالواقع لكي يتمكن من الصراع لاحقاً (43) . ويقول عنمر محبوب في الماضي كانت مسؤولية المواجهة على الحكومات وحدها وكانت المواجهة على خطوط الجبهة البعيدة ، والان وفي المستقبل سيطرق العدو الصهيوني باب كل بيت وسيصل الى ساحة كل حركة عربية ، فالمواجهة مستمرة ليس بسبب استمرار احتلال القدس واستمرار وجود ملايين الفلسطينيين خارج ارضهم فقط بل والاهم من ذلك ان الكيان الصهيوني بتركيبته البشرية والاقتصادية والعسكرية الحالية هو بلد مثير للصراع ومحفز له ، بل هو في بدئه ومنتهاه غزوة حضارية لا بد لها ان تنهزم لكي يتحقق السلام لشعوب المنطقة كلها بما في ذلك سكانها من اليهود ، ويقترح محبوب دراسة نظرية الاحتواء التي حكمت سياسة امريكا في صراعها مع الاتحاد السوفيتي ، ويقول ان المطلوب بسرعة اعادة في تكتيكات المرحلة السابقة وفي لغة خطابها السياسي وابداع تكتيكات جديدة لاحتواء الكيان الصهيوني في ظروف عالمية يرى فيها الغرب انها ظروف مواجهة بين الحضارات (44) .

كانت تلك اربعة نماذج تمثل بدرجات متفاوتة مختلف التيارات السائدة في مادونهما فريق البراغماتيين وتفق كلها في عدم الاستسلام للهجمة الصهيونية وتباين قليلا في زخم الصراع الذي لا بد سوف يستمر بين العرب والكيان الصهيوني .

واذا كان لهذه الدراسة ان تتبني رؤية محددة فانها تؤيد التصور الاستراتيجي المستند الى خيار (فك الاشتباك الاستراتيجي والاحياء القومي الهادي) ، وينص هذا التصور الاستراتيجي على مقاومة مفادها ان الصدام العنيف مع الامبريالية في هذه الظروف يمثل نوعاً من الانتحار القومي ، الامر الذي يقتضي انجاز قرار جماعي يفضل الاشتباك استراتيجيا مع الامبريالية بهدف انقاذ قدرات الامة المدنية

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	مجداد بلر عناد
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : عام	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) المغيرات الاقتصادية الدولية	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

والعسكرية من التدمير ولكن يجب ان يرافق عملية فك الاشتباك هذه بدء الانخراط في التحضير الداخلي لمرحلة نهوض مقبلة للمشروع القومي الاستقلالي في الوطن العربي (45) اذ ان حجر الزاوية في هذه الرؤية الاستراتيجية يتمثل في وضع الاسس الضرورية لمشروع نهوض عربي داخلي يقرم في الجوهر على الانجاز الاقتصادي الثقافي في امد زمني وسيط يهدف لتجاوز الجذري للتخلف الحضاري العربي ومل فراغات التعرض والانكشاف الدفاعي العربي في المستقبل (46) ان منطلقات هذه الدراسة في تأييدها لتبني الخيار اعلاه ليس لكونه الحل الاشمل والمثالي الكفيل بحل مشاكل المنطقة العربية وتمكينها من مواجهة جميع انواع التحديات التي تواجهها فهو ذاته يواجه تحديا عليه ان يجد له حلا ، ولكن لانه يمثل تصورا يحاول الجمع بين افضل جوانب الخيارات المتاحة ، فاذا اعتبرنا الاخذ بأسلوب المقاومة المتواصلة والشاملة وتصعيد الاشتباك العنيف مع الغرب الحليف الرئيس للكيان الصهيوني وتقليص الارتباط الاقتصادي والسياسي وفك الصلات الثقافية جمعاً ، خياراً يفتقد بعض مقومات الواقعية في ظل الظروف الدولي والعربي الراهن ، واذا استبعدنا خيار القبول بالتسوية السلمية للصراع الصهيوني رغم شروطها المجحفة والعمل على تحسين شروطها مع مرور الزمن والقبول بالاندماج بالنظام العالمي الجديد واعتبار الاستقلال القومي والوحدة العربية ضرباً من الطموح المثالي ، باعتباره خياراً استسلامياً في نهاية المطاف ومفرط في واقعيته ، فيبقى ان خيار فك الاشتباك الاتراحي يندرج ضمن استراتيجية دفاعية طويلة الامد تقوم على تحصين الذات العربية ضد مقومات الهجمة الجديدة بكل شراستها وتحدياتها في مرحلة اولى ومن ثم تنظيم ولم الشتات العربي على المستوى الرسمي والشعبي في مرحلة ثانية بهدف صياغة مشروع جديد للنهوض يتجاوز اخطاء وسلبيات الماضي .

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	مجداد بلر عناد
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : عام	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) المغررات الاقتصادية الدولية	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

رغم ما تقدم فان هذا التصور يظل يعاني من مشكلة عالقة وهي حدود وابعاد عملية فك الاشتباك تلك ومدى اتساقها مع تطوير مشروع هاديء وطويل النفس للنهوض القومي وهوامش الحركة التي سوف تكون متاحة للاقطار العربية لانتجاز تلك المهام النهوضية على الجبهات الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية ، اضع الى ذلك ان فض الاشتباك العنيف لايشكل في حد ذاته ضمانا كافيا لكي لا يتم استقطاب الاقطار العربية المختلفة واحدة تلو الاخرى في منظومات سياسية واقتصادية وامنية جديدة يصعب الفكك منها ، وبذا فان عصر الزمن يبقى منحصر حاسما في الرهانات المستقبلية على هذا الخيار وعلى التقدم في مراحل المختلفة .

اما عناصر التحرك العربي المستقبلي ضمن هذه الاستراتيجية الدفاعية الطويلة النفس فسنؤجل الحديث الحديث عنها لتكون بمثابة التوصيات التي تختتم بها هذه الدراسة .

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	أحمد أنور زهران
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي . عام	رقم العدد :	١٥٧٥
المصدر :	(مجلة) الأهرام الاقتصادية	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٣/١٥

يشتمل الأمن الاقتصادي العربي على عدد من العناصر الجوهرية الهامة كالآمن التنموي والمالي والفدائي والتكنولوجي والاستثماري والاجتماعي ويأتي دعم الأمن الاقتصادي العربي عن طريق إقامة تجمع اقتصادي عربي كبير يجسده قيام السوق العربية المشتركة القائمة على تلبية الاهداف الاقتصادية العربية لتلبي مواجهة الخطاطر الرافعة والمستقبلية التي تهدد الأمن الاقتصادي العربي والتي تظهر في ازدياد العجوة التكنولوجية بين العرب والعالم وترجيع نصيبهم في الاقتصاد الدولي والصدام بين الحضارة العربية والحضارات العالمية واحكام المنافسة مع التكتلات الاقتصادية العملاقة وتهميش دول العالم الثالث.

لاتزال جامعة الدول العربية منذ قيامها عام ١٩٤٢ هي المشروع الاقليمي الوحيد المطروح لقابل للبقاء والنمو وهي المرتضى الشعبي والمطلب الاسرائيلي للامة العربية على الرغم مما واجهتها من نزاعات وأزمات كان ليرضاها جولات الصراع العربي الاسرائيلي اعوام ١٩٤٨ ، ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ وأزمة غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠

من هذا المنطلق تصبح الجامعة العربية هي المحول عليها تحقيق العمل العربي المشترك في كافة المجالات من خلال انشطة للمنظمات المتخصصة التابعة لها التي انبثقت عن معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي التي وقعت عام ١٩٥٠ لتتقيق التضامن العربي في مواجهة كافة التحديات الاقليمية والدولية.

أدى الصراع العربي الاسرائيلي لخلق ظروف وأوضاع جديدة في المنطقة وهذه بدورها أدت الي زيادة التلاحم بين صفوف الأمن الاقتصادي العربي والمشروع الاقتصادي الاقليمي العربي المنحل في قيام السوق العربية المشتركة الذي أصبح يواجه تحدي ما اصطلح على تسميته بالمشروع الشرق اوسطي أو السوق الشرق اوسطية ويشتمل هذا التحدي في

١. الترويج لفكرة السوق الشرق اوسطية في المحافل السياسية والاقتصادية الاقليمية والدولية .

٢. رغم أن مصطلح الشرق اوسطية مصطلح هلامي لايرتبط بنطاق جغرافي أو جيوپوليتيكي محدد الا أن ارتباطه بعملية السلام القائمة حاليا بين العرب واسرائيل جعل لهذا المصطلح رخصا حاشية وانعكاسا يربط بين السلام السياسي والاجتماعي والاقتصادي .

٣. تطلع اسرائيل بمساندة من الولايات المتحدة الى خلق نظام أو مشروع اقليمي شرق اوسطي يحقق مصالح متبادلة بين اطراف الصراع تكفل تحقيق سلام دائم في المنطقة .

إن نجاح العرب في مواجهة كافة التحديات التي تواجههم كالسوق الشرق اوسطية والتكتلات الاقتصادية الدولية والنظام التجاري العالمي الجديد يتوقف على قدرتهم على اخراج المشروع الاقتصادي العربي الي حيز التنفيذ وبناء التكتل الاقتصادي العربي المنحل في قيام السوق العربية المشتركة .

لهم لذلك

تنص المادة السابعة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي التي وقعت عام ١٩٥٠ على تعاون الدول العربية للنهوض باقتصاديات بلادها واستثمار ثرواتها الطبيعية وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية الصناعية والزراعية وتنظيم وتنسيق نشاطها الاقتصادية وإبرام الاتفاقيات الخاصة بتحقيق هذه الاهداف وأنشاء مجلس اقتصادي من وزراء الاقتصاد العرب، يوز كل ايه تصديق هذه الاطراف على مشروع المجلس الوزاري للتعاون الاقتصادي العربي مرتين كل عام لتنظيم الشؤون الاقتصادية والشراف على تنفيذها وتلقي بعض هذا المجلس الاجازات التالية:

دكتور / أحمد أنور زهران

التعاون الاقتصادي العربي من منظور أممي

١. وضع ميثاق العمل الاقتصادي القومي لضمان استمرار العمل الاقتصادي العربي بعيدا عن الهزات السياسية
 ٢. وضع استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك حتى عام ٢٠٠٠ تهدف الي التنمية القومية الشاملة
 ٣. وضع عقد التنمية العربية المشتركة في إطار الاستراتيجية القومية للاسراع في تنمية الدول العربية الاقل نموا.
 ٤. وضع اتفاقية موحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية في البلاد العربية لتشجيع القطاع الخاص للاسهام في تمويل مشاريع التنمية العربية
- هذه هي العناصر الاساسية التي تخويزها استراتيجية التعاون الاقتصادي العربي المشترك والتي تؤدي لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها الوطن العربي حيث يؤدي التعاون لقائمة بنية اساسية سليمة في الدول العربية الاقل نموا الي النهوض بخدمة التعليم والصحة والسكان ومرافق الاعداد والمياه والكهرباء والصرف الصحي . الخ وما يحفز المستثمرين للاسهام في قائمة المشروعات الصناعية والتجارية والسياحية واستصلاح الأراضي ويؤدي لدوران عجلة الانتاج وسد حاجة المجتمع من فرص العمالة والخدمات والانتاج السلمي للمنتج جيدة وسهرا . فليدار على المنافسة في الاسواق المحلية والتصدير للاسواق الخارجية

الأمن الاقتصادي العربي والسوق الشرق اوسطية

الأمن الاقتصادي العربي لحد مكونات الأمن القومي العربي ويقع في موقع القلب منه ولهذا فاسرائيل تسعى حثيثا لتعجيل بتقوهر الأمن الاقتصادي قبل توفر الأمن السياسي وذلك من منطلق أن اختراقها للأمن الاقتصادي العربي سوف يسهل عليها اختراق الأمن القومي العربي في كافة المجالات .

ينشئ الأمن الاقتصادي العربي من سيادة كل دولة عربية على مواردها الطبيعية والاقتصادية وعليه أن يستوعب كافة متطلبات العصر ومتغيراته التي تتجه نحو التجمع والتكتل في كيانات اقتصادية قوية كبرى تتجاوز الكيانات السياسية للدول الاممية وقيام نظام تجاري عالمي جديد وقيام تحالفات اقتصادية استراتيجية على مستوى المؤسسات العالمية الكبرى والمتوسطة والشركات متعددة الجنسيات

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	أحمد أنور زهران
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : عام	رقم العدد :	١٥٧٥
المصدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادي	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٣/١٥

السوق العربية المشتركة خيار حتمي

تتجه معظم دول العالم اليوم نحو إقامة تكتلات اقتصادية دولية لتعزیز التكامل الاقتصادي الاقليمي والدولي وفي هذا السياق قامت السوق الأوروبية المشتركة كتجميع اقتصادي يضم دول الاتحاد الأوروبي كما قامت منظمة دول شمال أمريكا للتجارة الحرة ثالثة تضم الولايات المتحدة وكندا والمكسيك ، كما قام التجمع الاقتصادي لدول الياسفوك يضم رابطة دول جنوب شرق اسيا اسيان وأمريكا وكندا واليابان وكوريا الجنوبية وإسترايا ونيجونفندا وجميعها جمعيات تضم دولاً تشكل النظام الرأسمالي للصناعي المتقدم.

يجب أن تتناسب الاستراتيجية العربية مع حجم طبيعة وخطورة التحديات التي تواجهها وهي تتطلب تحركاً سريعاً متسقاً في تفعيل وتنشيط وبدفع مسيرة السوق العربية المشتركة العمالية إلى الأمام حتي ولو اقتضت في هذه المرحلة علي الدول السبع الأطراف فيها حالياً وتوسيع نطاقها ليشمل باقي الدول العربية في المستقبل.

إن التحدي الفوري والكامل للتجارة وتنشيط التبادل التجاري بين الدول العربية وإقامة منطقة للتجارة العربية للمرة من أول يناير ١٩٩٨ لاهاء السلع والخدمات من الجمارك وتوحيد المواصفات والمقاييس وتكثيف النظم والقوانين والتشريعات وكفالة الفسائلات للمستثمرين سوب يشجع الاستثمارات العربية والأجنبية للاستثمار في تنمية الوطن العربي ويزيد قدرة الاقتصاد العربي علي الانطلاق في مجال الإنتاج والخدمات ويشكل إستراتيجية اقتصادية عربية واضحة المعالم من أجل قيام سوق عربية مشتركة هي ضرورة قومية وخيار إستراتيجي حتمي لإحسب الوطن العربي تفرضه مقدرات وتحديات اقتصادية دولية ضخمة تتلخص في قيام التكتلات الاقتصادية العالمية وتحطيق لمكامل انكافية التجارة الدولية الجات والأسواق المفتوحة أمام حركة التجارة العالمية وارتفاع حرارة المنافسة الاقتصادية بين الدول التي لن تترك مكاناً بينها لدول الهامشية ذات الاقتصاديات للتشتر.

السوق العربية المشتركة

أثرت جامعة الدول العربية اتفاقية الجحف - حادية بين دول الجامعة العربية عام ١٩٥٧ ونضت الاتفاقية حين للتبليذ وسعيق عام ١٩٦٦ بقيام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وقرار إقامة السوق العربية المشتركة لتطبيق التكامل الاقتصادي العربي .

حققت السوق العربية المشتركة نجاحاً ملحوظاً في السنوات العشر الأولى انعكس علي أرقام التبادل التجاري ويزعم ماتعرضت له التجربة من سلبيات شملت العمل العربي المشترك في جملة فالتزال هذه السوق قائمة بين سبع دول عربية ولكنها تحتاج الي التفعيل والتنشيط والدعم ويتم باقي الدول العربية بحدواها والاختراط فيها حتي لو لم تنضم الي اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية مما يؤدي الي توسيع دائرة المشاركة في السوق . ماذا تمثل السوق العربية المشتركة لمن من منظور التكتل الاقتصادي العربي .

تمثل السوق العربية المشتركة حالياً منطقة تجارة عربية صغرى لاهاء السلع المتبادلة من الجمارك يكملها ويعصها العمل الجارى في نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ليتحقق التكامل الاقتصادي العربي علي كافة الأصعدة وبهذا يميز لدى الدول العربية إطلاقاً قانونياً وبشكل تنظيمياً ممثلاً في اتفاقية الوحدة الاقتصادية ومجلس الوحدة الاقتصادية عليهما من الأسراع في قيام مشروع السوق العربية المشتركة.

تعتبر مرحلة قيام منطقة التجارة الحرة العربية في الأول من يناير عام ١٩٩٨ وهي أولى مراحل قيام التكامل الاقتصادي العربي والذي يمكن أن ينتقل بعد فترة تدرجا عشر سنوات الي مرحلة الاتحاد الجمركي يتلوها بعد مرور بسبع سنوات ، الانتقال الي مرحلة سوق العربية المشتركة ثم الاتحاد الاقتصادي ثم الاتحاد الفئدي علي فترات المراحل التي مر بها الاتحاد الأوروبي منذ انشائه حتى اليوم.

منطقة التجارة الحرة

السوق الشرق اوسطية

الموقف العربي

البدائل : منطقة التجارة الحرة

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	منطقة التجارة العربية الحرة	مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية	ملف الاهرام الاستراتيجي	٤٠	ابريل ١٩٩٨	٨٠
٢	منطقة التجارة الحرة العربية	ليل كعالة	كراسات استراتيجية	٨٠	١٩٩٩	٨٣
٣	منطقة التجارة الحرة العربية	وحيد عبد المجيد	التقرير الاستراتيجي العربي/١٩٩٨		يناير ١٩٩٩	٨٧
٤	تحديات منطقة التجارة الحرة العربية	المجلة	(مجلة) الوسط	٣٧٣	١٩٩٩/٣/٢٨	٩٣
٥	تليم شامل لمنافع واشكاليات منطقة التجارة الحرة العربية	محمد عبد الرحمن	العالم اليوم	٢٥٣٦	١٩٩٩/٦/١	٩٥

الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية

اسم كاتب المقال :

الموضوع الفرعي : الموقف العربي : البدائل : منطقة التجارة الحرة

رقم العدد : ٤٠

المصدر : ملف الأهرام الاستراتيجي

تاريخ الصدور : ابريل ١٩٩٨

منطقة التجارة العربية الحرة

التخصص والتخلف الإنتاجي إلى أسس اقتصادية سليمة وبالتالي خفض التكلفة وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات العربية في الأسواق المحلية والخارجية. وتوفير بيئة مناسبة لجلب وتوطيد التكنولوجيا المتقدمة وتحقيق التراكب التكنولوجي الناتج عن تحمل تكاليفها إيجاباً على التوسع الإنتاجي للسوق العربية. وتوفير بيئة مناسبة لجذب الاستثمارات الخاصة العربية والأجنبية للإستفادة من إنتاج السوق ذات ٢٤٠ مليون مستهلك خاصة وأن التقديرات تشير إلى أن هناك ما يقرب من ١٠٠٠ مليار دولار إستثمارات عربية في الخارج. فضلاً عن تحسين شروط التبادل التجاري العربي مع العالم وتميز القدرة التفاوضية العربية مع القوة الاقتصادية العالمية في إطار من العلاقات المتكافئة والمصالح المتبادلة مما سيزيد من الثقل العربي من الناحية الاقتصادية والمالية.

في الأول من يناير ١٩٩٨ بدأ العمل في إقامة منطقة تجارة عربية حرة عبر تحرير كافة السلع العربية الزراعية والحيوانية والمواد الخام والسلع التي سيجدها المجلس الإقتصادي والإجتماعي التابع لجامعة الدول العربية ووفقاً لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري التي أقرت مبدأ التحرير التدريجي حتى ٢٠٠٨/١/١ مع إمكان وضع أي سلع تحت التحرير الفوري. كما يمكن إستثناء بعض السلع الزراعية خلال مواسم إنتاجها ولدة أعضاها ٢٠٠٨/١/١.

أشكال
متعددة

يأتي قرار إقامة منطقة تجارة حرة عربية بعد مرور أكثر من نصف قرن شهدت - تحت مظلة جامعة الدول العربية - محاولات واتفاقيات عديدة من أجل زيادة درجة التماثل العربي / العربي اقتصادياً وتجاريًا. ولقد تعددت مستويات تلك المحاولات من تحرير التجارة السليمة في إطار منطقة للتجارة الحرة إلى تحرير تجارة السلع والخدمات وانتقالات ورؤوس الأموال والمعاملة في إطار سوق عربية مشتركة. وكان آخر تلك المحاولات هو صدور قرار القمة العربية بالقاهرة عام ١٩٩٦ بتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإتخاذ اللازم نحو الإسراع بإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والذي قام بدوره بإقرار البرنامج التنفيذي لإقامة المنطقة والامتنان عن قيامها يوم ١٩ مارس ١٩٩٧ وذلك بعد الاستناد إلى تفعيل إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية الموقع عام ١٩٨١ في إطار تنظيمي للمنطقة.

هناك أسباب عديدة تجعل من إقامة هذه المنطقة عملاً هاماً منها :

أهمية
المنطقة

١- مجابهة التحديات المدينة التي تواجه الأمة العربية ، سواء الداخلية كضعف الهياكل الإنتاجية العربية وانخفاض قيمة الناتج المحلي الإجمالي العربي وارتفاع نسب البطالة ، أو الخارجية التي تتمثل في ظهور العديد من التغيرات الدولية والإقليمية وأهمها فتح الأسواق المحلية مع دخول اتفاقات تحرير التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية حيز التنفيذ منذ ثلاثة أعوام والصعوبات التي تواجه تسويق السلع في الخارج مع تنامي شراسة التنافس والاندماج والمواصفات العالمية.

٢- الاستفادة من المزايا المديدة التي ستترتب على إنشاء المنطقة وأهمها: زيادة معدلات النمو الاقتصادي ورفع كفاءة إستخدام وإعادة تخصيص الموارد على أساس المزايا النسبية والتنافسية في الاقتصادات العربية. والإفادة من مزايا التكامل والقبضات الحجم الكبير مما يؤدي إلى توسيع الطاقات وزيادة التهمة الفائقة للموارد وتحسين الكفاءة الإنتاجية وتحقيق

الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية اسم كاتب المقال :

الموضوع الفرعي : الموقف العربي : البدائل : منطقة التجارة الحرة رقم العدد : ٤٠

المصدر : ملف الأهرام الاستراتيجي تاريخ الصدور : ابريل ١٩٩٨

بدائل التحركات

التنفيذ وهي : الإمارات والبحرين والسعودية والسودان ولبنان ومصر. والمجموعة الثالثة لم تلغ بالتزامها بتاريخ محدد لتنفيذ المرحلة الأولى بالتخفيض الجمركي وتشمل سوريا والعراق وسلطنة عمان وفلسطين وقطر واليمن. أما موريتانيا والجزائر وجزر القمر وجيبوتي فلم تنضم للاتفاقية حتى الآن ولكنها أعربت عن رغبتها في ذلك.

كذلك تسلمت جامعة الدول العربية هياكل التعريفة الجمركية لعدد ١١ دولة وبالق ٧ دول هي الامارات وسوريا والصومال وفلسطين والكويت وليبيا واليمن وذلك حتى تتمكن من تمهيم هياكل التعريفة الجمركية على الدول العربية.

وقد اسفرت إجتماعات الخبراء خلال شهر فبراير الماضي عن حل بعض الأمور المعلقة وأهمها الاتفاق على قاعدة للقوائم السلبية للسلم المؤجل تحريرها بحد أقصى ١٠ سلع بالنسبة لكل دولة ، وأن لاتزيد اللفة عن ٤٥ شهرا للإجمالي و٧ أشهر بالنسبة للسلمة الواحدة أما بالنسبة لطلب بعض الدول إحتساب قواعد خاصة للمنشأ لتفتحات المناطق الحرة فلا زالت تحت الدراسة.

وقد كانت هناك عدة بدائل لإقامة منطقة التجارة الحرة أولهما ربط مناطق التجارة الحرة شبه الإقليمية وهي مجلس التعاون الخليجي وإتحاد المغرب العربي والسوق العربية المشتركة والتي تضم ١٦ دولة بجانب باقي الدول غير الأعضاء في أي منها عن طريق التحقيق بينهما ثم ربطهما معا بعد فترة إنتقال وهو الأسلوب التي اعتمد عليه إتفاقية الجماعة الاقتصادية الأفريقية التي وقعت في ابريل منظمة الوحدة الأفريقية. وثالثهما ربط وتطوير الإتفاقيات التجارية الثنائية بين أزواج من الدول العربية بحيث يجري تطويرها في صورة مناطق ثنائية للتجارة الحرة بين جميع أو معظم الدول العربية وفقا لإطار واحد يشتمل على مبادئ وقواعد موحدة وفي نهاية الفترة الإنتقالية يتم ربط وتنسيق هذه الإتفاقيات التي تكون قد أنشأت واقما فعليا جديدا لتحرير التجارة وتحويل الأوضاع الثنائية القائمة إلى نظم متعدد الأطراف في إطار جماعي موحد لمنطقة تجارة حرة كبرى . وثالثهما مشروع جماعي متكامل وموحد لإقامة منطقة التجارة الحرة وفق أسلوبين : الأول التحرير الفوري مع الإبقاء على لوائح إستثنائية ، والثاني التحرير المتدرج خلال فترة زمنية معينة وهو الأسلوب الذي إتبعته جامعة الدول العربية وأسندت مهمة تنفيذ المجلس الإقتصادي والإجتماعي.

مشاريع أفرو

لا يمد مشروع إقامة منطقة التجارة العربية الحرة المشروع الوحيد المطروح على ساحة التعاون العربي المشترك، فهناك عدد من الأطر والتحركات التي بدأت تدخل حيز التنفيذ، منها مشروع تنفيذ إتفاقية السوق العربية المشتركة الذي قامت الأمانة الفنية لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية بإعداد مشروع بروتوكول تنفيذي لها مهتم عرشه على لجنة من خبراء الدول السبع في مجموعة السوق. والثاني إعداد مشروع الخطوات التنفيذية لإقامة منطقة تجارة حرة بين دول اعلان دمشق، وثالثهما إقتراب إقامة مناطق للتجارة الحرة الثنائية بين مصر وعدد كبير من الدول العربية وأهمها السعودية والأردن والمغرب وسوريا وتونس وليبيا خاصة مع الإعلان عن الرغبة في التنسيق بين هذه الدول لتكون نواة لبرنامج تعاون جماعي في المستقبل.

وفقا لتجربة تطبيق إنشاء منطقة التجارة الحرة في الثلاثة أشهر الأولى من عام ٩٨ ، اتضح وجود ثلاث مجموعات من الدول : الأولى تضم الدول التي عبرت بشكل واضح عن بدء إجراءاتها التنفيذية بتطبيق المرحلة الأولى وأخذت على اعتبارها تحرير المرحلة الأولى - بنسبة ١٠٪ - مون إنتظار وهي الأردن وتونس والكويت وليبيا والمغرب . المجموعة الثانية عبرت عن إستعدادها للتطبيق ولكن لم تتمكن بعد من إستكمال إجراءات

اسم كاتب المقال :

الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية

رقم العدد : ٤٠

الموضوع الفرعي : الموقف العربي : البدائل : منطقة التجارة الحرة

تاريخ الصدور : أبريل ١٩٩٨

المصدر : ملف الأهرام الاستراتيجي

مستقبل المنطقة

على الرغم من أن بعض المحامين يرون أن إقامة المنطقة الحرة ليست بالخطوة الهامة على صعيد التعاون العربي إلا أنها لن تكون سهلة المآل كما يتصور البعض الآخر. سيتوقف نجاح مشروع المنطقة أو أي مشروع أكثر طموحاً للتعاون الاقتصادي على عدد من الاعتبارات أهمها.

١- إمكانية تجاوز العقبات السياسية والتي كانت السبب في فشل مسيرة التعاون العربي في السابق أو على الأقل تحديد تلك العوامل في العلاقات الاقتصادية والتجارية خاصة مع العور الكبير الذي تلمبه تلك العوامل في تأخير التعاون الاقتصادي والحد منه. وانقصر هنا على المشاكل التي تخرج عن إرادة الدول العربية وأنها تمثل سيطرة التسوية السلمية والمقويات الاقتصادية ومشاكل الإرهاب وغيرها بل تركز على المشاكل السياسية فيما بين الدول العربية وأهمها مشاكل الحدود والخلاف في المواقف تجاه بعض القضايا.

٢- القدرة على الاستفادة من دروس الماضي «مراعاة الواقعية والتدرج في القرارات الاقتصادية وتغليب الحسابات الاقتصادية والقرارات الدروسة على القرارات السياسية لاسيما مع ظهور بعض الظروف الأوتية وأهمها حدوث زيادة ملحوظة في الطاقات الانتاجية والتصديرية للدول العربية فضلاً عن الدور الكبير الذي لعبته برامج الإصلاح الاقتصادي وذلك برامج تحرير التجارة في ظل الجات في تفرير النظام الاقتصادي والتجارية العربية.

٣- إمكانية تفعيل وتنشيط مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك وجماهير أوجه التصور التي تمنى منها وأهمها المشاكل المالية والفنية وإفقارها للاختصاصات الواضحة والسلطات الزايمية وآليات التنفيذ الفعالة. ويعد اتجاه تلك المؤسسات لإصلاح المجال للقطاع الخاص للمشاركة بصفة مراقب في بعض المؤسسات فضلاً عن قيام الضغوط العربي للإنماء الاقتصادي والإجتماعي بدعم القطاع الخاص مباشرة بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار خطوات هامة على الطريق.

٤- القدرة على تجاوز بعض المشاكل والمراقيل الهامة التي يمكن أن تعوق إقامة المنطقة على المستوى العملي وأهمها الإجراءات والممارسات الجمركية مثل الفحص والتخليص والرقابة. وتعقد إجراءات النقل والصور وإرتفاع تكلفتها بالإضافة لإرتفاع تكلفة تمويل التجارة البينية والتأمين عليها.

فصل عن نقص المعلومات التجارية خاصة فيما يتعلق بفرص التصدير وطبيعة الأسواق وغيرها. والأهم من كل ذلك القيود غير الجمركية التي تعد من أكثر العقبات تعقيداً أمام تحرير السلع العربية وتنمذج من غيرها بعدم الشمولية والوضوح من حيث أهدافها وإجراءات تطبيقها. حيث تصدر في شكل قوانين وتشريعات وإجراءات وتدابير وأحياناً تكون مكتوبة وأحياناً أخرى في شكل تعليمات لايمر بها إلا الكلف بالتنفيذ. وقد شملت قوانين السلع الخاصة لمثل تلك القيود العشر دول عربية فقط ما يزيد عن ٦٠٠ سلعة ومجموعة سلمية تخضع لواحد أو أكثر من مختلف القيود وغير الجمركية.

* أحمد خليل الضيم

إتفاقية تجسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية

تم وضع هذه الإتفاقية إستناداً إلى قرار المجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية رقم ٧١٢ في ٢٢ فبراير ١٩٧٨ وتتكون الاتفاقية من ٧ مواد رئيسية.

١- تهدف الاتفاقية إلى تحرير التبادل التجاري وفقاً لأسس معينة أهمها: تحرير كامل لبعض السلع، وتحرير تدريجي للبعض الآخر. وحدانية متدرجة للسلع العربية في مواجهة السلع غير العربية. والربط النسبي بين إنتاج السلع العربية وتمويل التجارة وتسوية المذوغات والخدمات المرتبطة بها. والأخذ بمبدأ التبادل المباشر ومراعاة الظروف الاقتصادية للدول مع مراعاة التوزيع العادل للمنافع والأعباء المترتبة على تطبيق الإتفاقية، وأن البائين المتفق عليها في الإتفاقية تعتبر حداً أدنى للتعاون التجاري بين الدول الأطراف ولكل دولة طرف حق منح ميزات وأفضليات أكثر لأية دولة أو دول عربية أخرى ونلك من خلال إتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف.

٢- حددت المواد من ٥ إلى ١٥ صوابط اللجوء للمقويات والسلع المغاء من كافة القيود الجمركية وغير الجمركية وأسلوب التدرج في إلغاء القيود على باقي السلع وقاعدة للنشأ اعتبار السلع عربية وقواعد إعادة التصدير وحماية المنتجات المحلية ذات الطبيعة الخاصة وتنسيق السياسات ومواءمة التشريعات وغيرها.

٣- المبررات للتطبيق

تمنيهاً لقرار القمة العربية بالقاهرة في يونيو ١٩٩٦ بتكليف المجلس الاقتصادي والإجتماعي بتفعيل إتفاقية تجسير وتنمية التبادل التجاري وإقامة منطقة تجارة حرة عربية أقر المجلس في ١٩/٢/١٩٩٧ البراميش التنفيذية الاتي أولاً القواعد والأسس العامة :

١- يبدأ التنفيذ اعتباراً من ١/١/١٩٩٨ وطبقاً للتمرينية الجمركية المطبقة وقتها ويقوم المجلس بعمل مراجعة نصف سنوية للتطبيق

٢- يتم تحرير كافة السلع العربية الزراعية والحيوانية والمواد الخام والسلع التي يحددها المجلس وفقاً لمبدأ التحرير التدريجي الذي يطبق بداية من ١/١/١٩٩٨ وحتى ١/١/٢٠٠٨ مع إمكان وضع أي سلع تحت التحرير الفوري. كما يمكن إستثناء بعض السلع الزراعية خلال مواسم إنتاجها ولعدة أعاشا ١/١/٢٠٠٨.

٣- تتولى لجنة المفاوضات التجارية للنشأ من قبل المجلس متابعة إلغاء القيود غير الجمركية الكمية والقيمية والإدارية وغيرها.

٤- يتم تشكيل لجنة تسوية المنازعات.

٥- يتم منح معاملة تفضيلية للدول الأقل نمواً بناء على طلب يتقدم بطلبية المعاملة المطلوبة وممثلاً.

الموضوع الرئيسى : السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال : نبيل كحالة
الموضوع الفرعى : الموقف العربى : البدائل : منطقة التجارة الحرة	رقم العدد : ٨٠
المصنوع : كراسات استراتيجية	تاريخ الصدور : ١٩٩٩

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

تمشيا مع التطورات الاقتصادية العالمية المتلاحقة والنمو السريع لدور التكتلات الاقتصادية الكبرى والشركات المتعددة الجنسيات على نحو ما رأينا ، جاءت قرارات مؤتمر القمة العربى المنعقد فى القاهرة فى شهر يونيو ١٩٩٦ بتكليف المجلس الاقتصادى والاجتماعى بجامعة الدول العربية باتخاذ الاجراءات اللازمة لاقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مع وضع البرنامج التنفيذى لهذا الغرض .

وهكذا اصدر المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى دروته التاسعة والخمسين قراره رقم ١٣١٧ بتاريخ ١٩٩٧/٢/١٧ بالموافقة على البرنامج التنفيذى لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية ، بهدف إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، وذلك دون الحاجة الى وضع اتفاقية جديدة فى هذا الشأن ، حيث رأى المجلس أن الاتفاقية المذكورة توفر الإطار القانونى المناسب لاقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

الأركان الرئيسية للبرنامج التنفيذى :

- يعتبر البرنامج إطارا لتفعيل إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية لاقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى ، ويتولى المجلس الاقتصادى والإجتماعى مسئولية الاشراف على تطبيق البرنامج (٧)

- تلتزم الدول العربية الأطراف فى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية باستكمال انشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال عشر سنوات اعتبارا من ١٩٩٨/١/١ وحتى ٢٠٠٧/١٢/٣١ . ويمكن للدول الأطراف الاتفاق على التحرير الفورى لأية سلع خلال فترة التنفيذ ودون الانتظار حتى نهايتها ، كما يجوز لأية دولتين الاتفاق على الإسراع بتطبيق الاعفاءات ومجاوز الجدول الزمنى المحدد لهذا الغرض فى البرنامج .

- يتم احتساب التخفيضات الجمركية طبقا لهذا البرنامج على أساس الضرائب والرسوم الجمركية المطبقة فى كل دولة عضو بتاريخ ١٩٩٨/١/١ ، ولا تخضع السلع العربية التى يتم تبادلها فى اطار البرنامج الى أية قيود غير جمركية تحت أى مسمى .

- تعامل السلع العربية موضع التبادل بمقتضى البرنامج التنفيذى معاملة السلع الوطنية فى الدول الأطراف فيما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس واشترطات الرقابة الصحية والأمنية والرسوم والضرائب المحلية .

هذا وقد اعتمد البرنامج إنشاء لجنة خاصة بقواعد المنشأ لتحديد هذه القواعد بصورة دقيقة وحدد لها مدة ثلاث سنوات لانتهاء أعمالها ، وقد أقر المجلس الاقتصادى والاجتماعى قواعد منشأ انتقالية تستند اساسا الى أحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية

الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال : نبيل كحالة
الموضوع الفرعي : الموقف العربي : البدائل : منطقة التجارة الحرة	رقم العدد : ٨٠
المصدر : كراسات استراتيجية	تاريخ الصدور : ١٩٩٩

(القرار رقم ١٢٦٩ - الدورة السابعة والخمسون للمجلس) . وعقضى هذه القواعد بتعين ألا تقل القيمة المضافة لأية سلعة منتجة في دولة عضو عن ٤٠٪ من قيمتها النهائية ، تنخفض إلى ٢٠٪ في السلع التجميعية وذلك لكي تعتبر السلعة ذات منشأة عربية في مفهوم الإتفاقية . ولا تطبق قواعد المنشأ المتقدمة على منتجات المناطق الحرة لما تتمتع به الوحدات الانتاجية العاملة في هذه المناطق من معاملات تفضيلية واعفاءات خاصة تختلف من دولة إلى أخرى، وتضعها في موقع متميز بالمقارنة بالوحدات الوطنية الأخرى العاملة في ذات المجالات الانتاجية خارج هذه المناطق .

- أقر البرنامج مبدأ الرجوع إلى الأحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بالأسس الفنية المتعلقة بإجراءات الوالية والدعم والإغراق ومعالجة الخلل في موازين المدفوعات والمتربة على تطبيق البرنامج .

- منح البرنامج الدول العربية الأقل نمواً (طبقاً لتصنيف الأمم المتحدة ويضاف إليها دولة فلسطين) معاملة تفضيلية ، على أن تقدم هذه الدول للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بطلب يتضمن طبيعة المعاملة التفضيلية المطلوبة والفترة الزمنية لها ، لموافقة المجلس عليها .

- يقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإجراء مراجعة نصف سنوية لدى التقدم في تطبيق البرنامج مع اتخاذ القرارات المناسبة لمواجهة أية عقبات تعترض التطبيق ، مع تشكيل لجنة لتسوية المنازعات في كافة القضايا المرتبطة بتطبيق البرنامج .

وفي هذا الإطار تتعهد الدول العربية الأطراف بتطبيق مبدأ الشفافية وإخطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالمعلومات والبيانات والإجراءات واللوائح الخاصة بالتبادل التجاري ، بما يكفل حسن تنفيذ اتفاقية تيسر وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والبرنامج التنفيذي لها . ويساعد المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، لأغراض تطبيق الاتفاقية والبرنامج التنفيذي، الأجهزة واللجان التنفيذية التالية : (٨)

- ١- لجنة التنفيذ والمتابعة ؛
 - ٢- لجنة المفاوضات التجارية ؛
 - ٣- لجنة قواعد المنشأة العربية ؛
 - ٤- الأمانة الفنية .
- أقر البرنامج مبدأ التشاور بين الدول الأطراف في عدد من النشاطات الاقتصادية ذات الارتباط بالمعاملات التجارية ، والتي من الممكن أن تؤثر في / أو تتأثر بتطبيق الاتفاقية :
- ١- الخدمات ، خاصة المرتبطة بالتجارة ؛
 - ٢- التعاون التكنولوجي والبحث العلمي ؛
 - ٣- تنسيق النظم والتشريعات والسياسات التجارية ؛
 - ٤- حماية حقوق الملكية الفكرية .

الموضوع الرئيسى : السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال : نبيل كحالة
الموضوع الفرعى : الموقف العربى : البدائل : منطقة التجارة الحرة	رقم العدد : ٨٠
المصدر : كراسات استراتيحية	تاريخ الصدور : ١٩٩٩

تجدر الإشارة الى انه تتوفر للبرنامج من المقومات ما يسمح له ان يحقق نصيبا أكبر من النجاح بالمقارنة بمحاولات التعاون الاقتصادى العربى السابقة والتي تمت فى اطار جامعة الدول العربية ، اذا ما تم الالتزام الكامل ببنوده من جانب الدول الأعضاء ، وذلك نظرا الى الظروف والاعتبارات التالية :

١. سمح البرنامج للدول العربية الأطراف أن ترتبط باتفاقات للتجارة الحرة على أسس ثنائية أو متعددة الأطراف ، سواء ما اقتصر منها على الدول العربية فقط أو ما امتد ليشمل كذلك دولا غير عربية كالاتحاد الأوروبى أو الكوميسا ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى راعت الاتفاقية عدم المساس أو عرقلة جهود اقليمية قائمة تسير فى الاتجاه ذاته مثل جهود مجلس التعاون الخليجى لدعم التبادل التجارى بين الدول الأعضاء ، فيه وتحقيق الاتحاد الجمركى لدول الخليج .
٢. يحقق البرنامج للدول العربية الاستفادة من الاستثناء الذى تقرره اتفاقية "المجات" للتكتلات الاقتصادية ومناطق التجارة الحرة والمتعلق "بشروط الدولة الأولى بالرعاية" ، وذلك اذا تم اقامة منطقة التجارة الحرة العربية خلال الفترة الزمنية التى جددتها اتفاقية "المجات" ومدتها عشر سنوات .

٣. راعى البرنامج عند تحديد مفهوم المنتج الوطنى وقواعد التخفيض التدريجى للرسوم الجمركية طبيعة الهياكل الانتاجية للدول العربية ومدى اعتمادها على الاستيراد من الخارج فى توفير بعض مكونات الصناعات القائمة وخاصة ما تعلق منها بالصناعات ذات التكنولوجيات المعقدة بهدف إقرار نسب واقعية للمكونات الوطنية فى المنتج النهائى لتطبيق قواعد الاعفاء عليها ، مع إقرار آليات واضحة للمراجعة الدورية لقوائم السلع هذه بما يتناسب مع التطور التكنولوجى المتوقع للدول الأعضاء ، وبما يسمح لهذه الدول من تكيف اقتصاداتها والانتقال من مرحلة الى أخرى من مراحل الاعفاء الجمركى فى اطار منطقة التجارة الحرة ، وذلك دون إهدار مبادئ الاستقرار فى قواعد المنطقة .

الموضوع الرئيسى : السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	نبيل كحالة
الموضوع الفرعى : الموقف العربى : البدائل : منطقة التجارة الحرة	رقم العدد :	٨٠
المصدر : كراسات استراتيجية	تاريخ الصدور :	١٩٩٩

٤. التطورات الاقتصادية التى تمت فى غالبية الدول العربية فى العقد الأخير ، وخاصة ماتعلق منها بالاصلاحات النقدية وإقرار قابلية عملاتها للتحويل بشروط ودرجات متفاوتة ، الى جانب تطبيق برامج الاصلاحات الهيكلية وتوسيع دور القطاع الخاص ، وإقرار التشريعات الضرورية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، مما يهين المناخ الاقتصادى العام فى هذه الدول لتفعيل اقتصاديات السوق وأنسياب المعاملات المالية والتجارية . وكان غياب ذلك كله أو عدم توفره بقدر كاف من عوامل عرقلة تطبيق اتفاقية السوق العربية المشتركة التى أقرت عام ١٩٦٤ على نحو ما رأينا .

٥. ساهم انشاء عدة مؤسسات مالية عربية فى الفترة الأخيرة كبرنامج تمويل التجارة العربية التابع لصندوق النقد العربى ، وغيره ، فى توفير قدر أكبر من المعلومات التجارية عن الأسواق العربية وإمكانياتها واتاحتها للمصدرين العرب ، وهو ما لم يكن متوفراً بذات القدر من قبل ، مما ساهم بدوره فى عقد ملتقيات لرجال الأعمال العرب ، وزيادة مساهمة الشركات العربية فى المعارض التى تعقد فى دول المنطقة .

٦. أقر البرنامج مبدأ التشاور بين الدول الأطراف حول بعض النشاطات الاقتصادية ، الأكثر ارتباطاً بمفهوم وأبعاد منطقة التجارة الحرة ، مما يساعد على تدارك أوجه الخلاف فى بنائها مع تحقيق قدر من المرونة فى تطبيق أحكام البرنامج ، ويعهد لمزيد من التنسيق والتكامل بين اقتصادات الدول الأعضاء فى المدى المتوسط والطويل .

الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية

اسم كاتب المقال : وحيد عبد المجيد

الموضوع الفرعي : الموقف العربي: البدائل : منطقة التجارة الحرة

رقم العدد : تاريخ الصدور : يناير ١٩٩٩

المصدر : التقرير الاستراتيجي العربي / ١٩٩٨

منطقة التجارة الحرة العربية: الصياغة تنعكس على التنفيذ وقمة اقتصادية سنوية لازمة للتقدم :

إسبلمت بداية التطبيق الفعلي لإعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في العام ١٩٩٨ بقبة رئيسية هي قوائم السلع المستثناة من تحرير التجارة والتي وصلت في عشر دول فقط إلى ٦٠٠ سلعة. وهي عقبة تعود إلى صيغة إعلان المنطقة والتي صدرت عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في فبراير ١٩٩٧. وتعود أيضا إلى ثغرات نصوص اتفاقية تسير وتنمية للتبادل التجاري بين الدول العربية والملحقة بالإعلان. فقد نص " الإعلان " و " الاتفاقية " على أن التحرير هو لبعض وليس كل السلع والمنتجات المتبادلة بين الدول العربية .

وإذا كانت السلع المستثناة قد وضعت قيودا كبيرة وسقفا منخفضا لتطور تحرير التجارة بين الدول العربية ، فإن السلع الممكن تبادلها تجاريا محدودة أصلا بسبب عدم وجود تنسيق وتكامل قتلي في ظل غياب التخطيط للتشجير العام بين الدول العربية. كذلك فإن البرنامج التنفيذي لاتفاقية تسير وتنمية للتبادل التجاري بين الدول العربية لاقامة منطقة تجارية حرة كبرى نص على تحديد مواسم الإنتاج لعدد من السلع الزراعية الرئيسية ، حيث لا تتمتع هذه السلع بالإعفاءات وللخفضات للرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل في تلك المواسم أو "الزنامة الزراعية" . وهو ما يعنى عمليا عدم تحرير حارة للسلع الزراعية خاصة أن كل دولة عربية تقوم بتحديد السلع التي ترغب في ادراجها ضمن الزنامة الزراعية بما يفتح الباب لاستثناءات كبيرة. والغريب أن " البرنامج " ينص على أن هذا الوضع سينتهي عام ٢٠٠٧ ، أى أن تحرير تجارة السلع عمليا سيبدأ في ذلك العام بشكل مفاجئ وكامل وهو ما سيؤثر على الأرجح الكثير من المشاكل في ذلك الحين .

وهناك عقبة مهمة أخرى ولجعت التطبيق العملي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وفتحت الباب أمام التباطؤ في التنفيذ ، وهي غياب النصوص التي تؤكد على اليات الإلزام في التطبيق للدول الموقعة على اتفاقية لقامة هذه المنطقة ، وغياب النصوص

التي تجعل الدول التي تعرقل التنفيذ أو تتأخر فيه مضطرة إلى الالتزام بمستوى التحرير المتحقق عندما تلحق بالتطبيق العملي للاتفاقية بشكل متأخر عن المواعيد المتفق عليها . وقد أدى ذلك إلى عدم وجود تكلفة لعدم الالتزام بتطبيق الاتفاقية ، وهو ما فتح آليات أمام خضوع تطبيق الاتفاقية من الدول العربية الموقعة عليها لمعامل مزاجية .

وإضافة إلى ذلك ، فإن النخب الحاكمة المعنية بالموضوع في الكثير من الدول العربية لم تقدم الدعم الضروري لتنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية. وبالنظر إلى أن مؤسسة القمة العربية هي الأكثر تعبيرا عن الإرادة السياسية للحكومات العربية والأكثر فعالية في اتخاذ قرارات مؤثرة وضمان تنفيذها ، فإن عقد قمة لهذا الغرض صلا ضروريا ، الأمر الذي يؤكد أهمية ما سبق أن طرحناه بشأن فك الارتباط بين القمة وعملية التسوية ، إلى أن يتيسر عقد مؤتمر سنوي مثل قمة الدول الصناعية السبع الكبرى وقمة دول الاتحاد الأوروبي وهذا أمر ضروري لضمان التطبيق العملي لمنطقة التجارة الحرة ومعالجة العقائل التي تواجهها والانطلاق بها إلى الاتحاد الجمركي ثم إلى السوق المشتركة ثم إلى الوحدة الاقتصادية على غرار ما حدث في دول الاتحاد الأوروبي ، بصورة تضمن حرية تنقل كل عناصر الإنتاج وتبادل السلع والخدمات في ظل نظم موحدة وحولج جمركية واحدة في التعامل مع المالم غير العربي .

١- مواقف متباينة بشأن منطقة التجارة الحرة العربية :

شهد العام ١٩٩٨ استمرار تبين المواقف بشأن منطقة التجارة الحرة سواء داخل مؤسسات الجامعة العربية ذلتها أو بين الدول وبعضها البعض أو بينها وبين نخب رجال الأعمال من جهة أخرى .

أ- في داخل الجامعة العربية لم تظهر أي دلائل على انتهاء التباين الواضح بين موقف مجلس الوحدة الاقتصادية العربية من جهة وموقف المجلس الاقتصادي والاجتماعي من جهة أخرى ، حيث كان الأمين العام لمجلس الوحدة حسن إبراهيم قد عبر

الموضوع الرئيسى : السوق الشرق أوسطية
الموضوع الفرعى : الموقف العربى : البدائل : منطقة التجارة الحرة
المصدر : التقرير الاستراتيجى العربى / ١٩٩٨
تاريخ الصدور : يناير ١٩٩٩
اسم كاتب المقال : وحيد عبد المجيد
رقم العدد :

وتجدر الإشارة إلى أن العراق كانت له تحفظات تتعلق بمرجعية إتفاقية إقامة منطقة للتجارة العربية الكبرى منذ عقدها فى فبراير ١٩٩٧. فقد رأى أن مرجعيتها هى قرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعى وليس قمة القاهرة فى يونيو ١٩٩٦. كما تحفظ العراق أيضا على أن تكون اتفاقات "جات" لتحرير التجارة الدولية هى المرجعية فيما يتعلق ببند مكافحة الاغراق والأسس الفنية لمواجهه حالات الدعم واجراءات معالجة الخلل فى ميزان المدفوعات. وهى تحفظات شكلية خاصة بالنسبة للاسترشاد ببعض بنود "جات" لأن هذه الاتفاقية تشكل المنصب الحاكم فى البيئة التجارية الدولية ، كما أن إختيار للدول العربية مدة عشر سنوات مدير تحرير التجارة والوصول إلى منطقة تجارية حرة ، كان مرتبطا منذ البداية بالمدّة التى حددتها "جات" لإقامة كتكتلات تجارية واقتصادية .

جـ- أعربت المنظمات الممثلة لنخب رجال الأعمال وبعض الأسماء الكبيرة فى قطاع الأعمال الخاص فى الدول العربية عن رغبتها فى التسريع بعملية إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى ، وتردّت بعض الآراء حول ضرورة إختصار مدة إقامتها إلى النصف لتنتهى فى عام ٢٠٠٢ أو فى عام ٢٠٠٣ حتى تتفتح الأسواق العربية على تساعها أمام قطاع الأعمال الخاص بطول الوطن العربى وعرضه .

كما أبدت بعض منظمات رجال الأعمال العرب تخوفها من عدم تمام إقامة منطقة التجارة الحرة العربية . وعلى سبيل المثال أعرب الأمين العام لاتحاد الغرف التجارية المصرية عن شكوكه فى مدى التزام الدول العربية بتنفيذ مقررات اتفاقية إقامة هذه المنطقة. ويرهن على هذه الشكوك بأن بعض الدول العربية التى تفاوضت مع مصر لإقامة منطقة تجارة حرة ثنائية طالبت بفترة انتقالية مدتها ١٢ عاما أى ما يزيد بعامين عن الفترة الانتقالية التى من المفترض أن تكون للتجارة العربية - العربية كلها قد تم تحريرها خلالها. وهذا يعنى أن تلك الدول لاتتوى الالتزام جنبا بموعد تحرير التجارة العربية البينية وفقا لاتفاقية إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

اكثر من مرة عن ضرورة تفعيل السوق العربية المشتركة التى انشئت فى العام ١٩٦٤ واتخاذها نواة لسوق عربية مشتركة موسعة بدلا من البرنامج الطويل للانتقال إلى منطقة تجارة حرة ، ولذى لقرره المجلس الاقتصادى والاجتماعى.

وقد حاول مجلس الوحدة أن ينتقل من مجرد الدعوة لفكرة توسيع "السوق المصغرة إلى إحياء هذه السوق بغرض تحويلها إلى نموذج وقلب جانب للدول العربية الأخرى حيث عقدت الدورة ٦٦

للمجلس فى ديسمبر ١٩٩٧ ، وولفت خلالها للدول الأعضاء على استئناف التطبيق الكامل لأحكامها. لكن هذه الموافقة لم تدخل حيز التنفيذ لأن الدول الأعضاء فى السوق العربية المشتركة واصلت مساعيها الخاصة بالتوصل لاتفاقات ثنائية لتحرير التجارة أو بتكثيف أوضاعها مع اتفاق لتحرير التدرجى للتجارة مع الدول الأخرى فى إطار منطقة التجارة الحرة العربية .

وجاء لصطدام التطبيق العملى لإعلان منطقة التجارة الحرة العربية بالعديد من المعوقات يؤكد الحاجة إلى مراجعة وضوابط لضمان التطبيق، وإلى دعم سياسى قوى من أعلى مؤسسة عربية وهى مؤسسة القمة القادرة وحدها على تجاوز العراقيل التى تواجه التحقيق العملى لهذه المنطقة.

ب- انضمت ١٩ دولة عربية لاتفاقية إنشاء منطقة التجارة العربية وتمهدت ١٨ منها بتنفيذ التزاماتها بخفض الرسوم الجمركية. ولم تنترم اليمن بخفض هذه الرسوم لأنها حسب ما أعلنه مندوبها فى المجلس الزارى ، لديها برنامج اقتصادى يجب الالتزام به. ولكن التمهيدات شئ والتطبيق العملى شئ آخر ، حيث أبدت ٩ دول هى الأردن والإسرايلات والسودان والعراق وعصان والسعودية وفلسطين وقطر وسوريا استدعاهن للكمال لتنفيذ الاتفاقية بينما أبانت كل من البحرين وتونس والكويت ومصر والمغرب مناقذا الجمركية بالتنفيذ. غير أن هذا التنفيذ هو لاتفاقية بعد وضع كل دولة لقائمة السلع المستثناة التى تمرقّل التحرير الحقيقى وتضع سقفا منخفضا له ، فى حين أبانت ليبيا الجامعة بأنها اتخذت إجراءات للتحرير الكلى لورادتها من السلع العربية وأنها ألغت كل القيود غير الجمركية على هذه الواردات .

اسم كاتب المقال : وحيد عبد المجيد

رقم العدد :

تاريخ الصدور : يناير ١٩٩٩

الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية

الموضوع الفرعي : الموقف العربي : البدائل : منطقة التجارة الحرة

المصدر : التقرير الاستراتيجي العربي / ١٩٩٨

٢- تقدم محدود في تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية :

انضمت في شهر سبتمبر ١٩٩٨ اصاب الدورة ٦٢ للمجلس الاقتصادي الاجتماعي التابع للجامعة العربية لمتابعة تطوير تنفيذ اتفاقية اقامة منطقة التجارة الحرة. وكان ممثل السعودية التي ترأست الدورة هو وكيل وزارة الاقتصاد والمالية ، وهو أمر له دلالة في تبجيره عن حدود الانضمام السعودي بتطبيق الاتفاقية التي تحتاج في بداية تنفيذها إلى تمثيل على أعلى مستوى لإعطائها قوة دفع حقيقية، ولإظهار اهتمام السعودية بهذه العملية .

وعلى أي الأحوال فإن الأمن السام للمساعد للشئون الاقتصادية في الجامعة العربية عبدالرحمن السحبياني أشار في الاجتماع المذكور إلى أن ١٢ دولة قد أبلغت مناهضا الجمركية بتخفيض الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل بنسبة ١٠٪، وأن ١٤ دولة قد أودعت هيكل التعريفات الجمركية التي تطبقها في نهاية عام ١٩٩٧ لأحتساب التخفيض على أساسها. ومن هذه الدول مصر والسودان والمغرب وليبيا ولبنان والعراق وتونس والسعودية والبحرين وعمان وقطر والأردن . كما تقدمت ١٣ دولة للأمانة العامة بالاجندة الزراعية أي بمواسم الانتاج لعدد من السلع الزراعية لانتتمتع خلالها هذه السلع بالاعفاءات والتخفيضات من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل . كما تقدمت ٦ دول بقرائن السلع المراد استثناءها من تطبيق اتفاقية التخفيض التدريجي للجمارك باتجاه الوصول لمنطقة تجارة حرة . وتقدمت ٤ دول بعد ذلك بقرائن الاستثناءات بحيث ضمت تلك القوائم المقدمة من ١٠ دول ٦٠٠ سلعة، مما دعا السحبياني إلى مطالبة الدول العربية بأن تكون قوائم الاستثناءات في أضيق الحدود بحيث لا تؤثر على البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة.

وتجدر الإشارة إلى أن قوائم السلع المستثناءة من التحرير التدريجي للتجارة سوف يتم تحرير التجارة فيها عام ٢٠٠٧ ، وهو أمر من الصعب تصور حدوثه ببساطة. والأرجح أن هذه السلع ستظل مشكلة

يمكن أن توقف الانتقال التعللي لمنطقة التجارة الحرة الكاملة عندما يحل أجل ذلك عام ٢٠٠٧. ولذلك يجب أن يوضع حل لهذه المشكلة بشكل حاسم من الآن ، وأن يكون مقيدا للسلع المستثناءة من التحرير إلى أقصى حد سواء من طريق وضع حد أقصى من السلع التي تطلب كل دولة استثناءها من التحرير ، ووضع حد أقصى لقيمة هذه السلع ونسبتها من وارداتها، وألضا من الضروري وضع جدول لبدء تحرير تجارة هذه السلع المستثناءة بحيث يتم التحرير الكامل لتجارتها مع انتهاء التحرير للتدريجى والانتقال إلى منطقة التجارة الحرة الكاملة عام ٢٠٠٧ بصورة لا تؤدي إلى حدوث مشاكل .

وتجدر الإشارة إلى أن تساهل قواعد المنشأ مع صناعات التجميع العربية يحثر عصبها مما في زيادة عدد السلع المستثناءة من التحرير المطلوبة لكل دولة عربية. ففي الحالات العادية تكون السلعة عربية ومتمتعها بقواعد التحرير التدريجي للتجارة العربية إذا كانت القيمة المضافة إليها في الدولة الطرف في الاتفاقية لا تقل عن ٤٠٪ من القيمة النهائية للسلعة عند انتاجها، باستثناء صناعات التجميع العربية التي تخفف فيها هذه النسبة إلى ٢٠٪ . فضلا عن أن هذه النسبة منخفضة وتجعل للغاية السالفة أن لم يكن كل صناعات التجميع العربية تدخل في إطار تحرير التجارة ، وتجعل الدول الأجنبية الصانعة الأصلية لها تتمتع بميزات تحرير التجارة بين الدول العربية ، فإن هذه النسبة لا تقدم حافزا لزيادة المكون المحلي في صناعات التجميع العربية، بل أنها تلغي دور تحرير التجارة في حفز تطوير هذا المكون، وذلك ببساطة لأن تلك الصناعات في مجملها تقريبا مستوفية شروط التمتع بتحرير التجارة بين الدول العربية دون أي زيادة في المكون المحلي .

كما أن عملية تسعير المكون المحلي في صناعات التجميع، وبالتالي نمسية هذا المكون في السلعة المجمعة، يمكن أن تكون زائفة تماما إذا سالت الشركات العربية في قيمة أو سعر المكون المحلي بغرض زيادة نسبته في السلع المجمعة للتمتع بميزات تحرير التجارة في إطار منطقة التجارة الحرة .

الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية
الموضوع الفرعي : الموقف العربي: البدائل : منطقة التجارة الحرة
المصدر : التقرير الاستراتيجي العربي / ١٩٩٨
اسم كاتب المقال : وحيد عبد المجيد
رقم العدد :
تاريخ الصدور : يناير ١٩٩٩

ومن الواضح ان كل دولة عربية تسعى لتحرير التجارة مع الدول العربية التي يوجد توافق معها في التجارة الخارجية ، أو بمعنى آخر تسعى لتحرير التجارة معها دون وقوع اضرار لبعض قطاعاتها الاقتصادية .
ولكن قوائم السلع المستثناة من التحرير في الاتفاقيات الثنائية تشكل أيضا عنصرا موقفا لتحرير الحقيقي والشامل للتجارة بين الدول العربية حتى في ظل اتفاقيات تحرير التجارة ، المنقوصة بالاستثناءات ، بين العديد هذه الدول .

ويعد كل ما أوردناه آنفا يمكن القول إن المشاكل المتعلقة بتنفيذ برنامج إقامة منطقة تجارة حرة عربية ، هي مشاكل ناشئة في الأصل عن حدود توافر الإرادة السياسية في هذه الدولة أو تلك لتحقيق منطقة التجارة الحرة العربية . وهذه الإرادة السياسية ضرورية للغاية . وإذا كان توافر الأسس الموضوعية لقيام وتطور التجارة بين الدول العربية هو الشرط الكافي لإقامة منطقة للتجارة الحرة العربية ، فإن توافر الإرادة السياسية لإقامة هذه المنطقة هو الشرط الكافي لنجاحها على عكس ما ينادى به البعض من ضرورة إبعاد السياسة عن التعاون الاقتصادي العربي لأن هذا التعاون يقف وراءه دائما قرار سياسي وإرادة سياسية . فضلا عن ذلك فإن مشاكل منطقة التجارة الحرة العربية ناشئة عن صيغة إعلان هذه المنطقة.

ومن الممكن ضبط - حر ونسبة المكون المعطى في سلع التجميع في دول العربية من خلال مقارنة المكون المناظر المصنوع في الدول الصناعية الجديدة في شرق وجنوب شرق آسيا . وهذا فضلا عن ضرورة الزيادة التدريجية لنسبة المكون في سلع التجميع العربية كي تنطبق عليها قواعد المنشأ العربية ومن ثم تتمتع بالميزات التفضيلية التي تمنحها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

٣- مناطق التجارة الحرة الثنائية: هل هي بديل عن المنطقة الشاملة ؟

بالرغم من أن العام ١٩٩٨ قد شهد بداية تنفيذ برنامج إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، إلا أن المساعي الأكثر جدية للحكومات العربية قد توجهت إلى إقامة مناطق حرة ثنائية . فبالنسبة لمصر ، على سبيل المثال ، وقعت مع لبنان اتفاقية لإقامة منطقة تجارة حرة بشكل تدريجي بحيث يتم تحرير تجارة السلع الزراعية والصناعية على أن تصل الدولتان إلى الانفاء الكامل للرسوم الجمركية في العام ٢٠٠٤ ، مع بقاء قائمة السلع المستثناة من التحرير . كما سعت مصر إلى إقامة مناطق تجارة حرة مع كل من سوريا والسعودية والأردن والمغرب ، ولكنها ليست شاملة وإنما تشكل السلع المستثناة انتقاصا كبيرا لها حتى وهي مجرد مشروع . أما سوريا ، كمثل آخر فاتها توصلت بالفعل إلى مشروع لإقامة منطقة تجارة حرة مع لبنان بدلت عام ١٩٩٨ وتصل إلى التحرير الكامل للتجارة السلعية عام ٢٠٠٢ . كما اتفقت سوريا على إقامة منطقة تجارة حرة مع السعودية يتم الوصول خلالها للتحرير الشامل للتجارة بين الدولتين خلال عشر سنوات من بدء تطبيقها عام ١٩٩٨ ، في نفس الوقت الذي من المفترض أن تصل فيه الدول العربية إلى التحرير الكامل للتجارة بينها . وبالتالي فإن هذا الاتفاق الثنائي بين سوريا والسعودية يبدو مجرد تكرار للجهود وإعادة للاتزامات المحددة في اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، إلا إذا كانت الدولتان لاتتقان بإمكانية تحقيق هذه المنطقة .

الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية
الموضوع الفرعي : الموقف العربي: البدائل : منطقة التجارة الحرة
المصدر : التقرير الاستراتيجي العربي / ١٩٩٨
تاريخ الصلور : يناير ١٩٩٩
اسم كاتب المقال : وحيد عبد المجيد
رقم العدد :

وفى نفس الاتجاه تشكل قوائم السلع المستثناة من التحرير قبلة أخرى قابلة للانفجار وعرة التقدم من مرحلة البرنامج التنفيذي إلى التحرير الكامل للتجارة البينية العربية . أما قواعد المنشأ فى صناعات التجميع العربية فلها تجعل ميزات تحرير التجارة البينية العربية بالنسبة لهذه السلع يعود بالأساس إلى الشركات الأجنبية الأم التى تقوم شركات عربية بتجميع منتجاتها .

ولضافة إلى كل ما سبق فإن وضع تحرير التجارة كهدف وليس كمرحلة انتقالية باتجاه الوصول إلى الاتحاد الجمركى ثم إلى السوق المشتركة، يخلق حالة من التباطؤ فى التنفيذ باعتبار أنه ليست هناك مراحل أخرى بعد تحرير التجارة بنى الاستعداد لها بالاسراع فى تحرير التجارة البينية العربية . كما أن وضع تحرير التجارة السلمية كهدف نهائى هو أمر هزيل فى النهاية لأن التماثلات الاقتصادية العربية الأكبر والأهم هى فى مجالات حركة البشر للعمل أو السياحة وحركة رأس مال للاستثمار المباشر وغير المباشر . وهو ما يستدعى تطوير مشروع منطقة للتجارة الحرة العربية الكبرى ومعالجة ثمراته المختلفة التى أشرنا إليها أنما للانتقال للاتحاد الجمركى ثم السوق العربية المشتركة. وهذا يتطلب توفر إرادة سياسية لا يمكن التأكيد من وجودها إلا عندما يتيسر ظروف مواتية لعقد قمة اقتصادية سنوية لاتخاذ القرارات الضرورية لمعالجة مشاكل التعاون الاقتصادى البينى ولرفع الأطار النظم له أى منطقة التجارة الحرة ثم الاتحاد الجمركى والسوق المشتركة فى اتجاه سرعة التحقق بما يودى فى النهاية إلى تعزيز المكانة الاقتصادية الدولية للدول العربية عندما تتحول لتكامل حقيقى وفعال وقادر على مساومة التكتلات الاقتصادية الكبرى وتحسين شروط تفاعلها معها .

فاليند الخاص بالسلع الزراعية يجعلها غير محررة فعلياً طالما أن للموسم الزراعى الذى تقيد فيه حرية التجارة هو الموسم للقلى والمنالظر بتصدير هذه السلع فى الدول العربية. وهذا يعنى خروج جزء مهم من صادرات الدول العربية من نطاق تحرير التجارة طول فترة تنفيذ البرنامج المودى لأقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ثم يتم تحرير تجارة هذه السلع الزراعية بشكل مفاجئ فى عام ٢٠٠٧، وهو أمر من الصعب تصور حدوثه فى دول لم تقبل بالتحرير التدريجى لتجارة السلع الزراعية، وهو ما يعنى أن تجارة هذه السلع تشكل قبلة قابلة للانفجار عند استكمال برنامج تحرير التجارة البينية العربية .

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية
الموضوع الفرعي : الموقف العربي: البدائل : منطقة التجارة الحرة
المصدر : التقرير الاستراتيجي العربي / ١٩٩٨ تاريخ الصدور : يناير ١٩٩٩
اسم كاتب المقال : وحيد عبد الحيد
رقم العدد :

جدول (١)
قيمة ونمو للتجارة العربية الليبية والإجمالية

القيمة (مليار دولار)	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٣	معدل التغير السنوي
الفترة -٩٣ ٩٥	١١,٠	١٢,٧	١٣,٧	٥,٨	١٥,٤	٧,٩	١٠,٥	
الصادرات العربية (فوب)	١١,٣	١١,٥	١٣,٥	١٤,٩	١,٨	١٧,٤	١٠,٤	٩,٣
الواردات العربية الليبية (سيف)	١٢٨,٣	١٣١,٤	١٤٧,٩	١٦٧,٤	٢,٤	١٢,٦	١٣,٢	٧,٤
الصادرات الإجمالية (فوب)	١٢٣,٣	١٢٢,٤	١٣٥,٧	١٤١,٨	٠,١	١٠,٩	٤,٤	٤,٩
الواردات الإجمالية (سيف)								

المصدر : الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٧ ، ص ١٢٦ .

جدول (٢)
تطور هيكل الصادرات العربية الليبية

القيمة (مليون دولار) ١٩٩٥	الحصة (%) ١٩٩٥	نسبة التغير (%)	١٩٩٤	١٩٩٥	الفترة -٩٣ ٩٥
١٢٧١١	١٠٠,٠	٦,٩	١٥,٤	١١,٠	
٢١٣٥	١٦,٨	٢,٣	١٤,٥	٨,٢	
٥٥٩٣	٤٤,٠	٤,٦	١٤,٢	٤,٤	
(٤٤٧١)	(٣٥,٢)	(٤,٥)	(١٤,٠)	(٤,٣)	
٤٩٨٣	٣٩,٢	٥,٥	٢٤,٥	١٤,٦	

المصدر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٧ ، ص ١٢٧ .

جدول (٣)
تطور هيكل الواردات العربية الليبية

القيمة (مليون دولار) ١٩٩٥	الحصة (%) ١٩٩٥	نسبة التغير (%)	١٩٩٤	١٩٩٥	الفترة -٩٣ ٩٥
١٤٨٥٨	١٠٠,٠	١,٨	١٧,٤	٩,٤	
٣٤١٧	٢٣,٠	٢,٠	٢٩,٨	١٢,٨	
٦٠٩٢	٤١,٠	١,٢	٦,٠	٣,٦	
(٤٩٠٣)	(٣٣,٠)	(١,٩)	(٥,٤)	(٣,٢)	
٥٣٤٩	٣٦,٠	٦,٩	٢٥,٥	١٥,٩	

المصدر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٧ ، ص ١٢٨ .

الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية

اسم كاتب المقال :

الموضوع الفرعي : الموقف العربي : البدائل : منطقة التجارة الحرة

رقم العدد : ٣٧٣

المصدر : (مجلة الوسط

تاريخ الصدور : ١٩٩٩/٣/٢٨

تحديات منطقة التجارة العربية الحرة: الحوالة والخيارات السياسية والاقتصادية

فيما أوردته في ما ينبغي النظر إليه بصفتها الهدف
الأخير للتحية.

طبعي أن ولغسوهن، وهو رئيس مؤسسة
يمنعه مثيلها من التعبير عن مواقف سياسية
خلاصة، لا يستطيع قول ما قاله إماراتنا من مع
ذلك فقد أعلن ما يشبه الدعوات الإصلاحية لقوى
ومعززين سياسيين، فحدث عن عدم المساواة في
العرض، وعن الفقر، وعن الاستفادة من التعليم
والضمانات الصحية، بطريقة غير معهودة قبلا في
مؤسسة كالتك الدولية، وهو لم يدع أن الأفكار
هذه جديدة، إلا أن الجديد هو صورها عن رئيس
البنك الحكوري.

على أن التعليقات الصينية التي صدرت في ما
حول المؤتمر هي التي أشرت إلى العقبات الحالية
ومن الاقتراحات ولغسوهن فتلن أتمحتت بكن
الطرة الشاملة والأجمالية إلى التنمية، والكلام
علي دور الدولة أكبر، فانها حثرت بلسان أحد
رسمي وزارة مائيتها الذي ترأس وفد بلاده، من
«التدخل عميقا في ما هو غير اقتصادي، أي
سياسي». وفي هذا المعنى فإن التعايش في حالة
لمدان كثيرة بين الحاجة إلى التنمية، أو نشيط
الدينامية التجارية، وبين السلطة السياسية

الخلفة، وغالبا الفاسدة، سيكون خيرا غير مطرح.
لكن ما يفرض، في المقابل، أن مناقشة «أطراف»
ولغسوهن، وكذلك الاقتراحات القديمة في صدد
الآزمة المالية، دلّت إلى فاعلة متعاطفة بإنهاء
السوق الحرة على الطريقة الأميركية، وبصحب
ما قاله جوزيف ستيفلش كبير اقتصاديي البنك
الدولي، «لقد تعرض الأجاج لتغير كبير في الآراء»
وهذه الآراء هي مجموعها موسيقي لأننا
اليابانيين، خصوصا أن الانقياد إلى هذه الجوانب
يخفف اليوم قليلا عن «التموج الاقتصادي لآسيا»
الشرقية» الذي نُسبت إليه وجهه الميؤوب
والمسؤوليات في البداية. والحق أن التطوير
الياباني في العلاج (الحكومة التتمية وتتمتع،
عد الضرورة، الصناعات الأساسية من أن
تتفلس بالاعتماد على «الحكمة الليبرورقراطية»
أكثر ما على قوى السوق) سريعا ما تحولت إلى
استراتيجية أسبوية تتبناها تايلندا وكوريا
الجنوبية واندونيسيا.

وهنا أيضا تبدو الأمور أشد تعقيدا قليلا. فهنا
المنع من الرأسمالية سبق أن ثار إلى ترتيبات
مشيوبة بين الحكومة والبيرنسنس وإلى الفساد
وأضعاف المؤسسات المالية، على ما علمتنا الاتزمات
الأسبوية للثلافة، وعلى ما ملدت تجربة اليابان
نفسها. ومع هذا، ففي الفترة الأخيرة شرع التركيز
ينقل إلى الولايات المتحدة، لا سيما وزارة الخزانة
الأميركية، في استراتيجيتها لتسريع وتكثيف
حركة الحقوق المالية والسلمية طريقا إلى الرفاه
الكوني. وغدا معظم الخططين يرون في هذا الاتجاه
سببا لا يقل عن السبب الأول... الأسبوي. ذلك أن
الآزمة حين انتقلت، في العلم الماضي، إلى روسيا
والبرازيل، أعانت توزيع حصص المسؤولية ما بين
أداء الاقتصادات الوطنية المسجن وبين الحقوق
المالية ونظرية أصولية السوق ■

أصبحت ١٢ دولة عربية أعضاء في
منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى،
وإذا كان بعض هذه الدول لا يزال يحتار
في تطبيق البرنامج التنفيذي للمنطقة، خصوصا
لجهة الاعفاء التدرجي من الرسوم الجمركية
بنسبة ١٠ في المئة، وذلك على رغم روع أكثر من
تسعى على بدء التطبيق، فإن لبنان بدأ فعلا
إجراءات التنفيذ وبنسبة تخفيض ٢٠ في المئة
ابتداء من أول العام ١٩٩٩.

ولنحظ أن حصة الدول العربية الأربع عشرة
الأعضاء، تزيد عن ٦٠ في المئة من التجارة
الخارجية العربية ونسبتها تصل إلى ٦٦ في المئة
من التجارة العربية البينية، الأمر الذي يبرز أهمية
الانحياز الكبير الذي خلفه العرب خلال أعين
الأولى، وقد وصف المذكور عصمت عبدالجديد الأمين
العام لجامعة الدول العربية هذا الانحياز بأنه «بلبل
عام على مدى للجيدي في التعامل مع هذا المشروع
القومي المهم»، وإك في الوقت نفسه أنه «لا خوف
من موضوع الاستثناءات على بعض السلع، لأن
هذه الاستثناءات مؤقتة ومرتبطة بفترة زمنية
محددة».

وكان المجلس الاقتصادي العربي قد أعرب في
اجتماعه الأخير في القاهرة عن ارتياحه لخطوات
الانخذه من قبل الدول العربية باتجاه استكمال
إجراءات التنفيذ لتطبيق منطقة التجارة الحرة
العربية الكبرى، ورأى ضرورة شمولية هذه
الإجراءات لكافة الجوانب المرتبطة بالتنفيذ مع
التوسع في أنشطتها لتشمل الجوانب المرتبطة
بكافة التجارة حتى تزداد مكاسب الدول العربية
وتستد إلى الاستثمار والمشروعات المشتركة وزيادة
فرص العمل والتخصيص الأمثل للموارد
الاقتصادية.

وتبين للجامعة العربية أن الدول التي لم تبدأ
بعد إجراءات التنفيذ هي ثعاني دول عربية منها
سبع على الأقل نموا وتحتاج إلى معاملة
خاصة لتتمكن من الانضمام إلى منطقة التجارة
الحرة العربية، بينما الدولة الثامنة الجزائر تمر في
مرحلة اصلاح اقتصادي. ورات الأمانة العامة
لجامعة الدول العربية ضرورة إجراء مسح لا تم
إنجازه على مستوى الدول العربية، وما لم يتم،
وبيان العقبات التي واجهت عملية التطبيق على
المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في اجتماعه
الترتقب في الأول (سبتمبر) المقبل.

وكأي إيمان لا بد من أن يولجحه في بدايته
عقبات في التنفيذ فإن منطقة التجارة الحرة
العربية تواجه عقبات عدة، لحصنها الأمانة العامة
للجامعة العربية على الشكل التالي

١ - الاستثناءات التي تتخذ من جانب واحد من
قبل دولة عربية معينة وتطليها على السلع
العربية المسنودة في إطار منطقة التجارة الحرة
العربية من دون الحصول على موافقة المجلس
الاقتصادي والاجتماعي. ولقد ودمت مثل هذه
الاستثناءات في ملعات التنفيذ الموجهة إلى المفاض
الجمركية في الدول العربية الأعضاء، ومارست
معظم الدول العربية مثل هذا النوع من
الاستثناءات، ولا بد للمجلس الاقتصادي
والاجتماعي أن يبحث عن حلول ملائمة لمعالجة
هذه الاستثناءات عبر إصدار قرار بوقف العمل بها
وباعتبارها مخالفة لأحكام البرنامج التنفيذي
ولاعتاقية تيسير التبادل التجاري وتنميته بين
الدول العربية

قيود وتعقيدات

٢ - فرض قيود غير جمركية تطليها الدول
العربية على السلع العربية المسنودة من الدول
الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى،
فلا زالت السلع العربية المسنودة تخضع لخصص
الاستيراد وفي بعض الأحيان تحت سميات
أخرى مثل استمارة أو شهادة. وهناك أيضا القيود
التقنية التي تطبق وتعقيدات الإجراءات للمصرية
لحج الاعتمادات لتقومل التجارة العربية كما
رأى بعض الدول العربية بطق قوانين كمال
الاستيراد، وتطبق تلك على الاستيراد من الدول

الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية اسم كاتب المقال :

الموضوع الفرعي : الموقف العربي : البدائل : منطقة التجارة الحرة رقم العدد : ٣٧٣

المصدر : (مجلة الوسط تاريخ الصدور : ١٩٩٩/٣/٢٨)

اعفاءات وامتيازات

المنط ولاحظ تخلف نمو الصادرات العربية خلال الفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٥ حيث بلغ متوسط هذا النمو ١,٢ في المئة، مقابل ١٠,٤ في المئة للصادرات العالية، وشهد عام ١٩٩٦ نمواً بلغ ٢,٢ في المئة للصادرات العربية، مقابل ٢,٨ في المئة للصادرات العالية.

وأدى اعتماد بعض الدول العربية على الخارج لغطية للجوازات بواسطة القروض والتحويلات الرأسمالية، إلى جعلها عرضة لضغوطات تهدد إلى تبني سياسات تخدم اكتشاف الدول العربية على الخارج وقد ورافق هذا الأمر ازدياد أهمية الحصة التنافسية للمنتجات العالية وقيام التكتلات، مما وضع التجارة العربية في موقع بات يتطلب منها تحسين أداء تجارتها الخارجية للمحافظة على تنافسيتها منحتها في الأسواق العالمية. وقد أصبحت أي زيادة في صادرات الدول العربية تعتمد على مدى النجاح في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لا سيما ذات الخسوى التكنولوجي.

وهكذا تكون الصادرات العربية قد واجهت ولا تزال تحديات كبيرة، وسيحتاج بها إلى تدعيم عوامل خارجية تعملها التطورات الاقتصادية العالمية، وعوامل داخلية تنصل بسياسات الدول العربية في مجال التنمية الاقتصادية والتكامل الاقتصادي العربي، ويمكن تبويب هذه المؤثرات تحت عنوانين رئيسيين، هما، أولاً، التوجه التاريخي نحو العولة وما يرافقه من طغيان للتكتلات الاقتصادية ومن انخراط في قواعد التجارة العالمية ومن انفجار لآليات دوائية قصيرة الاجل ذات آثار كونية شمولية وثانياً، الخيارات السياسية والاقتصادية التي ستختارها الدول العربية في تعاملها مع هذه التحديات ■

١ - تطبيق القوائم السليمة حيث اعطى البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الدول العربية الاعضاء حق تبادل اعفاءات وامتيازات فيما بينها تفوق ما هو وارد في البرنامج، سواء كان ذلك ثنائياً أو متعدد الأطراف، حيث نص على أنه يجوز لأي بلدين عربيين أو أكثر من أطراف الاتفاقية، الاتفاق فيما بينها على تبادل الاعفاءات بما سبق الجداول الزمنية للبرنامج

٧ - الإجراءات الضمنية، فسطى رغم ان موضوع تعقيد الإجراءات الضمنية ما بين الدول العربية يندرج في إطار كفاءة التجارة أكثر مما يندرج تحت تحرير التجارة العربية البينية، إلا ان تعقيدات الإجراءات الضمنية، خصوصاً أن معظم التجارة العربية البينية يتم عبر الحدود البرية، يؤثر سلباً في تحرير التجارة العربية ويؤدي إلى تهميش الاعفاءات والامتيازات الممنوحة للسلع العربية، ومن ثم يؤدي إلى نقص قدرتها التنافسية أمام السلع غير العربية

ومن الضروري العمل على تنشيط دور اللجنة الفنية المشرفة على تنفيذ اتفاقية تنظيم البعور "الترانزيت" واعتبارها من ضمن الجوانب العنية الشاملة لمنطقة التجارة الحرة العربية نظراً إلى ارتباط مهامها مباشرة بأنشطة المنطقة.

مراجع نمو الصادرات

٨ - غياب الآليات متابعة ميدانية للتطبيق لدى الدول الاعضاء، فمنطقة التجارة الحرة العربية تخلق مصالح اقتصادية متجددة داخل الدول العربية، وممارسة الفضاخ التجاري، والعمليات التجارية تدم بشكل يومي مما يحتاج إلى آلية متابعة مستمرة داخل الدول الاعضاء والمتابعة الذاتية النابعة من ادراك الاقتصاد العربي بنجاح هذه المرحلة من مرحلة التكامل تعتبر أساسية لتحقيق النجاح. وهذا يمكن إقامة مكاتب في الغرف التجارية مخصصة لتتبع تنفيذ التجارة الحرة العربية وأن يتم تسمية بعض العاملين بالمرفعة للقيام بهذه المهمة على أن يتم ترتيب تدريبهم من قبل الأمانة العامة للحاممة، بحيث تنطبق المتابعة داخل البلد ومع البلدان الأخرى الأطراف في منطقة التجارة الحرة العربية

لا شك في ان منطقة التجارة العربية الحرة، ستساهم في تنمية الصادرات العربية، وهو هدف رئيسي من أهدافها، خصوصاً بعدما أخذت تتراجع حصتها في التجارة العالمية بسبب تعمور اسعار

العربية وتشمل عمليات منع الاستيراد السلع الصناعية والزراعية، وتتم عمليات المص تحت مبررات حماية الإنتاج المحلي أو لأسباب بيئية أو صحية أو أمنية وغيرها، بينما هناك قائمة السلع التي لا تسري عليها أحكام البرنامج التفضيحي للأسباب الواردة فيه (البينية، البينية، الأمنية، الصحية) وهذه القائمة اقراها المجلس الاقتصادي، ومن ثم فإن أي منع خارجها يعتبر مخالفاً لأحكام البرنامج التفضيحي.

٢ - التخصف في استخدام الاشتراطات إذ تقوم بعض الدول العربية بالمبالغة في الاشتراطات التي تطالبها عند التحصيل على السلع المستوردة بطريقة تؤدي إلى عرقلة تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية وتعرض دول عربية مواضع مبالغ فيها للتمييز والتفضيل. وهناك أيضاً تهميش الجهات والاختصاصات التي تخصص لها السلع خالبا للغة في تطبيق مثل هذه الاشتراطات لا يتسجم مع مبدأ اللزوجة الوطنية، وتحصل سلعة معينة في معظم الوقت على اعفاءات من الرسوم والضرائب في مقابل تقديم مثل هذه الخدمات، بينما لا تحصل السلع العربية المستوردة على إعفاءات مماثلة بل تعرضت لفرص رسوم وضرائب، وأحياناً بنسب مرتفعة لا تتفق ومبدأ المعاملة الوطنية الذي اقدره البرنامج التفضيحي.

٤ - الرسوم والضرائب ذات الأثر للمائل التي تفرضها عند بعض الدول العربية وهي غير جمركية، مثل رسم الترخيص للاستيراد أو رسوم مكملة للاستيراد، وقد تزيد هذه الرسوم في بعض الدول العربية عن عشرة أنواع مختلفة ولتطبيق مبدأ المعاملة الوطنية في الرسوم والضرائب ذات الأثر للمائل وأخصاها للتخفيض المفرد، لا بد ان تقوم الدول الاعضاء بإصدار القوانين والقرارات التي تحقق ذلك.

٥ - إعادة التقييم لعمليات جمركية، إذ تختلف على العربية في نظم تطبيق الرسوم الجمركية على السلع المستوردة. فيفضل الدول العربية، من أعضاء منظمة التجارة العالمية، ملتزم اتفاقية التقييم ومن ثم عليه تسوية لوضعها لاستخدام قيمة الفاتورة كقيمة معتمدة لأغراض الرسم الجمركي. وهناك دول عربية أخرى تتبع نظام بروكسيل، وهي الدول العربية التي لم تدخل معد منظمة التجارة العالمية ويمكن للدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة تطبيق نظام قيمة فاتورة الاستيراد المطبق من قبل منطقة التجارة العالمية، على السلع المستوردة في إطار منظمة التجارة الحرة العربية، إذ أن ذلك يسهل الأمور على المستوردين والتجارتين العرب ويعطيهم ثقة أكبر في منطقة التجارة الحرة العربية، وإمكانية توقع الاسعار في أسواق الدول العربية من دون الخوف من التقلبات السعرية

الموضوع الرئيسى : السوق الشرق أوسطية
الموضوع الفرعى : الموقف العربى : البدائل : منطقة التجارة الحرة
المصنف : العالم اليوم
اسم كاتب المقال : محمد عبد الرحمن
رقم العدد : ٢٥٣٦
تاريخ الصدور : ١٩٩٩/٦/١

فى دراسة لفرقة الشرقية:

تقييم شامل لمنافع واشكاليات منطقة

التجارة العربية الحرة

□ الرياض - محمد عبد الرحمن:

بعد أكثر من ستة من اتفاق الدول العربية على إقامة منطقة للتجارة الحرة كخيار لا يرى منه للعيش وسط الأقوياء.. فى عصر أطلق عليه عصر التكتلات ما هى الآثار الاقتصادية لهذا الاتفاق؟ وما هى العقبات التى تحول دون تنفيذ هذا الخيار المهم؟ وإلى أين تسير الأمور بعد هذا الاتفاق؟ هذه الأسئلة تجيب عليها دراسة أعدتها الأمانة الاقتصادية والبحوث بالفرقة التجارية الصناعية للمنطقة الشرقية والتى حملت عنوان «منطقة التجارة الحرة.. التكيف مع الحاضر». أكدت فيها على أن إنشاء منطقة للتجارة الحرة وسيلة لاستمرار التنمية الاقتصادية العربية والتغلب على ضيق الأسواق المحلية، ولذا لزيادة التجارة العربية اللبينية التى تشكل ما نسبته 7 - 8% من إجمالي التجارة الخارجية العربية، وهذه النسبة متواضعة إلى حد كبير.

وتلت الدراسة أن منطقة التجارة الحرة فى المرحلة الأولى للتعاون الاقتصادي، حيث يتم فيها إزالة الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية على السلع مثل التجارة بين الدول الأعضاء فى منطقة التجارة الحرة وتكون كل دولة حرة فى تحديد الرسوم الجمركية والقواعد غير الجمركية التى غير الأعضاء فى اتفاقية منطقة التجارة الحرة، وذلك تعتبر منطقة التجارة الحرة أبسط أشكال التكامل الاقتصادي، وتعتبر فى نفس الوقت أحد أشكال التكامل الاقتصادي السهلة لأن يتم فيها إلغاء الرسوم الجمركية والقيود غير

جمركية دون أن يصلح ذلك لبدء ترتيبات مؤسسية وسياسات اقتصادية ومالية، وليست صعبة جملة بين الدول الأعضاء. وتلى منطقة التجارة الحرة خطوة بالاتحاد الجمركي، ثم السوق المشتركة، فالتكامل الاقتصادي، وأخيراً «الوحدة الاقتصادية». ففى كل مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي العربي، ولكن مع ذلك مرحلة مهمة ولزامة نظراً لزيادة درجة التكامل فى النظم والسياسات والأوضاع الاقتصادية العربية، وبالتالي فإن بعد أن يكتمل تنفيذ منطقة تجارة الحرة

وأشارت الدراسة إلى توافر العوامل اللازمة لإقامة منطقة لتجارة الحرة مثل «الجوار الجغرافي» الذى يخلق إلى حد كبير من تكاليف النقل والمواصلات، ووجود المشروعات العربية المشتركة، وتوافر رجال الأعمال العرب، والبنية التحتية اللازمة لتدوير التجارة العربية البينية ونظام ضمان الصادرات ضد المخاطر التجارية وغير التجارية، إلى جانب القدرة الواسعة والعماد والقابلية للتشركه والبينة المتكاملة.

خلال عشر سنوات من عام 1998 سبقت هناك خطوات أخرى للتكامل الاقتصادي بينها إتخاذها والسير فيها بداية من عام 2007 لكن يتحقق التكامل الاقتصادي العربى الكامل. وتؤكد الدراسة بأن منطقة التجارة العربية الحرة تعتبر منفلاً مهماً للتعاون الاقتصادي العربى، ويمكن الدول العربية أن تجنى العديد من المنافع نتيجة تحرير العقبات التجارية بينها، من قبيل دفع حجم ومعدلات الاستهلاك الوطنى لكل دولة عربية، وتحقيق وفورات الحجم الكبير للمنشآت الاقتصادية العربية، الفاتحة فلما أن تلك التى ستتم التامتها، ويترتب على

الموضوع الرئيسي : السوق الشرق اوسطية

اسم كاتب المقال : محمد عبد الرحمن

الموضوع الفرعي : الموقف العربي : البدائل : منطقة التجارة الحرة

رقم العدد : ٢٥٣٦

المصدر : العالم اليوم

تاريخ الصدور : ١٩٩٦/٦/١

تحقيق تقدم عربي - خاصة على المستوى الفلحي - في تجهيز شبكات الطرق البرية، لتدعيم البنية الأساسية اللازمة للتنمية، إلا أن شبكات الطرق بين البلاد العربية لازالت تعاني من نقص في الخدمات الضرورية مثل الاسرعات، القنادل، للطامع والإدارة، محطات الوقود، ورش الإصلاح، وإشارات وعلامات الطرق، وهذا النقص يترتب عليه زيادة وقت وتكلفة النقل للمنتجات بين الدول العربية، وبالتالي يعود ذلك حركة النقل البري بين الدول العربية.. يضاف إلى ذلك أن شبكات النقل البري بحاجة دائمة إلى صيانة دورية، ومع زيادة النقل البري بين الدول العربية بعد تكوين منطقة التجارة العربية الحرة، ومع زيادة حجم وزن الشاحنات والحافلات، تبرز الحاجة لكثر الصيانة دائمة لصيانة هذه الطرق، ومع ضعف ميزانيات بعض الدول العربية قد لا يتم الوفاء بتكاليف تلك الصيانة.

كما تفتقر منطقة التجارة العربية الحرة إلى مغبة اللجوء الإداري على حركة نقل البضائع والركاب، وبعض المعوقات المالية خصوصاً إذا علمنا أن ميزانيات بعض الدول العربية تعتمد على إيرادات الرسوم الجمركية، فإن من المتوقع أن تواجه تلك الدول بعض الصعوبات المالية، ويؤثر ذلك على الخدمات على الصعيد التنموي للدول العربية المنتسبة إلى حجم الإيرادات ككل، وأيضاً يتوقف على الأهمية النسبية للإيرادات الجمركية كأحد بنود إيرادات الميزانية الحكومية.. ويستدعي ذلك وجود صندوق مدعوم مالي، للمساعدة في تعويض الدول العربية التي قد تتأثر نتيجة إجراء التخفيضات على رسومها الجمركية، ولا يشترط أن يتم التعويض كاملاً ولكن يمكن أن يتم بصورة جزئية.

والآلات والمعدات، وتخصص الأردن والمغرب وتونس في إنتاج صناعات معينة، ويتوجب على ذلك التخصص إمكانية إنتاج السلعة على أساس اقتصادي متكافئة أعلى وتكلفة أقل، ويعني ذلك وجود فرص أكبر للنمو الاقتصادي وزيادة الدخل الحقيقي للمستهلكين العرب.

وأوردت الدراسة بعضاً من العقبات التي تواجه منطقة التجارة العربية الحرة خلال عملية التنفيذ، وأبرزها موضوع والسيادة الوطنية، حيث يعتبر تقديم تنازلات سيادية من أهم عقبات تكوين التجمعات الاقتصادية بصفة عامة، والعربية بصفة خاصة، وذلك أن أحكام منطقة التجارة العربية الحرة تفرض تقديم تنازلات سيادية في مجال الرسوم والتعريفات الجمركية، وهو ما يقلل من سلطة الحكومات على إدارة سياساتها التجارية، فضلاً عن أن إزالة القيود الإدارية التي تعترضها بعض الدول العربية تشريعات لا يمكن تعديلها والسلسل بما يعتبر تدخل في سيادتها، ولذلك يتوقع لذلك بعض الدول العربية في الالتزام بينه التخفيض التدرجي، كما أن هناك اختلافات كبيرة بين التشريعات والنظم الاقتصادية في الدول العربية، فتشريعات مثل الرسوم الجمركية وانتقال رؤوس الأموال، وقوانين العمل، ولوائح عمل البنوك، والسياسات النقدية والمالية، وقوانين فصلية ونعم للنتائج الوطنية، كل هذه الأمور وغيرها تخضع من دولة عربية إلى أخرى، ويتحاج إلى وقت وجهد لتحقيق التنسيق بينها للوصول إلى حالة عدم تحقيق الاتفاق، وفي حالة عدم تحقيق ذلك فإن النتيجة المتوقعة هي شك اتفاق إقامة منطقة التجارة العربية الحرة برمتي.

ومن العقبات أيضاً ضعف البنية التحتية لرافق النقل بين البلاد العربية، نظراً لضعف

من الدول الأجنبية، ويذكر أنه لا يمكن إقامة مثل هذه الصناعات في الدول العربية اعتماداً على أسواقها المحلية.. وسوف تزداد أيضاً - لتجارة البينية العربية - على إثر حدوث تخفيضات متتالية في التعريفات الجمركية على السلع العربية المتداولة في إطار منطقة التجارة العربية الحرة، ومن شأن ذلك خفض التفيضات أن تؤدي إلى خفض الأسعار السوقية لهذه الواردات داخل الأسواق العربية مما كانت عليه قبل إحصاء التخفيضات، ويخفض الأسعار يعني زيادة الطلب العربي على هذه السلع كميّات أكبر.

ويترتب كذلك على قيام منطقة التجارة العربية الحرة - حسب الدراسة - عملية تحويل جزئي للتمويل العربي مع العالم الخارجي إلى تجارة بينية، ذلك أن تخفيض التعريفات الجمركية سيؤدي إلى تمديد زوايا نسبية سعري في سلع السلع العربية داخل منطقة التجارة العربية الحرة، وهذا العرض النسبي يترتب عليه الاتجاه إلى الاستيراد من الدول العربية خصوصاً من حجم الاستيراد من العالم الخارجي غير العربي.. ويترتب على التحرير الجزئي للقدارة العربية في مجال السلع المصنعة وتصف للصناعة، بالإضافة إلى إزالة الحواجز الجمركية والإدارية، زيادة مرونة عوامل الإنتاج في الدول العربية - وزيادة في حجم التصنيع، كما ستؤدي منطقة التجارة العربية الحرة إلى أن تخصص الدول العربي كل على حدة في الأجل الطويل في إنتاج السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية سواء من حيث الصلابة أو راس المال أو اللادة الخام، فيمكن للمستلكة وإبالي دول الخليج التخصص في إنتاج السلع التي تعتمد على البترول ومنتجاته، مثل البتروكيماويات والأسمنت، بينما يمكن لاسوريا ومصر والناس الجاهزة والمنسوجات

تحقيق تلك الواردات ورفع الكفاءة التنموية لهذه المشروعات وزيادة فرص التوظيف ورفع كفاءة المعالة العربية التي تزايدت معدلات تنقلها إلى سوق العمل العربي سنوياً.

ومن للنظام الاقتصادي لمنطقة التجارة العربية الحرة - حسب دراسة الفرقة التجارية الصناعية للمنطقة الشرقية - أنه سيزيد على تحقيق وفورات الحجم الكبير للمنشآت الاقتصادية العربية إمكانية قيامها بتخصص ميزانيات أكبر للبحث والتطوير التكنولوجي، ويتيح ذلك تنمية الابتكارات والاختراعات، ويهدد العربي أمام توليد وتطور تكنولوجيا عربية شأنها في ذلك شأن التكنولوجيا اليابانية والأمريكية والأوروبية خاصة أن أحد المعوقات الأساسية للتنمية الصناعية العربية هو ضياع عمليات البحث والتطوير والبحث العلمي، وهي عملية مكلفة لا يمكن لدول العربيةفرادي أن تتكمن من تنفيذها.

وتورد الدراسة بأن منطقة التجارة العربية الحرة توفر إمكانية إقامة صناعات عربية مشتركة للسلع الرأسمالية نظراً لاحتياجات السوق العربي، ذلك أن الطلب العربي على هذه السلع يتم تغطيته عن طريق الاستيراد

السوق العربية المشتركة

السوق الشرق اوسطية
الموقف العربى
البدائل : السوق العربية المشتركة

م	عنوان المقال	كاتب المقال	للمصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	السوق العربية المشتركة (١)	حلمى نمر	الاهرام	٤٠٣٥٧	١٩٩٧/٦/٤	٩٧
٢	السوق العربية المشتركة (٢)	حلمى نمر	الاهرام	٤٠٣٦٤	١٩٩٧/٦/١١	٩٨
٣	السوق العربية المشتركة ضرورة لا اختيارا	محمد القصاص	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٤٩٠	١٩٩٧/٧/٢٨	٩٩
٤	السوق العربية المشتركة : هل هى الخيار الوحيد ؟	عبد العزيز الجيرة	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٥٩١	١٩٩٧ ١٢/٢٢	١٠٥
٥	السوق العربية المشتركة . الواقع والآمال	أنور الخطيب	(مجلة) آفاق المستقبل	٣	مارس ١٩٩٨	١٠٨
٦	السوق العربية المشتركة وتحديات العروة	عبد العظيم احمد	السياسة الكويتية	١٠٦٣٦	١٩٩٨/٧/٥	١١٦
٧	١٠ ركائز لاقامة سوق عربية مشتركة	دينا جميل	العالم اليوم	٢٣٦٣	١٩٩٨/١١/٣	١١٨
٨	السوق المشتركة : المفهوم	بيل كحالة	كراسات استراتيجية	٨٠	١٩٩٩	١١٩
٩	تجربة المشروعات العربية المشتركة	سليمان النندى	(كتاب) السوق العربية المشتركة		١٩٩٩	١٢٢
١٠	الافكار لحطة لرومية لاحياء السوق العربية المشتركة	سليمان النندى	(كتاب) السوق العربية المشتركة		١٩٩٩	١٣٢
١١	السوق العربية المشتركة فى التسعينات	ابو الحسن عبد الرحمن	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٥٦٥	١٩٩٩/١/٤	١٣٦
١٢	هل آت الأوان لكى تقوم السوق العربية المشتركة	يحيى المصرى	العالم اليوم	٢٥١٦	١٩٩٩/٥/٩	١٤١
١٣	دور مصر فى تفعيل مشروع السوق العربية المشتركة	أحمد يوسف القرعى	(مجلة) السياسة الدولية	١٣٧	يوليو ١٩٩٩	١٤٣
١٤	حاجز السوق المشتركة	محمد عبد الحافظ	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٥٩٤	١٩٩٩/٧/٢٦	١٤٧
١٥	الى أين تتجه السوق العربية المشتركة ؟	يحيى المصرى	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٥٩٧	١٩٩٩/٨/١٦	١٥٠

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	حلمي نمر
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : البدائل :	السوق العربية المشتركة رقم العدد :	٤٠٣٥٧
المصدر :	الاهرام	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/٦/٤

السوق العربية المشتركة (١) التكامل التجاري الضرورة والتحديات

تعتبر التجارة البينية من كل القنود والتي تشمل في تخفيض القيود الجمركية ما فيها القنود الآلاف للفروضة على حركة تبادل السلع والخدمات. هذا القنود الجمركية والقنود الفنية مع القنود الفنية هي ثلاثة نماذج منذ سنوات طويلة وتشتمل منطقة الوحدة الاقتصادية القائمة للجامعة العربية، ولكنها للأسف واجهت صعوبات كثيرة أدت إلى دخلها في تحقيق القرض للشود وما هو تحرير التجارة البينية بين الدول العربية المشتركة في السوق ومع ذلك فإن نمى فكرة إنشاء سوق عربية على نطاق واسع في ظل الظروف الحالية والظروف الحالية لها، في تقديرى - لعبية ومبررى خاص، اقتصاديا وسياسة يشغل في الأمر الثاني.

د. حلمي نمر

مفتي التجارمين

التكامل الاقتصادي العربي ليس ضرورة ملحة لولاها الفائدة غير المتكافئة مع الفوائد الاقتصادية التي ظهرت في السنوات الأخيرة على الساحة الدولية، ولأنه في السوق العربية المشتركة في إحدى صور التكامل الاقتصادي العربي ثانياً - لربما الأهمية السياسية لإنشاء السوق العربية ترجع إلى الرغبة في الرد على الأصوات التي تعالت في السنوات الأخيرة والتي تنادي بضرورة مخالفة الاتجاه الاقتصادي ولها السوق الشرق أوسطية وهي كامل اقتصادي عربي، فسرنا في كثير من الأحيان العربي، العربي وبنها حيتا العربية ثالثاً - لربما عدم التحرير الاقتصادي، والتكامل في نظام القطار العام في ظل القطار الخاص بأي في توجيه الانظمة الاقتصادية بين الدول العربية ما يحمل إنشاء سوق عربية مشتركة وسيلة مهمة لعدم وتسمية مشروعات القطار الخاص مما يمكنه بدو على تحقيق التنمية وإرخاء الاقتصاد.

ولما - التجارة الدولية أصبحت في غير صالح الدول العربية سواء، من حيث حجم الصادرات والمقاربات أو من حيث انخفاض أسعار المصدرات وتوافر أسعار الواردات ولقد انخفض نصيب الدول العربية من إجمالي الصادرات العالمية خاصة بعد استئصال السوق الأوروبية - وكل يدعو إلى ضرورة تنعيم التجارة البينية بين الدول العربية وإن بقي ذلك لا بإنشاء السوق العربية المشتركة.

خامساً - لربما تحرير التجارة الدولية وتحقيق اتفاقية الجات، بعد الفترة الانتقالية الموجهة للدول الباقية سيكتفئ له كثيراً من الصعوبات التي يجب مواجهتها بالتكامل الاقتصادي العربي سابعاً - وأخيراً إن القطار الخاصة العرب ينبغي فكرة إنشاء سوق عربية مشتركة قد يؤدي، في حالة نجاح تنفيذ التجارة، إلى حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها الأفراد العرب وبالتالي إلى زيادة القطار بين الشعوب العربية، ولعل حالة استئصال السوق الأوروبية والاقتصادي وتحقيق التنمية الشاملة تؤدي في نهاية المطاف إلى وحدة الصف العربي وجمع القطار مرة أخرى بعد سنوات طويلة من الصراع والفتنة.

ولأنه - السوق العربية المشتركة يقتضي ما التفكير في اختيار نموذج التكامل الاقتصادي الذي يحقق العرض للشود في أقرب وقت ممكن ومن أن يواجه تحديات تنوع التنفيد، وسلاح التكامل قد تشد إحدى صورتين أو كليهما

نموذج التكامل التجاري يعني تحرير التجارة البينية بين الدول العربية من جميع القيود التي تعوق انتقال السلع والخدمات ونموذج التكامل الانشائي أو الاستثماري يوصي بتحقيق الأهمية الاقتصادية للمنافسة

وتعود الأهمية إلى أن نموذج التكامل التجاري لا يتعارض مع نموذج التكامل الانشائي فهما نموذجان متكاملان ولكن القومية ترتبط بالاوليات من أي نمى - وفي هذا القطار، سوف تتناول تنافس دولة في سوقية وتقل تحديات يجب أن نواجهها بين الأقطار حيث عدم إلى القطار الفكر والناس حتى تتعرض تجربة إنشاء سوق ليس عاجزاً عن تحديات التجارب السلفية وسوف تتناول في مقال لاحق التكامل الانشائي أو الاستثماري كشود إنشاء السوق العربية المشتركة

مطلبات التكامل التجاري يتطلب التكامل التجاري ضرورة

تعتبر التجارة البينية من كل القنود والتي تشمل في تخفيض القيود الجمركية ما فيها القنود الآلاف للفروضة على حركة تبادل السلع والخدمات. هذا القنود الجمركية والقنود الفنية مع القنود الفنية هي ثلاثة نماذج منذ سنوات طويلة وتشتمل منطقة الوحدة الاقتصادية القائمة للجامعة العربية، ولكنها للأسف واجهت صعوبات كثيرة أدت إلى دخلها في تحقيق القرض للشود وما هو تحرير التجارة البينية بين الدول العربية المشتركة في السوق ومع ذلك فإن نمى فكرة إنشاء سوق عربية على نطاق واسع في ظل الظروف الحالية والظروف الحالية لها، في تقديرى - لعبية ومبررى خاص، اقتصاديا وسياسة يشغل في الأمر الثاني.

التكامل الاقتصادي العربي ليس ضرورة ملحة لولاها الفائدة غير المتكافئة مع الفوائد الاقتصادية التي ظهرت في السنوات الأخيرة على الساحة الدولية، ولأنه في السوق العربية المشتركة في إحدى صور التكامل الاقتصادي العربي ثانياً - لربما الأهمية السياسية لإنشاء السوق العربية ترجع إلى الرغبة في الرد على الأصوات التي تعالت في السنوات الأخيرة والتي تنادي بضرورة مخالفة الاتجاه الاقتصادي ولها السوق الشرق أوسطية وهي كامل اقتصادي عربي، فسرنا في كثير من الأحيان العربي، العربي وبنها حيتا العربية ثالثاً - لربما عدم التحرير الاقتصادي، والتكامل في نظام القطار العام في ظل القطار الخاص بأي في توجيه الانظمة الاقتصادية بين الدول العربية ما يحمل إنشاء سوق عربية مشتركة وسيلة مهمة لعدم وتسمية مشروعات القطار الخاص مما يمكنه بدو على تحقيق التنمية وإرخاء الاقتصاد.

ولما - التجارة الدولية أصبحت في غير صالح الدول العربية سواء، من حيث حجم الصادرات والمقاربات أو من حيث انخفاض أسعار المصدرات وتوافر أسعار الواردات ولقد انخفض نصيب الدول العربية من إجمالي الصادرات العالمية خاصة بعد استئصال السوق الأوروبية - وكل يدعو إلى ضرورة تنعيم التجارة البينية بين الدول العربية وإن بقي ذلك لا بإنشاء السوق العربية المشتركة.

خامساً - لربما تحرير التجارة الدولية وتحقيق اتفاقية الجات، بعد الفترة الانتقالية الموجهة للدول الباقية سيكتفئ له كثيراً من الصعوبات التي يجب مواجهتها بالتكامل الاقتصادي العربي سابعاً - وأخيراً إن القطار الخاصة العرب ينبغي فكرة إنشاء سوق عربية مشتركة قد يؤدي، في حالة نجاح تنفيذ التجارة، إلى حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها الأفراد العرب وبالتالي إلى زيادة القطار بين الشعوب العربية، ولعل حالة استئصال السوق الأوروبية والاقتصادي وتحقيق التنمية الشاملة تؤدي في نهاية المطاف إلى وحدة الصف العربي وجمع القطار مرة أخرى بعد سنوات طويلة من الصراع والفتنة.

ولأنه - السوق العربية المشتركة يقتضي ما التفكير في اختيار نموذج التكامل الاقتصادي الذي يحقق العرض للشود في أقرب وقت ممكن ومن أن يواجه تحديات تنوع التنفيد، وسلاح التكامل قد تشد إحدى صورتين أو كليهما

نموذج التكامل التجاري يعني تحرير التجارة البينية بين الدول العربية من جميع القيود التي تعوق انتقال السلع والخدمات ونموذج التكامل الانشائي أو الاستثماري يوصي بتحقيق الأهمية الاقتصادية للمنافسة

وتعود الأهمية إلى أن نموذج التكامل التجاري لا يتعارض مع نموذج التكامل الانشائي فهما نموذجان متكاملان ولكن القومية ترتبط بالاوليات من أي نمى - وفي هذا القطار، سوف تتناول تنافس دولة في سوقية وتقل تحديات يجب أن نواجهها بين الأقطار حيث عدم إلى القطار الفكر والناس حتى تتعرض تجربة إنشاء سوق ليس عاجزاً عن تحديات التجارب السلفية وسوف تتناول في مقال لاحق التكامل الانشائي أو الاستثماري كشود إنشاء السوق العربية المشتركة

مطلبات التكامل التجاري يتطلب التكامل التجاري ضرورة

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	حلمي غمر
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : البدائل :	رقم العدد :	٤٠٣٦٤
المصدر :	الأهرام	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/٦/١١

السوق العربية المشتركة (٢)

التكامل الاستثنائي

في مقال سابق استعرضنا تحديات التي تواجه إنشاء سوق عربية مشتركة على أساس تدوير مطلق للتجارة البينية بين الدول العربية في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعانيها الزواجر العربي وقد ذكرنا أنه من خلال استعراضنا إلى تشاع نموذج التكامل التجاري لابد أن يتم ذلك على مراحل في خلال مدة تتناسب مع الظروف القائمة حتى تستطيع تحقيق التماسك المشترك وتقلل إلى أدنى حد يفتح على بعض الدول من الأثر.

لما فتوح الجليل لتحقيق التكامل الاقتصادي من أجل إنشاء سوق عربية مشتركة فهو نموذج التكامل الاستثنائي الذي يتطلب تداخيل والتسويق بين الدول العربية من خلال المشروعات الاستثمارية المشتركة، خاصة في مجال الصناعة والزراعة وقد يتزامن مع ذلك تنظيم انتقال الأفراد وحسن استخدام ربح الأموال وإثرائها في مجال التكنولوجيا والصحة العلمي وأجراء الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة التي تهيئ مستقبلا لتحقيق تدوير التجارة.

السبب في ربحي ذلك أن التكامل الاستثنائي يعطي الأهمية القصوى لإحدى زيادة الانتاج ورفع مستوى الإنتاجية عن طريق المشروعات الجديدة التي من طريق استغلال الطاقات المتاحة.

د. حلمي غمر نقيب التجاريين

ولا شك في أن نموذج التكامل الاستثنائي سيمهله كثيرا من المشاكل الاقتصادية للدول العربية فزيادة الانتاج تعني زيادة موارد الدولة وعلاج عدم الموازنة العامة كما تعني زيادة القدرة على التصدير وبالتالي معالجة عدم ميزان المدفوعات وزيادة حصة الدول من العملات الصعبة كما أن زيادة الانتاج تعني تحقيق التوازن بين العرض والطلب على السلع وهذا يرتبط عليه تخفيض الأسعار وتخفيض معدل التضخم. ولا شك في أن زيادة الانتاج والواردات والعملات الصعبة تؤدي إلى زيادة قوة الدول على تسديد ديونها الخارجية.

ولعل كل ما سبق ذكره الناتج عن تحقيق نموذج التكامل الاستثنائي يهيئ للتحاق لتدوير التجارة الخارجية وبعدها كثيرا من التحديات التي تواجه إنشاء سوق عربية مشتركة والتي أشرنا إليها في مقالنا السابق.

ولا شك في أن إنشاء تدوير التجارة الاقتصادية وما يرتبط به من خصخصة قطاع الأعمال العام وتوحيد قوانين الاستثمار ودعم حوافز الاستثمار سيطر على القطاع الخاص مسؤولية تحقيق أهداف التكامل الاتحادي أو الاستثمارية خاصة أن هذا القطاع يتميز بالرافعة الشخصية والمفارقة في تحقيق كافة الأدوار كما أنه غير مكل بوزنات ورافعة تعيق انطلاقه كما أنه قادر على تحقيق عودة الانتاج ما يزيله في زيادة المشروعات وتدوير التجارة في أهمية تحقيق القطاع الخاص لمسؤولياته الاجتماعية بحسب مساهمته في التنمية الاقتصادية الفعالة. ولذا نراو المسؤولين في الدول من قيام القطاع الخاص بشأن على حساب مصالح الطغاة محدودة الدخل سواء من طريق التركيز على إنتاج سلع للتصدير وهرمان السوق المحلية أو من طريق الدافعة في تحديد الأسعار لتحقيق أكبر ربح ممكن دون مراعاة الظروف الاجتماعية للوطن.

معوقات تحقيق التكامل الاستثنائي
قد يواجه التكامل الاقتصادي الاستثماري كعوامل إنشاء سوق عربية مشتركة بعض التحديات أو المعوقات والتي في تقديره إلى يمكن التغلب عليها إذا توافرت الإرادة والسياسة لقيادة العرب ولها إلى بعض المعوقات الرئيسية
أولا - مشكلة للشروعات الاستثمارية أن تطبيق نموذج التكامل الاستثنائي يقتضي توفير ربح الأموال اللازمة من الدول الأعضاء في الأسواق العربية المشتركة والشبكة ليست مستحيلة العمل فهناك بدائل كثيرة منها ضرورة تأمين الدول العربية وهي دول ضالحة مع الدول الفقيرة في المنطقة فعدم أن استثمار أموالها في الدول الأجنبية وتعرضها لشبكة تجويز هذه الأموال في حالة الأزمات السياسية فإن استثمار الأموال العربية في الشبكة العربية سيؤدي بالنتيجة إلى إغراق العربي ويمكن أيضا تطبيق مبدأ التخصص حيث تنشأ المشروعات في الدول التي تتميز بتوافر عوامل الانتاج فيها. أو عن طريق تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مشروعات التكامل مع سلع المعروضات المشبعة أو عن طريق إنشاء وصندوق لتسويق سلعها فيها الدول الأعضاء في السوق بجزء من مواردها. وقد بدأنا في القومى الخارجية مع الالتزام بخص استخدامها في المشروعات الإنتاجية. مشكلة قصور في مصادر نقد العمل القصوى في النقد الأجنبي يظل مشكلة أمام مشروعات التكامل التجارية خلاصة ذلك التي تعتمد على استيراد سلعها من الخارج ويواجه هذه المشكلة بوضع لياها بزيادة مشروعات التصدير وما يرتبط بها من زيادة الانتاج وزيادة الصادرات.

ثانيا - مشكلة اختلاف قوانين الاستثمار في الدول العربية: لاختلاف قوانين الاستثمار واختلاف الصادرات التي تمنح لحظ ربح الأموال المستثمرة قد يعوق عملية التكامل الاستثنائي ما يتنافى مع ضرورة توحيد قوانين الاستثمار وإسراع تدوير استثمار موحد يمكن مشروعات الاستثمار وإلحاق الدول الأعضاء في السوق العربية المشتركة.

ثالثا - اختلاف السياسات التي تحكم القطاع التجاري: لاختلاف السياسات المالية والقانونية والصرفية قد تعيق عملية التكامل الاستثنائي لاختلاف أهداف التكامل الاستثنائي لذا من الضروري التوحيد بين البلدان التي تحكم هذه السياسات وهذا يتطلب تعديل التشريعات والقوانين المتعلقة بهذه السياسات ولا شك في أن هذا التوحيد لا يمكن أن يتم إلا في إطار عملية نسبية وعلى مراحل.

ينبغي ما سبق أن نتوجه نحو إنشاء سوق عربية مشتركة لابد أن يبدأ بالتعاون والتسويق في مجال المشروعات الاستثمارية حيث إن التحديات التي يمكن أن تواجه هذا النموذج من التكامل الاقتصادي يمكن أن نحلها إذا حركت سياسات كما أن هذا التكامل الاقتصادي سيساهم في إكمال الطوق السياسي على حل المشاكل الاقتصادية التي يعانيها الزواجر العربي في الدول العربية وإثرائها وسيمهله إنتاج تطبيق سياسة التكامل التجاري التي تعتمد على تدوير التجارة البينية بين الدول العربية وبالتالي تحقيق نتائج ناجمة لسوق عربية مشتركة.

الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية تهـ
اسم كاتب المقال : محمود القصاص
الموضوع الفرعي : الموقف العربي : البعث : السوق العربية المشتركة رقم العدد : ١٤٩٠
المصدر : (مجلة الأهرام الاقتصادي تاريخ الصدور : ١٩٩٧/٧/٢٨)

السوق العربية المشتركة ضرورة لا اختياراً

في الأربعين سنة الماضية كان مشروع السوق العربية المشتركة حلماً يداعب خيال المؤمنين

بالوحدة العربية وندى التعاون الاقتصادي العربي على أساس أنه سيدعم عملية التنمية في العالم العربي.
والنوم، وفي ظل ما استجد على الساحة الاقتصادية الدولية من متغيرات، لم يعد مشروع السوق العربية المشتركة مجرد خيار مطروح
ضمن عدة خيارات أخرى لنظم الإنماء العربي، وإنما صار ضرورة لا مفر منها، ومنهجاً لاغنى عنه للحفاظ على المصالح الاقتصادية
العربية.

ومن لم كانت أهمية هذه الندوة «نحو سوق عربية مشتركة» التي نظمتها إذاعة صوت العرب في عيدها الرابع والأربعين، ودعت إليها
 نخبة من المفكرين والساسة والاقتصاديين العرب. ونظراً لما حوته هذه الندوة من معلومات وآراء وأفكار مألوفة القيمة لثقل
الصفوة من المشاركين العرب، فقد رأينا أن نعرض أهم ما جاء بها.

لإنشاء هذه السوق ، صحيح أننا - كنول عربية - لسنا متقدمين جداً، ولكن القدر من التقدم الذي حققناه يجعلنا قادرين على أن نتكامل وأن نكون قوة اقتصادية جديدة خاصة بالعرب تتكفل الدول العربية فيما بينها بتبنيها وتنميتها وتغليبها.

تحضنت السفير مهاب مقبل الأمين العام المساعد للجامعة العربية لشئون الإعلام نيابة عن الدكتور أحمد عصمت عبدالمجيد الأمين العام للجامعة قال: أود في البداية أن أنقل اليكم

تحيات الدكتور أحمد عصمت عبدالمجيد الأمين العام، كما أود أن أشكر إذاعة صوت العرب التي نجدها دائماً معبرة عن آمال وطموحات الأمة العربية، ويسعدني أن فكرة إنشاء السوق العربية المشتركة نشأت منذ ٣٧ عاماً في مثل هذا اليوم من عام ١٩٦٤، وأكملت الأيام والأوضاع الدولية والإقليمية أن هذه الفكرة أصبحت شديدة الأهمية. ومن المهم في هذا السياق توضيح أن المقاصد الكبرى للمؤرخ من مشروع السوق العربية المشتركة تتمثل في تفعيل التعاون الاقتصادي العربي والتجارة فيما بين الدول العربية على النحو الذي يكفل خلق مصالح مشتركة تسهم في دفع عملية التنمية الاقتصادية، وإعادة هيكلة الاقتصادات العربية، والأصلاح الاقتصادي. وعندما نقول أن السوق العربية

حمدي الكفيسي رئيس الإذاعة قال كانت وستظل إذاعة صوت العرب قادرة على استيعاب نبض الأمة العربية، معبرة عن آمال الأمة وهمومها. ولهذا كان من الطبيعي أن تبادر بمناسبة احتفالها بالعيد الرابع والأربعين لإنشائها إلى إقامة هذه الندوة الهامة التي تأتي في موعدها تماماً.

فكثرت نشاطات الجهود التي يبذلها الرئيس مبارك لإقامة سوق عربية مشتركة. لقد أصبحت هذه السوق أمراً حتمياً لا تقاوم مابعد إنشائه من الواقع العربي، ولانطلاق بالأمة العربية في مواجهة التحديات الاقتصادية الدولية المتسارعة. ونظراً للأهمية القصوى التي يحتلها الموضوع فقد وقع اختيارنا عليه تأكيداً لدور إذاعة صوت العرب.

ثم تحدث المهندس عبد الرحمن حافظ رئيس مجلس أمناء اتحاد الإذاعة والتلفزيون نيابة عن وزير الإعلام صفوت الشريف لوجوده في الخارج فقال: إن الندوة جاءت في موعدها تماماً بعد نداء الرئيس مبارك بضرورة إقامة سوق عربية مشتركة. ونحن كعرب في أشد الحاجة للبدء الفوري في إنشاء هذه السوق اليوم قبل الغد. ربما لم تكن فيما قبل بالوقرة الاقتصادية الكافية التي تؤهلنا لإقامة سوق مشتركة، ولكن اليوم بعد التقدم الاقتصادي الذي حققته الدول العربية أصبحنا مؤهلين تماماً

عبد السلام الحكيم القصاص

الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية
الموضوع الفرعي : الموقف العربي : البدائل: السوق العربية المشتركة رقم العدد : ١٤٩٠
المصدر : (مجلة الأهرام الاقتصادي تاريخ الصدور : ١٩٩٧/٧/٢٨)

ثانياً: نستطيع ان نقسم اسباب فشل محاولات انشاء سوق عربية مشتركة إلى نوعين من الاسباب : اسباب فنية أو حرقية أو اقتصادية من جانب، واسباب سياسية من جانب آخر. والاسباب الفنية أو الاقتصادية هي:

● اقتباس تجارب تكاملية أخرى لاتتناسب مع الواقع العربي. لقد كان هناك إنبهار بممثل تحرير التجارة أسوة بالسوق الأوروبية المشتركة. بينما كان ينبغي أن نكمل هذا الاتجاه بمداخل أخرى مثل التنمية المشتركة والمشروعات

العربية المشتركة.

● إختلاف العظم الاقتصادية العربية بشكل يجعل الحديث عن السوق أمراً غير مجد. فقد كانت هناك دول تقوم على التخطيط المركزي الشامل والقطاع العام، ودول أخرى تعتمد أساساً على القطاع الخاص وحرية السوق في إدارة نشاطها الاقتصادي.

● تشابه الهياكل الإنتاجية بين الدول العربية مما جعل الاقتصاديات العربية في حالة تنافس وليس في حالة تكامل.

أما أهم الاسباب السياسية فهي:

● ضرب المعتن بالمستحيل، وعدم الاتساق بين الواقع والطموحات، كان يتم إتخاذ قرارات فورية دون مراعاة للمشكلات على أرض الواقع. بمعنى آخر كان يتم الففز فوق الواقع بإصدار قرارات دون أن يصاحبها إصدار الآليات اللازمة لتنفيذ هذه القرارات.

● غياب الإرادة السياسية بمعنى عدم إقناع الكثير من المسؤولين العرب بجدوى هذا الموضوع لهم أو لاقصادهم. أو يشعرون إن كانوا من أبناء دولة غنية أن دخولهم هذا المشروع فيه غرم لهم، وفيه غم للأخريين.

● عدم إستقرار النظم السياسية العربية خاصة في فترة الخمسينات والستينات.

ويشرح الدكتور على الدين هلال من تجارب الماضي بدرس أهمها ضرورة التدرج في تطبيق أى مشروع لسوق مشتركة. والواقعية بحيث تتفق الطموحات مع الواقع. وعدم الاعتماد على مدخل واحد من مداخل التكامل الاقتصادي، والتأكيد على أن قيام السوق لن يكون مكسباً لبعض الدول وخسارة للبعض الآخر، ولكنه مكسب للجميع ولكن بدرجات متفاوتة.

الدكتور حسن إبراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية الذى استعرض موضوع السوق العربية المشتركة من جوانبه المختلفة فقال: إن مرجعية السوق العربية المشتركة في الجامعة العربية بمؤسساتها وقراراتها التي رسمت طريق العمل الاقتصادي المشترك باتفاقيات متعددة أهمها إتفاقية الوحدة الاقتصادية التي أقرتها الجامعة العربية عام ١٩٥٧، وبدأ تنفيذها عام ١٩٦٤ وازداد عدد المؤسسين على هذه الاتفاقية حتى شمل حوالى نصف الدول العربية حتى الآن. ولقد دار

المنشركة أصبحت ضرورة اليوم أكثر من ذي قبل، فلاننا نعتي بذلك أن التجمعات والتكتلات الاقتصادية التي هي أخذت في الإنتشار في العالم اليوم قد ألبنت فائدتها وجوهاها للدول الأعضاء فيها لأن العمل الاقتصادي من خلال التجمعات يؤدي لخفض ملموس في تكاليف إنتاج السلع والخدمات، ويتيح نقل وتوطين التكنولوجيا المتقدمة، ويساعد على زيادة عرض العمل أمام المواطنين كما أن في إنشاء مثل هذه السوق تشجيعاً كبيراً لاستثمارات المحلية على العمل في الدول العربية، بالإضافة إلى خلق نقطة جذب كبرى للاستثمارات الأجنبية.ولذلك فلاننا في أشد الحاجة لتأسيس كل الجهود التي تعمل على الوصول لمل هذه السوق. ومن هذا المنطلق فإن بيت العرب وهو الجامعة العربية حريص على أن يسمع كل الأراء التي يسهم بها أهل نظم ورجال الفكر وأسادة الاقتصاد ورجال الإعلام حول كيفية وضع فكرة السوق العربية المشتركة موضع التنفيذ. في ظل وجود مؤثر هام وهو أن التجارة العربية البينية لا تزيد نسبتها عن ٨٪ من إجمالي حجم التجارة العربية، بينما التجارة البينية فيما بين دول الاتحاد الأوربي تصل نسبته إلى ٦٤٪ من حجم التجارة الأوروبية واعتقد أن لنا هو المدخل الطبيعي لبداية حديثنا عن السوق العربية المشتركة. بدأت مناقشات موضوع الندوة التي قسمت إلى قسمين: الأول فقرة على الماضي لمعرفة المعوقات والمشكلات التي حالت بين قيام سوق عربية مشتركة، وقد أدار مناقشتها الدكتور على الدين هلال عميد كلية اقتصاد والعلوم السياسية، والجلسة الثانية هي نظرة إلى المستقبل لمعرفة لماذا أصبح إنشاء هذه السوق أمراً حتمياً وضرورياً، وقد أدارها الأستاذ عصام رفعت رئيس تحرير الأهرام الاقتصادي.

● لماذا أخفقت محاولات إنشاء سوق عربية مشتركة؟

بدأ الدكتور على الدين هلال بإبداء بعض الملاحظات حول موضوع الجلسة وهي:

أولاً: إن فكرة السوق العربية المشتركة فكرة قديمة جديدة إذ أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي أقر إتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية عام ١٩٥٧. وفي عام ١٩٦٤ صمدت على هذه الاتفاقية ست دول، وكان

هذا هو الحد الأدنى اللازم لكي تدخل هذه الاتفاقية دور النفاذ، وفي عام ١٩٦٤ أنشئت السوق العربية المشتركة على الورق لكن لم يحدث شيء منها على أرض الواقع. وبالإضافة لذلك كانت هناك محاولات ثلاثية عربية فكان مثلاً هناك إنفاق لمكالمات مع مصر وليبيا وأنشئ ما عرف باسم البنيان العربي الحسابي، وتم الإتفاق على إنشاء منطقة حرة على جانبي الدولتين.

وغيرها من عشرات التجارب الأخرى. ومن حق المواطن العربي أن يسأل لماذا أخفقت كل هذه التجارب؟ ثم يسأل ماهو الضمان أن ما حدث في الماضي عدة مرات لن يتكرر في المستقبل؟

في ندوة

هامة

شارك فيها

نخبة من

السياسيين

والاقتصاديين

العرب

الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية
الموضوع الفرعي : الموقف العربي : الدلائل: السوق العربية المشتركة رقم العدد : ١٤٩٠
المصدر : (مجلة الأهرام الاقتصادي تاريخ الصدور : ١٩٩٧/٧/٢٨)

وفي إعتقادي أن الهياكل التنظيمية العربية رغم اعتزازنا بها وحرصنا عليها أصبحت قاصرة عن بلوغ مستوى الطموح العربي الآن . والسبب هو الخلافات السياسية وتغليب الشخصي على العام، والنظره الأنانية التي تنظر إلى المصلحة الذاتية وكلها أدت إلى أن تصيب الأهداف العربية النسيبة في مقتل نحن الآن نواجه مشكلة وهي أننا في عالم يسوده التكتل الاقتصادي بينما تعاني الأمة العربية من أوضاع مرعبة مثلاً الإمية تنتشر بشكل واسع في الأمة العربية حتى بلغت نسبته بين الرجال ٥٠٪ وبين النساء ٧٠٪ وهذا يعني أن قدرات الملايين من أبناء مجتمعاتنا محطلة لأنهم لم يتقنوا أي تعليم يمتد قدراته للتجارة الخارجية البينية العربية في عام ١٩٩٦ في حوالي ٩٪ فقط من إجمالي التجارة الخارجية العربية، ومعدل النمو في الدول العربية حوالي ٢٪ في المتوسط ومعدل الاستثمار لا يتعدى ١٪ في المتوسط والمديونية العربية ١٤٠ مليار دولار وخدمة الدين العام العربي تبلغ ١٢ مليار دولار . وكلها مؤشرات إقتصادية مرعبة تجعلنا نبحث عن طريق مواجهتها . وفي تقديري أن التنمية تقوم على محورين الأول هو الثقافة بمفهومها الشامل، والثاني هو الاقتصاد . لقد أقمنا منظمة التجارة العالمية بحريز التجارة في خلال عشر سنوات ابتداء من عام ١٩٩٥، وهذا يعني أننا سنواجه تحديات هائلة إضافة للمشكلات الكبيرة القائمة الآن . ولقد تحسست القباياتن في سوريا ومصر كل هذه المخاطر وأعلنتا الدعوة لسوق عربية مشتركة . صحيح أنها ليست شيئاً جديداً ولكن علينا أن نخضع الزمن للزمن لأننا نعيش في عالم متغير ويتحقق ذلك في رأيي بتشجيع الاستثمار . إن الاحتياطات النقدية العربية في البنوك العالمية تصل إلى ٨٠٠ مليار دولار كما تشير الإحصاءات . ولو نجحنا في نقل جزء من هذه الأموال الهائلة للاستثمار في السوق العربي، فأننا نكون قد وضعنا اقدامنا على أول طريق السوق المشتركة . وبالإضافة لذلك لابد من اختيار حزمة مشاريع للبدء بتنفيذها . ولابد من التأكيد على أن أي سوق عربية مشتركة لن تؤدي إلى تحرك جيوش العاطلين إلى الدول العربية الغنية، نحن نريد الاستثمار الذي يثبت القوى العاملة في أرضها . وينبع الفرصة للعامل في أن يعمل ويزيد من دخله وهو في بلده .

د. علي الدين هلال :
**قيام سوق
مشتركة يعني
اقتسام المكاسب
والخسائر**

د. عيسى درويش :
**٨٠٠ مليار دولار
حجم الاموال
العربية في بنوك
الخارج .. ولا بد من
جذبها للسوق**

مجلس الوحدة الاقتصادية منذ البداية باعطاء اهمية كبيرة للتجارة العربية باعتبارها مخرجا طبيعيا للعمل الاقتصادي العربي المشترك . واتخذ قراره بإنشاء السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٤ . وفي عام ١٩٧٠ أعلن قيام منطقة التجارة الحرة العربية . وقام مجلس الوحدة الاقتصادية بأعداد مشروع قانون للتوحيد الجمركي بين الدول العربية حتى تدخل منطقة التجارة الحرة العربية حيز التنفيذ، ولكن هذا المشروع لم ينفذ . بعد اعداده لاسباب كثيرة . كما أعطى المجلس أهمية للداخل الإنتاجي بجوار المدخل التجاري فتم إنشاء أربع شركات عربية مشتركة . وكلها تعمل حالياً في مختلف الدول العربية، وأها عشرات الفروع بها . كما أهتم مجلس الوحدة الاقتصادية بإنشاء الاتحادات النوعية التي تجمع المنتجين العرب في تخصصات مختلفة، وبلغ عددها ٢٢ اتحاداً . إن هذه بعض الإنجازات التي حققها مجلس الوحدة الاقتصادية والذي يراه البعض حبراً على ورق . بينما نراه مجلساً له دوره وإنجازاته واليائه . وإذا كانت هناك دعوة الآن من الرئيس مبارك لإنشاء سوق عربية مشتركة فإن تصوراتنا لتكليفه إخراج هذه الدعوة لحيز التنفيذ كما يلي : أولاً اعتبار اتفاقية السوق العربية المشتركة في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية هي الأساس لهذه السوق . ثانياً : استمرار العمل على تطبيق البروتوكول التنفيذي الذي أقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الأخيرة من أجل إقامة منطقة تجارة حرة عربية تبدأ من عام ١٩٩٨ . ثالثاً : تشجيع تطبيق اتفاقيات ثنائية أو أكثر بين الدول العربية لإقامة مناطق تجارة حرة، ومن ثم إنضمامها . رابعاً : تشكيل هيئة تنسيق ومتابعة للسوق العربية المشتركة من المؤسسات المعنية بالسوق سواء في الجامعة العربية أو لدى مجلس التعاون الخليجي أو في دول إتحاد المغرب العربي لتتولى المهام التي نواجهها . مؤشرات إقتصادية مرعبة! وانتقلت الكلمة للدكتور عيسى درويش سفير سوريا بالقاهرة الذي قال : لقد فشلت الدولة القطرية العربية في أن تحقق مواطنيها الرغابة الاقتصادية المطلوبة كما حدث في الدول التي إصطلح على تسميتها دول المنور الاقتصادية . وهذا يدفعنا لوقفه مع الذات : طالما أن الدولة القطرية قد فشلت فإنه من الضروري أن نجلب لعمل إقتصادي مشترك وأنا لست مع انضمام نظرية المؤامرة التي ترى أن إخفاق العرب في تحقيق أهدافهم يرجع لأزمات خارجية لأن هناك أسباباً داخلية كثيرة لأخفاقنا عدها الدكتور علي الدين هلال ولاداعي لتكرارها .

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	عماد القصاص
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي :	الموقف العربي :	رقم العدد :
المصدر :	(مجلة الأهرام الاقتصادي	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/٧/٢٨

وعلى جانب آخر فانه يقال دائما ان التجارة العربية البينية لا تتجاوز ١٠٪ أو ١٠٪ لكن اذا طرحنا صادرات النفط من إجمالي التجارة العربية، فان نسبة التجارة العربية البينية إلى إجمالي التجارة العربية ترتفع إلى أكثر من ٢٥٪ وهي نسبة معقولة. أيضا فان ٢٠٪ من صادرات الصناعات التحويلية العربية تذهب لدول عربية، ٣٠٪ من الصادرات الزراعية العربية تذهب لدول عربية، وكلها مؤشرات مشجعة. واعود لأركز على الخطوات العملية للسوق المشتركة. مثلا نحن نعمل الآن على وضع قواعد المنشأ التي تحدد ما اذا كانت السلعة عربية ام لا، وهي مسألة ليست سهلة على الإطلاق. لدينا مشكلة توحيد رسوم الوائنة والتي تختلف مستوياتها وطريقة حسابها كثيرا بين الدول العربية. وكل هذه الخطوات التنفيذية يجب الانتهاء منها قبل الوصول للسوق العربية المشتركة.

اسباب الفشل

وأوضح الدكتور مستصم سليمان مدير إدارة الشؤون المالية والإستثمارية ان هناك مجموعة هامة من اسباب الفشل في إقامة سوق عربية مشتركة هي:

أولا: نمط التنمية الذي كان سائدا في الدول العربية والذي كان يقوم على الإحلال محل الواردات. ويستلزم هذا النمط الإنمائي الكثير من القيود المالية، وعلى هذا فانه من غير المعقول ان يقوم إنعماج اقتصادي بين الدول التي تتبع سياسة الإحلال محل الواردات، وبعبارة أخرى نمط التنمية في بعض الدول العربية إلى تشجيع الصادرات إلى أسواق خارجية وليس إلى أسواق عربية. ثانيا: الاتفاقات مع الدول الأخرى خاصة مع الدول الأوروبية والدول الاشتراكية السابقة عاقت حركة الإنعماج الاقتصادي بين الدول العربية لأن الدول الأوروبية كانت تعطي مزايا تفضيلية لبعض السلع العربية، أما الدول الاشتراكية فكانت الاتفاقيات معها طويلة الاجل وتقوم على مبادلة الصادرات لدولة بالواردات منها. الامر الذي شجع الدول العربية على التبادل التجاري مع هذه الدول بدلا من دعم التبادل التجاري العربي.

بالإضافة الى ذلك غياب كامل لخدمات التجارة بين الدول العربية وإن وجدت خدمات تجارية في الدول العربية فإنها عادة ما تكون موجّهة ومركزة على الأسواق الخارجية وليس الأسواق العربية. ومن ثم فإن العمل على إقامة سوق مشتركة يستلزم تلافي هذه المشكلات التي اعادت الفكرة فيما مضى.

توحيد الرسوم الجمركية أولا

السفير عبدالرحمن السحبحاني الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية للشؤون الاقتصادية ركز في كلمته على أهمية إزالة العقبات التقنية التي تعوق أي عمل اقتصادي عربي فقال: من أجل التجارة وحده غير كاف لدفع العمل الاقتصادي العربي، بل لابد من إدخال أخرى مثل المشروعات المشتركة. ربما لم يتحقق الكثير على مسار التكامل العربي، لكن تحققت إنجازات ملموسة على مسارات أخرى مثل صناعات الإنماء العربية ومنها الصنوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصنوق النقد العربي والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار. وقد أقر الصنوق العربي للإنماء في اجتماع محافظيه الأخير تقديم ٥٠٠ مليون دولار للمطاع الخاص العربي مباشرة وليس من خلال الحكومات وهذا ضمن دعم الصنوق العربي لمنطقة التجارة الحرة. كذلك لدينا الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي وفسركة الملاحة العربية، ولديهما إستثمارات تقدر بحوالي ٨٠٠ مليون دولار. وكل هذه إنجازات حققها التعاون الاقتصادي العربي.

ونعود لفكرة السوق العربية المشتركة التي اود ان أوضح انها مرحلة متقدمة جدا تسبقها مراحل عديدة اولها الاتحاد الجمركي. وهنا تبرز مشكلة وهي كيفية إقامة اتحاد جمركي عربي في ظل اللغات الهائل بين الرسوم الجمركية التي تصل في دولة عربية إلى ٢٠٪ وفي دولة أخرى إلى ١٢٠٪.

ان دول مجلس التعاون الخليجي لم تتجبح حتى الآن في توحيد الرسوم الجمركية بها رغم التفاوض بينها؛ مشكلة أخرى تواجه حركة التجارة العربية وهي قلة بنفس التكلفة؛ وتكاليف النقل المرتفعة تحد من تنافسية السلع العربية ولابد من تخفيضها لزيادة التجارة العربية. لابد لبنة تنفيذ فكرة السوق العربية المشتركة من توحيد الرسوم الجمركية، ولابد من مواجهة الصعاب التقنية لتحقيق تلك.

الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية

الموضوع الفرعي : الموقف العربي : البدائل : السوق العربية المشتركة : رقم العدد : ١٤٩٠

المصدر : (مجلة) الأهرام الاقتصادي تاريخ الصدور : ١٩٩٧/٧/٢٨

متغيرات على ساحة الاقتصاد الدولي

بدأ الاستاذ عصام رفعت مناقشات الجلسة الثانية والتأكيد على أهمية الصراحة التي تناول فيها المدخلون موضوعاتهم حتى تكون الأفكار والمقترحات متسقة مع الواقع. ثم أوضح أن الجلسة الأولى كانت نظرة ضرورية

للماضى وتجاريه، أما الجلسة الثانية فهي نظرة إلى المستقبل لمعالجة ما استجد على الساحتين السياسية والاقتصادية العربية ولنجيب على

هذا السؤال: هل تغير شيء حتى ننظر للمستقبل نظرة جديدة؟ ولنحدد بالضبط ما هو المقصود بالسوق الحرة التي نرغب في إقامتها. إن المعنى الاقتصادي لأي سوق مشتركة هو أنه -ببساطة- يجب أن تكون هناك تنازلات من كل دولة. وكما أشار السفير عبد الرحمن السبيعي أن فرنسا اليوم العمركية في بعض الدول ٢٠٪ وفي دول أخرى ٢٠٪، ولكي يحدث تعاون اقتصادي يتمثل في سوق مشتركة بين هاتين الدولتين لا بد أن تتنازل كل منهما عن بعض الأوضاع القائمة. لا بد أن نذكر أن التعاون الاقتصادي يقوم على إقسام المكاسب والخسائر. لا بد أن نضع في اعتبارنا أيضا أن التعاون الاقتصادي لا يستلزم تجاوزه جغرافيا. وقد كان الدكتور محمد زكي شافعي عميد كلية الاقتصاد الأسبق رحمه الله يضرب للمل بمصر وللمند وبوغسلافيا في أن التعاون الاقتصادي لا يشترط لقيامه تجاوزه جغرافيا. وأي سوق مشتركة لا بد أن تتضمن -في مراحل مختلفة- الحريات الأربع: حرية انتقال السلع، وحرية انتقال الخدمات، وحرية انتقال رؤوس الأموال، وحرية انتقال الأفراد. وهنا يبرز سؤال هام ينبغي أن نحدد لصياغة واضحة له: هل يعني قيام سوق عربية مشتركة حرية انتقال الأفراد؟ أم يقتصر الأمر على الحريات الثلاث الأخرى؟ وقد أشار الدكتور عيسى درويش سفير سوريا بمصر إلى نقطة بالغة الأهمية وهي أن الاستثمارات العربية في تثبيت العمالة الزائدة في امكتها لا هجرتها من الدول كثيفة السكان إلى الدول الأقل كثافة.

فأبرق مخلوف :

٧٠٪ من دول

العالم تتمتع

لتكتلات

اقتصادية

وطرح الاستاذ عصام رفعت سؤالاً محدداً وهو كيف نبدا في إقامة السوق العربية المشتركة وما هي الحلول التي يجب أن نبدا بها؟ والإجابة في رأيه أن نبدا بالمعنى وهو إقامة سوق مشتركة بين دولتين عربيتين أو أكثر، ثم يترك الباب مفتوحاً لأي دولة عربية أخرى ترغب في المشاركة إذا سمحت ظروفها بذلك.

وانتقل في حديثه إلى قمة قطر التي يرى أنه لا ينبغي مقاطعتها لسببين: الأول أنها قمة مقررّة من خلال منتدى دولي، وعلى هذا لا يجوز إلغائها إلا من خلال هذا المنتدى الدولي. والثاني: أننا يجب أن نستهلك فرصة انعقاد قمة قطر في دعم المشروعات العربية المشتركة.

واللاحظ أنه عندما كثر الكلام عن السوق الشرق أوسطية أدى هذا إلى تشجيع الحوار حول التعاون الاقتصادي العربي ويجب أن نأخذ في اعتبارنا أن أي تعاون عربي يستلزم حداً أدنى من التنسيق للصناعي، وهذا الأمر قد بدأ في بداية التسعينات عندما انشأت المنظمة العربية للتنمية الصناعية وبدأ نوع من التنسيق الصناعي بين الدول العربية. ومثل هذا التنسيق ضرورة لا غنى عنها لإقامة منطقة حرة أو سوق مشتركة عربية.

السوق العربية المشتركة ضرورة بقاء

وفي كلمته عن أسباب قيام السوق العربية المشتركة وأهميتها بدأ الكاتب الصحفي الأستاذ محمود عوض حديثه بإبداء اختلافه في الرأي حول جدوى المشاركة في قمة قطر. وأكد أنها ليست قمة ولم تكن قمة من قبل.

وأصل الموضوع أن صيغة مدريد للسلام -والتي وضعها الولايات المتحدة- تضمنت نوعين من المفاوضات: الأول المفاوضات بين إسرائيل والدول العربية التي لها حدود معها. والثاني المفاوضات الجماعية بين إسرائيل وكل الدول العربية مع إسرائيل أطراف دولية أخرى كعول أوروبية أو اليابان في هذه المفاوضات لتكسيها الشكل الدولي المقبول ووظيفة هذا الشكل الثاني من المفاوضات هو وضع تصورات افتراضية بحيث أنه لو نجحت الموجة الأولى من المفاوضات. يتم بحث الصنيع التي تتيح لمناج إسرائيل عضواً في المنطقة. وعلى هذا الأساس عقد المؤتمر الأول في المغرب والثاني في الأردن والثالث في مصر، وأصبح كل مؤتمر يستخدم سابقه لإقرار المؤتمر الذي يليه. ولهذا أرى عدم جدوى المشاركة في مثل هذه المؤتمرات. ثم انتقل محمود عوض للحديث عن السوق العربية فقال في الأربعين سنة الماضية كنا نتحدث عن السوق العربية كضرورة للتنمية، أما الآن فقد أصبحت السوق العربية ليست مجرد ضرورة للتنمية، ولكن ضرورة للبقاء. أننا على وشك الدخول في صراع الديناميكا على المستوى الاقتصادي الدولي وهذا الصراع سيكون له ضحايا كثيرون. لقد برزت متغيرات جديدة وهامة على ساحة الاقتصاد الدولي من أبرزها ثلاثة

متغيرات هي :

● الأولى :منظمة التجارة العالمية. لقد وقعت مصر وكل الدول النامية على اتفاقية إنشاء منظمة للتجارة العالمية حتى لو كانت غير عادلة لا للوضوع -ببساطة- هو أن الأقوى تفرض شروطه على الأضعف ولدى الدول النامية فترة سماح صغيرة لكي تستطيع أن تكيف أوضاعها لمواجهة تحرير التجارة العالمية. ولهذا أقول أن السوق العربية المشتركة أصبحت ضرورة بقاء لكي نستطيع أن نواجه الأوضاع الاقتصادية الدولية الجديدة دون أن نخلف المصانع وتراكم البطالة بسبب عدم قدرتنا على المنافسة.

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : البدائل : السوق العربية المشتركة : رقم العدد : ١٤٩٠
المصطلح :	(مجلة) الأهرام الاقتصادي تاريخ الصدور : ١٩٩٧/٧/٢٨

وأحب أن يؤكد أن نجاح تجارب تعاون اقتصادي عربي مثل خط سوميد والمصرف العربي الدولي، وفي رأيي أن مشروعات التعاون العربي المشترك من أفضل الداخل لإنشاء سوق عربية مشتركة. وهذا التعاون المشترك هو ما نريده منا إسرائيل لدعم اقتصادها. إنها تريد أن يتم الزواج الاقتصادي قبل الزواج السياسي وهذا مرغوض لا يمكن أن يتم تعاون الاقتصادي قبل إبرار السلام الشامل في المنطقة.

حصار مزوج!!

تحدث الدكتور مصطفى أحمد مصطفى الخبير بمعهد التخطيط القومي عن تجربته في العمل بالأمم المتحدة والتي عرفت من خلالها الاتجاه الآن للترويج للإقليمية باعتبارها مدخلا للعولمة، ولا أنيز في حيدته ثلاث ظواهر دولية هامة وهي: العولمة والتنافسية والمعرفة. وأشار إلى أن الأحوال العربية في النود الأجنبية تتأكل بإستمرار إما بسبب المخازات العنكية والمالية في الأسواق العالمية، وإما بسبب صفقات السلاح ويعد أن تخفض النظام الاقتصادي الدولي عن ظهور شرطي ثالث وهو منظمة التجارة العالمية بجوار كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ويعد إبرار اتفاقيات تحرير التجارة وكلها اتفاقيات إرغام وإجبار، أصبح العالم العربي في حصار مزوج ما بين تحرير التجارة على يد منظمة التجارة العالمية من جانب، والتكتلات الاقتصادية من جانب آخر، بمعنى آخر أصبحنا محاصرين ما بين الإقليمية والعولمة وفي نفس الوقت مازال التعاون العربي المشترك محاصرا ما بين المؤسسات العربية والمؤسسات القطرية.

ولواجهة كل هذا لابد من تكامل مؤسسي عربي. لابد من تشييت صيغة مؤتمر اقتصادي عربي سنوي، ولابد من الإسراع بإنشاء منظمة للتجارة العربية ولابد من إنشاء بنك عربي للتعاون والتنمية ولابد من إنشاء سوق مالية عربية حديثة وموحدة ولابد من إنشاء شركات قابضة عربية مشتركة تزيهي في أظهارها المشروعات المشتركة.

أما الوزير المفوض فاروق مخلوف المستشار الاقتصادي لأمين العام لمجر الوحدة الاقتصادية فأوضح أن 70% من دول العالم تنتمي لتكتلات اقتصادية حسب بيانات صندوق النقد الدولي، 70% من تجارة العالم تتم بين دول تنتمي لتكتلات اقتصادية. وأنما ما يتم الحديث من العولمة التي تحولت إلى لقمة تكتل اقتصادي عربي، لكن لابد أن تبدأ وتزيد هذه العملية تدريجيا كما فعلت كل الدول التي قررت أن تتجمع وتنتقل اقتصاديا. وفي الختام طالب الأستاذ عصام رفعت بتعزيز مؤسسات الفكر العربي تعزيزا شريعا وماليا باعتبارها مدخلا طيعيا لتعميق الفكر العربي. كما طالب بضرورة إبراز الدول العربية بما يتم الاتفاق على ومثل هذا الإلزام كان وراء نجاح الأسواق الأوروبية المشتركة. ثم ذكر محالا وأضحا على إمكانية الإحلال محل الواردات الأجنبية بواردات عربية فعلا ووردات الدول العربية من الطماطم بلغت في العام الإن ٢٥٠ مليون دولار، ولأنه أنه يقدر قليل من المنسحق يستعمل الإن العربي أن يحل محل ووردات عينية.

الثاني: هو الخصخصة لقد امتدت إرجيتها تأثيرا في بريطانيا ١٢ سنة لكي تقوم بخصخصة 8% فقط من الاقتصاد البريطاني، وهو ما يدل على أنها عملية بالغة الصعوبة ولكن مع ذلك نحن مضطرون لها تحت ضغط المنظمات الدولية

الثالث: هو العولمة. إن هذه العملية تتم والدول النامية - ومنها الدول العربية - هي أضعف أطرافها وكثير المستفيدين منها هي الشركات متعددة الجنسيات التي تستغل حركت الأموال من بلد لآخر بمنتهى السرعة. المقصود بالعولمة أن يتحول العالم لسوق واحدة تتنافس فيه المنتجات من كل جنسية وهذا يعني أن كل منتج سيحاول تخفيض تكلفته قدر الإمكان ليستطيع المنافسة. وهذا يعني أيضا التخلص من المسئولية الاجتماعية لرؤس الأموال. وقد ظهر في الانتخابات للرئيسية والبرلمانية الأخيرة اعتراض الشعب على الخن الفادح لهذه العملية. هذه هي صلاح الأوضاع الاقتصادية الدولية الجديدة والتي تحتل إنشاء سوق عربية مشتركة. ولدينا ماذان هامان على إمكانية نجاح العمل العربي المشترك نلحقنا للمزيد هما: خط نايبس الجبترول سوميد، والمصرف العربي الدولي، وكلهما برأس مال عربي مشترك وفي منهج النجاح. ولو شرحنا لرجل الشارع عدة أمثلة على هذا النجاح العربي لآرك أن أي تعاون اقتصادي عربي هو مصلحة جميع الدول المشاركة فيه، وليس مصلحة طرف على حساب طرف آخر.

وإن السوق العربية المشتركة لم تعد خيارا ضمن خيارات أخرى متاحة، وإنما هي ضرورة لا مفر منها في ظل الأوضاع القائمة للاقتصاد والسياسة الدولية. إن السوق العربية المشتركة أخطر من أن نتركها للاقتصاديين وحدهم، وإنما يجب توجيه الرأي العام والجهاهير بحتمية إنشاء هذه السوق، وإدخالهم كطرف أصيل فيها.

وعلى الأستاذ عصام رفعت بقوله: أريد أن أصغر نقطة وهي اسم قمة قطر. هي بالفعل ليست قمة، وإنما هي مؤتمر اقتصادي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا يعقد في قطر.. إذن هي ليست قمة ولكن مؤتمر.

نقطة أخرى أحب أن أوضحها وهي أن اتفاقية العجات لا مفر من الانضمام لها، وبعد الأعضاء بها ١٢٧ دولة، وهي جزء من النظام العالمي لا يستطيع أن نمتنع عن الانضمام لها شأنها شأن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرهما.

نقطة ثالثة تستحق الإشارة وهي مسألة الغلق المصانع بعد تحرير التجارة، وهي مسألة قد تحدث بالفعل. بل إنها يمكن أن تحدث بدون تحرير التجارة من طريق التهريب الذي يهدد. على سبيل المثال - مصانع الفزل والنسيج في مصر، ويهدد كذلك صناعة الكيفيزيونات ولهذا لابد من دراسة وسائل حماية الصناعة الوطنية في ظل اتفاقية العجات. إن اتفاقية العجات تعطي فترة سماح للدول النامية خاصة الدول التي يقل متوسط دخل الفرد فيها من ألف دولار سنويا، وتعطيتها العديد من المزايا لكن هذه المزايا يجب راسلها لمعرفة كيفية الاستفادة منها. ويجب أن يتم هذا بسرعة ولأنقول أن أصامنا عشر سنوات حتى تطبق الاتفاقية لأنه مرت ثلاث سنوات منها حتى الآن.

الموضوع الرئيسى : السوق الشرق أوسطية
الموضوع الفرعى : الموقف العربى : البدائل: السوق العربية المشتركة : رقم المجلد : ١٥١١
المصدر : (مجلة) الأهرام الاقتصادية تاريخ الصدور : ١٩٩٧/١٢/٢٢

السوق العربية المشتركة

هل هي الخيار الوحيد أم الأفضل

جاءت دعوة الرئيس محمد حسنى مبارك لإقامة سوق عربية مشتركة خطوة متقدمة في عالم اليوم الذى يتجه إلى تكوين التكتلات الاقتصادية والسياسية. وان إحياء فكرة إقامة سوق عربية مشتركة أصبح أمراً ضرورياً وهاماً في حياة الشعوب العربية والاقتصادات خاصة وإننا مقلدون على القرن الحادى والعشرين الذى يحتاج منا إلى هذا التكتل لمواجهة أمور كثيرة منها العولمة والحالت والتكنولوجيا المتطورة كل يوم إلى غير ذلك من مؤشرات القرن القادم. ومن هنا بات الأمر لا مفر منه وعلى العرب أن يعموا ذلك تماماً وإلا فلا مكان لهم وسط هذه التكتلات الاقتصادية لأن سلاح القرن القادم هو العلم والتكنولوجيا بدلاً من العناد العسكرى أو الكلمات.

ومن هذا المنطلق كان اختيار مركز دراسات المستقبل بجامعة أسبوط موضوع «السوق العربية المشتركة» والذاهما على الاقتصاد العربى، في مؤتمره الثانى الذى عقد تحت رعاية الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالى والدولة للبحث العلمى ورئيسة الدكتور محمد رافت محمود رئيس الجامعة وأمانة الدكتور سعد منصور إبراهيم مدير المركز وحضره الدكتور سيد أبو زيد نائباً عن السيد عمرو موسى وزير الخارجية والمستشار طلعت حامد نائباً عن الدكتور عصمت عبد المجيد أمين عام جامعة الدول العربية والدكتور أسامة اليازى مستشار الرئيس للشئون السياسية كما حضرته وفود من ٢٠ دولة عربية وخبراء اقتصاديون من مختلف مراكز للبحث العلمى والجامعات ناقشوا ٧٠ بحثاً من خلال سبع جلسات استمرت ثلاثة أيام.

تابع المؤتمر عبد العزيز جيرة

وأشار في أنه من غير المعلوم أن يندمج حجم التجارة البينية العربية هي ٨٪ من حجم التجارة العالمية . كما أنه لم يجد مقبولاً أن يجد العرب تجاربهم مع العالم، فحيرت أن نل منظمة التجارة العالمية وهي لم تتحرر يوماً .

وقال أن التحرك الذى نعيشه اليوم سعى شمس تحركه إلى إقامة مناطق تجارة حرة عربية على المستوى الثنائى للوصول في النهاية إلى منطقة للتجارة الحرة العربية بين الدول العربية كلها ، وتم الاتفاق في ذلك بين دول (المغرب - سوريا - الأردن - تونس - ليبيا) وسيعقد قريباً اجتماع في القاهرة بين هذه الدول لتكوين الفؤاد لإبرامج التعاون العربى مستقبلاً.

القاعدة الاقتصادية حتمية للأمن القومى العربى وأكد الدكتور عصمت عبد المجيد أمين عام جامعة الدول العربية - والتي ألقاها نيابة عنه المستشار طاعت حامد - على أن الأمن القومى العربى والمحافظة عليه وصونه يتطلب إقامة قاعدة اقتصادية قوية وضائية تحقق تكاملاً اقتصادياً وعروبياً وتحتي مصالحه وتحقق له تنمية شاملة في ظل عصر التكتلات الاقتصادية والذي لا مكان فيه لعزير القادريين على الصمود.

وأنه لتنفيذ قرار الجامعة الصغير في يونيو ١٩٩٦ خاضعياً ورؤساء وزارات الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية من أجل اتخاذ الإجراءات لتنفيذ سبعة إلى ٧٠ التي تلقى عليها ابتداء من يناير

وفي البداية أشار السيد عمرو موسى وزير الخارجية - في الكلمة التي ألقاها نيابة عنه السفير سيد أبو زيد - إلى الجهود التي بذلت في هذا الخصوص من القيادة المصرية لإبرائها أهمية تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول العربية وإقامة كيان اقتصادى عربى عملاق إلا أن الخلافات السياسية وقلة خبرة بعض الدول لصداقة استقلالها كانت وراء عدم اكتمال مسيرة السوق العربية المشتركة التي بدأت في ١٩٦٤ وأدت إلى قفز التجارة بين مجموع الدول التي تكونت منها آنذاك من ٩٧ مليون دولار في ١٩٦٥ إلى ١٠٠ مليار دولار في ١٩٧٥ إلى خلاف غير سنوات خمساضاف حجم التجارة العربية بينها إلى العربية بنحو ١٠ أضعاف.

ومع إتجاهه مختلف مناطق العمال إلى بناء الكيانات الاقتصادية والعلاقة والقائمة

منظمة التجارة الدولية بما تفرضه من نظم على تحرير التجارة في ظل كل هذه الظروف تدهبت القيادة السياسية المصرية وطلبت بصحوة كبرى على المستويات القومية والقومية

وأضاف لقد أثرت هذه الجهود عن انعقاد مؤتمر القمة العربية في يونيو من العام الماضى ١٩٩٦ بالقاهرة الذى ركز على ضرورة تعزيز التعاون وفتح العمل العربى المشترك وقد تبلور ذلك في صدور قرار إقامة منطقة التجارة الحرة العربية التي تبدأ في يناير القادم ١٩٩٨

الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية
الموضوع الفرعي : الموقف العربي : البدائل : السوق العربية المشتركة : رقم العدد : ١٥١١
المصدر : (مجلة الأهرام الاقتصادية : تاريخ الصدور : ١٩٩٧/١٢/٢٢)

المقدمة تفرض مواصفات معينة ملاك حماية البيئة وتعرف العمالة وغيرهما وهذه مواصفات لا تتوافر للدول القائمة لأنها بدأت مسيرة التنمية منذ سنوات معوية وهذا في بعض منها وليس كلها . أما الدول المتقدمة فهي تمتلك القومات والتكنولوجيا ومن هنا فلا مشاكل لديها من النظام العالمي ولكن التحديات تتوالى إلا الدول النامية ومن هنا فليس قول أن هذا ليس قدراً محتسباً على الدول العربية وإن الزيادة العربية قادرة على أن تحقق لنفسها موقعاً يضمن لها مصالحها من ناحية التفاوض على التجارة وشروط التعامل عموماً وأن تتحرك لتنشيط السوق العربية المشتركة ولو بالتفريق وأن التحويلات تكون في كل قطر عربي وليس لتولية معينة القيادة في التشارك وإذا سبقت مجموعة من الدول فلا بد وأن يكون لجمال مفتوحاً لتنشيط هذه دولة تريد ذلك بحيث تصبح الدول المتقدمة لجمالاً قويا قادراً على استيعاب معظم جوانب الاقتصاد في تمام الوطن العربي وإن التشارك في هذا المجال يكون من خلال منظمة معينة متعددة الأبعاد .

ضرورة التشارك في البعد التكنولوجي
وأحد المحاور البارز على أن قيام منطقة التجارة الحرة العربية ابتداء من العام القادم ولقد عثر سنوات فرصة لقيام سوق عربية مشتركة وأن على الدول العربية أن تبذل مساهماتها بضمانة وأن تؤخذ الملاحظات بعين الاعتبار في المناقشة ووضع الحلول للمشاكل وذلك كما حدث في السوق الأوروبية المشتركة كما علقنا أن تتحرك في تشييط الاستثمار العربي المشترك وهذا يبرز دور القطاع الخاص واضطلاع مسؤوليته وأن هناك عدداً من المشروعات اختارها خبراء في الاقتصاد بالإطار العربية لتكون نموذجا للمشروعات التي يمكن أن يحقق فيها التعاون تقنيا عربياً كبيراً .

وطالب الدكتور اسامة الباز بضروة التحرك في البعد التكنولوجي وأن تكون مننجز للتكنولوجيا وأساساً فقط مطبقين لها أو مقلدين لأنه لو استمر الأمر على استمرار أجيال التكنولوجيا المتخلفة والمتخلفة ظن تكون في يوم من الأيام مدعمن وأن التشارك العرب لتكون أساسها الفرصة لاختراع تكنولوجيات جديدة وتطوير الموجود منها كما هو متاح أمام قطب الدول المتقدمة بل أمام قطب دول شرق آسيا التي تقرب وتتقارب معها في التكنولوجيات ومطلوب أن نستفيد من تجاربها ونتجنب السلبيات وهذا كله من خلال أبحاث التكنولوجي المتقدمة إلى مؤسساتنا التعليمية مع المساعدة والتشجيع على الابتكار والتحديث .

القادم للدول المشتركة في منطقة التجارة الحرة العربية . كما خاطبنا الدول التي لم تنضم في اتفاقية تيسر التبادل التجاري وتنميته بين الدول العربية بالعمل على سرعة الانضمام للاتفاقية لاتاحة الفرصة كاملة لتحقيق سوق عربية مشتركة ولا يجب على ثنائنا أن نتأخر المحل الإجمالي للدول العربية ١٨٠ مليار دولار ويبلغ العرب ٨٠٪ من بشول العالم وتعدناهم ٢٠ مليون نسمة كل هذا يفرض علينا كعرب العمل على زيادة حجم التجارة البينية والاستمرار في تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي وتنشيط دور القطاع الخاص في الاستثمار ولقد أشرنا

أسباب تعذر قيام السوق العربية ونشر الدكتور اسامة الباز مستشار الرئيس للشئون السياسية إلى أن من أسباب تعذر قيام السوق العربية المشتركة هو غياب الوعي الجماهيري الثقافي الذي يتيح لهذه الفكرة أن تتحقق في سنوات معدودة .

كما أنه لا يمكن لهذا السوق أن تتحقق إلا إذا اعتقد الجميع أفراداً أو جماعات أنها تحقق مصالح لهم وأبدى الدكتور الباز عدة ملاحظات منها : أننا نكسر لأصبح أن نستند في سعيها لإقامة السوق لها الخبر الواحد ولا يمكن غير ولكن يجب أن نتفقد أنه الخيار الأفضل الذي يحقق مصالح قطرية وقومية مؤكدة وأنه إذا عصمت دول من بعض السلبيات نتيجة إقامة السوق فإنها تعوضها كثيراً في مناطق أخرى . كذلك يجب ألا يكون عملاً رد فعل لفترة معينة هذه الاعتبارات قد تدفعنا بالإسراع في معدلات التحرك في هذا الاتجاه .

غير أن الواقع الذي يكون من منظور رد الفعل فقط لا يستند إلى جذور عميقة ونحن في السوق العربية المشتركة مسند في جذور عميقة وحقائق علمية تنمسيها الجماهير وتؤثر بضرعيتها التي هي ليس مجرد إعلام عاطفية ولما حقائق موضوعية وعلموسة . وقال أن قيام السوق يحقق مصلحة أكيدة لنا جميعاً ولا يخفى ضرراً لأحد والمصلحة لأحد دور الأخر وإنما المصالح متوازنة ومتشابهة وقاعدة - لأثر ولأثر . يجب أن نتفقد عند قيام هذه السوق العربية المشتركة .

والتكتلات الاقتصادية الكبرى لا يمكن التعامل معها بفعالية وقوة وتأثير إلا إذا كنا في تكتل مماثل لها . ونسأل كيف نتفاوض مع هذه التكتلات لكي نرسي معالم النظام العالمي الجديد .. وهل نستطيع دولة

مهما كانت قوتها الاقتصادية ومكانتها السياسية التفاوض مع النظام العالمي بغيرها؟ بالطبع لا إننا لا نستطيع للتفاوض مع هذه التكتلات ونسحق مصالحنا ونحمي حقوقنا ونفاد الأضرار التي يمكن أن تقع علينا من قيام منظمة التجارة العالمية وممارستها إذا كنا فرادى . وإذا أصبحنا فرادى سنصبح عرضة للظفره للتهميش في ظل العولمة ومن هنا لابد وأن يكون لنا تلاقى معين في طرح والتعامل والدلول والمناشئة

ونشير إلى أن استخدام المنافسة أحد مظاهر هذا النظام العالمي وأن معارك الإس لم تعد هي معارك اليوم فالقوة اليوم للاقتصاد والتقدم التكنولوجي في أية دولة . ومن هنا لابد وأن نترك الأخطار التي سنواجهها من جراء هذا النظام ونستعد لمواجهةها فمثلاً هذا النظام يتطلب تحرير التجارة وحرى الدول

الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية

الموضوع الفرعي : الموقف العربي : البدائل : السوق العربية المشتركة رقم العدد : ١٥١١

المصدر : (مجلة) الأهرام الاقتصادي تاريخ الصدور : ١٩٩٧/١٢/٢٢

١٠٠٠ مليار دولار خلال السنوات العشر الماضية وتنازل الدكتور محمد رحباني المتحدث باسم جامعة أسبوت قضية السوق العربية المشتركة خلال ان حجم التجارة العربية البينية لم يتعد ٢٪ ومعدل النمو لا يتجاوز ٢٪ ومعدل الاستثمار ٢٪ في حين بلغ حجم المديونية العربية ١٤٠ مليار دولار وخسمة الدين ١٢ مليار دولار سنوياً. أيضاً الأموال العربية المستثمرة خارج الوطن العربي وصلت ١٠٠٠ مليار دولار وفق آخر الإحصائيات فهل حان الوقت لمعونة هذه الأموال استثمارها في مشروعات الوطن العربي ؟ وأضاف ان هناك عقبات واجهت التعاون والتكامل الاقتصادي العربي نتيجة انغلاق الخطوط الحديد وبعض المشكلات عملياً بوجود تعارض بين مصالح الوطن والمصالح القومية مع للقصور العربي في الرؤية السياسية والاقتصادية لإيجاد المفاهيم الدولية والاقليمية .

وطالب محافظ أسبوت ان يصدر المؤتمر وثيقة تحمل مسمى إعلان أسبوت. حول السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربي لتكون كوثيقة مرجعية لإزالة العنق البشري في مصر والساحلة العربية بما طرح من رؤى ومقترحات يمكن ان تسهم بسلامة سياسات إقليمية في أعمال التفتيش الاقتصادية الدولية كوثيقة وغير كوثيقة تدرس هذا الموضوع لإزالة صياغة المستقبل الاقتصادي العربي

أما هاني عثمان ممثل الوفود العربية بالمؤتمر فقال ان إحياء التماسك الاقتصادي العربي المشتركة باعتبارها البنية التحتية لتحقيق الوحدة والتكامل الاقتصادي العربي هو خطوة هامة وإن بدت متأخرة من زمانها ونحن نلوث اهتمامها بما كثر من عجز للتفتيش ولابد ان نقرر ان جامعة الدول العربية هي بيت العرب القومية ومن الضروري بحث الحياة فيها وإصلاحها وإعادة الثقة بها.

وأشار الى ان عربية تتشابه وقد وجدت منهاها الاثام في الصف العربي. كذلك التجزير ومنطق القوة الامريكي وجد فرصته للتطاول على العراق وليبيا والسودان بفعل غياب العرب عن العالم كقوة موحدة. وها هي اعمال الارباب تستهف مصر في توليت يوحى بوجود خطوط خارجية وتشجيع اجنبي وسعى الاعاءة ازراب مصر والخطوة دون معارستها لدورها لنقيادى للفاعل في الصف العربي.

الاقتصاد والتكنولوجيا سلاح للفرق القامم وأشار رئيس جامعة أسبوت الدكتور محمد رافت محمود الى ان السوق العربية المشتركة أصبحت مطلباً جغرافياً متعلقاً به أمن الناس ويطلقون الى خطوط واقعية تستجيب لهذه الامور. كما ان الجانب الثنائي بين مصر والشرق العربي لهي خطوة على الطريق الطويل لتحقيق هذا الامل العربي. وقال ان أهمية القمة السوق العربية المشتركة تختلف اليوم عن الالاس لان النظام العالمي المعاصر يفرس على العرب ان يجتمعوا ولا يتفرقوا وان يكمل كل منهم الآخر بما لهم من قومات يمكن بتجميعها مما يقاها تعاون الاقتصادي قوى يساهم على استقامة المقاسم. اما الدكتور محمد ابراهيم منصور أمين المؤتمر فربى ان العرب لديهم امكانيات اقتصادية وطاقت بشرية بما يمكنهم لإقامة هذا الشكل الذي يصبوا طويلا وهو السوق العربية المشتركة حتى لا يصعبوا قومية سيولة للتكتلات الاخرى وهذا أمر نادرته ان قبل قود الوات الاوان خاصة واننا مغبولون على قن جديد سلاحه الاقتصادي والعلوم والتكنولوجيا.

وأثار الدكتور سليمان المنزوي الخبير الاقتصادي بجامعة الدول العربية نقشة هامة خلقت في ضيق للقاعدة الانتقجية وخلفها وان انتاج العرب كان متشابها وبون تنسيق في الصناعة وليس للخطط الاقتصادية العربية أي توجه قومي على الإطلاق كل هذا أوجد عزلة للعالم العربي عن العالم وكذلك التجزئة داخله ومن هنا فشل قيام مشروع السوق العربية المشتركة خلال فترة الخمسينيات في ظل القطبية التي قامت بين مصر والغرب وخسر فيها العمل العربي المشترك الكثير.

وأضاف ان دعوة القادة المصرية لإقامة السوق أصبحت لفرصتها المستجدة في الماتح الدولي وانها لا تترط مشروع الوطن الحادي والعشرين والقرن تتمع من ان مصر بقلها الاقتصادي ودورها القومي تقود قاطرة السوق هذه المرة وان توفّر الأرادة السياسية عنصر هام جدا في إحياء هذه السوق.

وقال ان هناك استجابة سواء على المستوى القاري او الحكومات العربية لتبني مشروع السوق على ان تكون منطقة تجارة الحرة العربية هي المرحلة الضمنية الاولى التي تسمح قيام اتحاد جمركي عربي يسبق قيام السوق العربية المشتركة

وحدد الدكتور على عبد الحق عميد كلية الترمه سابقا بجامعة تهر باليمن عوائل وعقبات قيام السوق العربية المشتركة في ثلاثة مستويات المستوى القاري ويتزخر في التخطف السائد في كل مجتمع عربي. من المستوى القومي ويشتمل في عدم الالتزام والصدائيات فيما يتخذ من قرارات وهذه عقبة سياسية والعقبة الاقتصادية في انشاء السوق العربية المشتركة ركزت على تجزير عناصر الاتحاد لتقسيد للسوق الأوروبية المشتركة في حين ان الصحيح التفرير على الاتحاد أوال.

أما مستوى العلاقات الخارجية فيلزم قضية تجميع الاقتصاد العربي للاقتصاد الخارجي والفرق كات

استراتيجية اقتصادية لتكثيف العوائل وتحليل هذه العوائل. كما يقول: د. عبدالحق. ينبغي وضع استراتيجية اقتصادية عربية قومية على أساس قيام مشروعات عربية مشتركة ترتكز على تقاضا لتوليد في تكون الأسواق العربية سوفا لها تقاضا لتوليد إنتاج سلع معاملة هذا إذا ارمنا قيام سوق عربية مشتركة لها دورها في النظام الدولي.

وتحدث الدكتور رافت شيمى الشيخ عميد معهد الدراسات الاستراتيجية بجامعة القاهرة في افتتاحه لفرصتها الاقتصادية المشتركة وأصبح الاستفادة منها هي القامة سوق عربية مشتركة وإن توجد ركزات ودوافع لهذه السوق تتسلسل في وجود التفاضل في عمل في نشاطات الاقتصادية والآثار السلبية للاستثمار ان العربية الى الخارج وبينما تفضل المنتجات العربية قبل السلع الأجنبية مع ضرورة التفتيش العربي وتطور عمل المؤسسات العربية لضمان الاستثمار وإعادة ترتيب الانظمة الاقتصادية لصالح لجامعة الدول العربية ومع تطوير وتعميد دور صندوق النقد العربي لتنفيذ المشروعات.

وخول دور العربية السياسية في تعزيز العمل الاقتصادي العربي أشار الدكتور يوسف محمد صبح عبد الله الحقوق بجامعة غزة بلفظس في ضرورة إعادة النظر في مبادئ جامعة الدول العربية. فطوره نحو وحدة اقتصادية عربية تهدف الى قيام الوحدة السياسية العربية في نطاق دول عربية اقتصادية لتعود للعرب عزائمها لمواجهة القضايا التي لا تجد حلا لها في قيام الدولة العربية القوية القائمة على قاعدة اقتصادية قوية.

وطالب الدكتور خالد الوزن من الأردن بشضرورة فتح الاستثمار بين العرب بون قبوه مع فتح الباب للاستثمار الاجنبي ولكن لا تعتمد عليه اعتمادا كبيرا حتى لا يحدث مع العرب ما حدث لدول شرق اسيا وشيد الدكتور صلاح زين الدين على تسجيل الاوراق المالية في البورصات العربية خاصة الكبيرة منها كاتني في مصر والاردن كما ان التفاوض مع الاتحاد الأوروبي لا يكون كل دولة على حدة بل لابد ان يتم التفاوض جماعيا

الدكتور عبدالمجيد رافع عراج عميد الإحصاء سابقا طرح سؤالا مفاده ماذا لو لم تتحقق السوق العربية المشتركة. وطالب بالبدء فيه دون الانتظار لتحقيق كل الزايا. كما ان أشار الى عدم وجود دراسات واتحاد للتأثير من المواصلات والعرق بين الدول العربية بمختلف وسائل النقل كما لها من أهمية في تنشيط التجارة بين العرب

اما الدكتور رياض صالح حقوق فطفا فقال انه اختلاف على تحقيق وحدة وسوق عربية مشتركة ولكن يعيد العرب الاعتماد على العاطفة نون العطف وعدم التخطيط ووضع العديد من القرارات ولكنها حين على ورق ولاتعدى الى قرار ومن هنا فيانه يرى ان السوق العربية لابد وان تخرج من ارادة العقلية العربية واحساسها بمصالحها

وليس من ارادة القادة حتى تجد التأييد الشعبي لها. واشترط الدكتور عواطف عبد الرحمن اعلاء القاهرة الى غياب الدراسات والبحاث الخاصة بالاصحاب الاتصالي والتخلص وفات ان أي نشاط بشري لا يخلو من نشاط الاتصال وان السوق اعترضتها عقبات كثيرة منها غياب المشاركة الشعبية والمعرفة والنهمية للشعوب وغاليت ان يكون محور المؤتمر الثالث القادم الاعلام ومستقبل الثقافة العربية.

ويرى الدكتور عبد الغنى مبارك استناد التشريع بطب الفراقين ان هناك قضية تركز المنتج العربي اما الدول الخارجية فتتجهها تخطط دائما لاحتيايات السوق العربية كما انها تدرس ما بعد المبع وفي نهاية اليوم الثالث جرت مناقشات ساخنة وتبادل لآراء من أجل الوصول الى رؤى فكرية تخرج لتكون اتمام متخذ القرار وحتى ياتي اليوم الذي يرى فيه سوقا عربية مشتركة واقعا لا حلمًا تشفيته.

الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية
الموضوع الفرعي : الموقف العربي : البدائل : السوق العربية المشتركة : رقم العدد : ٣
المصدر : (مجلة) آفاق المستقبل
تاريخ الصدور : مارس ١٩٩٨

السوق العربية المشتركة .. الواقع والآمال إنشاء سوق عربية مشتركة خطوة لإجهاض مشروع السوق الشرق أوسطية

إعداد: د. محمد العبدون - سكرتير

في وقت سابق مستحسناً، لأن إصدار العملة هو بجزء من السيادة، لا يمكن التخلي عنها. وأضاف السيد المؤيد أن البنية التحتية العربية والبنية التحتية لها سعت لتقريب أسس البنية التحتية التجارية والاقتصادية بين الدول العربية، وأن البنية التحتية السياسية وجو عدم الثقة بين الدول العربية، والعلاقات بين بعض هذه الدول بين العين، والآخر خلال النصف الأخير من هذا القرن، جعل الإنجازات مجرد حبر على ورق، كما أن التخوف من التأثير على مصالح الخاصة في تكوين من الأجيال يأتي من مقدمة المصالح لتكبح الحشود، وإزالة المواقف الجبركية للبيانات المصنعة في الدول المتجاوزة.

وقد تحولت الحماية الجمركية المؤقتة للحصانات المحلية إلى حق مكتسب يؤدي للاتكالية والتخلف، لذلك في مستوى الأداء والإنجاز في المرافق الصناعية. وبين أن السوق العربية المشتركة مطلب رئيسي للتعاون العربي، لأنها السبيل الواضح للرعاة والاستقرار في القرن القادم، وما إلى تحصيل العلاقات السياسية مثلما فعلت أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. وهذا ليس بالأمر المستحيل اليوم خصوصاً إذا أخذنا بمبدأ التدرج في التطويق.

طارق الحيد

بناء البنية الأساسية للعروة المهددة
بكل إنجاز المقروء النعوض

بالحق المستقل طرحت هذا الموضوع على عدد من أصحاب الرأي والمختصين في الشؤون الاقتصادية، الذين أجمعوا على أن إقامة هذه السوق أصبح مطلباً حيوياً واستراتيجياً لكافة الدول العربية، والمتعلقة للتضامن والوحدة لدره مصالح الدول العربية، ببهمة بعض الدول على الدول الأخرى اقتصادياً. السيد طارق عبد الرحمن المؤيد/ وزير الإعلام السابق في دولة البحرين/ طالب الدول العربية بضرورة أن تنطلق من معايير اقتصادية واقعية لإقامة هذه السوق بعيدة عن العواطف والمزاجيات السياسية، مشيراً إلى أن الرئيس الأمريكي الراحل جون كينيدي، عندما أراد دعوة دول أوروبا الغربية للتعاون الاقتصادي مع الولايات المتحدة، لم يخاطبهم بمنطق التنافس المشترك، والعواطف بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وإنما قال إن أي انتفاخ في الحركة التجارية سوف يكون له مردود إيجابي للجميع.

وقال في خطاب المشهور بمناسبة افتتاح «معرض كينيدي للمخبرات الاقتصادية» إن ارتفاع مستوى الماء في البحر سوف يرفع كل البواخر الموجودة في ذلك التهر. وقد تناسق مؤيد أوروبا تاريخاً حافلاً بالصدام والحروب، والتنافس الاقتصادي من أجل الرخاء المنشود، واليوم يسعى رعاياه أوروبا للعمل المشتركة، بعد أن كان هذا الطريق

منذ إنشاء الجامعة للعربية، تجمعت مشروع السوق العربية المشتركة حلاً يراود القادة العرب على أساس أنه سيمكن التنمية في العالم العربي. وفي ظل المستجدات الدولية الجديدة والتغيرات العالمية والإقليمية على المستوى الاقتصادي والاتجاه السائد في الخريطة العالمية نحو ما يعرف بالعولمة وازدياد التكتلات الاقتصادية، مما أدى إلى فتح المجال لنشر مبدأ حرية تدفق رؤوس الأموال بشكل انسيابي بين اقتصاد العالم المختلفة، تراجعت مكانة العالم العربي عن الركب العالمي كثيراً، لعدة أسباب أهمها الصراع العربي - الإسرائيلي، وهو ما أعاق من فرص إقامة سوق عربية مشتركة.

لقد أصبح مشروع السوق العربية المشتركة ضرورة حتمية لا مفر منها لإنقاذ المصالح الاقتصادية العربية، والانطلاق بالاقتصاد العربي إلى مواجهة التحديات الاقتصادية الدولية المتسارعة، إضافة إلى مواجهة ما يسمى بالسوق الشرق أوسطية.

وتدل المؤشرات العديدة على أنه لن يكون في استطاعة أي دولة عربية أن تحقق تقدماً اقتصادياً في عزل عن الدول الأخرى، وأن الدولة الضعيفة لا يمكن أن تحقق للتنمية بمفردها، فالتنمية الشاملة يمكن تحقيقها من خلال إقامة علاقات اقتصادية بين الدول العربية على أسس سليمة ولمصلحة جميع الأطراف. لذلك فإن إيجاد سياسة عربية تشجع على نجاح علاقات التبادل التجاري بين الدول العربية، والتغلب على المصلحة القطرية عن طريق تشاغل كل طرف جزئياً عن خصوصياته لصالح جميع الأطراف.

الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية

اسم كاتب المقال : أنور الخطيب

الموضوع الفرعي : لتوقف العربي : البدائل : السوق العربية المشتركة

رقم العدد : ٣

المصدر : (مجلة آفاق المستقبل

تاريخ الصدور : مارس ١٩٩٨

عبدالرحمن السحبياني

آتياء نظام جمركي موحد، وتحقيق التوافق العائلي والاقتصادي، صاهله بعاصماه في إنجاز المقصود

وقال إن السياسة الحالية للسوق الأوروبية المشتركة تتطلب مساهمة الدول المقتدرة في إنشاء الطرق والبنية الاقتصادية الأساسية في الدول الأقل قدرة من الفولسي الحالية ، لذلك ترى تمصاً كبيراً للانضمام للسوق من الدول التي كانت خارج المجموعة الأولى للسوق مثل أولندا والبرتغال.

ولمطمع السيد طارق المؤيد حديثه مؤكدة أن السوق العربية المشتركة قادمة لا محالة، ولكننا نتمنى أن يكون ذلك في أقرب فرصة، إلا أن العنصر الشعبي للوحدة الاقتصادية لا يكفي لإنضمامه دون الاستثمار في بناء البنية الأساسية، والقائمة بشبكات متطورة للنقل والمواصلات

لسيد عبدالرحمن بن محمد السحبياني / الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية بالقاهرة/ استهل حديثه بتعريف السوق المشتركة وفوائدها، مبيناً أن السوق شكل من أشكال التكامل والتجميع مقتهه مجموعة دول لتقنين العلاقات الاقتصادية فيما بينها، وأن الغرض الأساسي من إقامة السوق وتحويل تنمية اقتصادية متجانسة لدول المجموعة من جهة، وكمزج الفجوة التكنولوجية بين دول التكتل من ناحية أخرى، وأن الغرض الثاني، إلى جانب تظهير للدور التفاوضي لأعضاء السوق مع دول العالم، وتفتح الأسواق أمام منتجات دول السوق، وذلك باستغلال التزايا النسبية التي تتمتع بها دول المجموعة.

وأضاف أن لتباعد نظام جمركي موحد وتحقيق غرض التوافق في مجال السياسات الاقتصادية، لا يمثل إضافة جوهرية في.

وحدد على ضرورة بناء البنية الأساسية للسوق المشتركة من خلال شبكات حديثة للمواصلات بين الدول العربية. وهذا يتطلب تطوير خطوط الملاحة البحرية وخطوط النقل الجوي، بالإضافة إلى بناء شبكات المطور الحديثة العابرة للحدود، وتسهيل إجراءات العبور للبضائع المنقولة على الشاحنات وما يخص اللصوم والمواصلات الزراعية، لأنه إن تكون هناك أي قيمة لانتخابات التعاون التجاري بدون وسائل المواصلات بأسعار منافسة.

وأكد السيد المؤيد أن الاصطفاءات المتوفرة خبير خبائهم التبادل التجاري الحالي بين الدول العربية عند مقارنته بحجم التبادل بين بعض الدول العربية مع دول العالم الصناعية.

ولمحل واقع الحال بشأن بعض المنظمات العربية المتخصصة مثل منظمة التعاون الزراعي ومنظمة التعاون الصناعي لمثل خير دليل على أن القرار السياسي لا يمثل إلا البداية لأي عمل تعاوني جاد. وفي كثير من الأحيان يكون القرار غير المدعم هو نقطة النهاية كذلك.

وأشار إلى أن التعاون المطلوب لإقامة السوق العربية المشتركة لن يتم إلا إذا توفرت الرغبة التضامنية بحيث تقوم للدول الفينة بتقديم الحصة الأكبر لإقامة البنية الأساسية والمساهمة الفاعلة لمساندة الدول ذات الإمكانيات الأقل مستعرضاً ما قامت به إمارة أبوظبي من دعم كبير لميزانية الاتحاد، وما قدمه صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة شخصياً، والذي مثل السوق الحقيقي للنجاح الأسطوري لقيام دولة الإمارات العربية أول اقتصاد عربي ناجح من النواحي السياسية والاقتصادية. كما أن إعادة الوحدة للدولة الأممية في نهاية العقد الماضي (1989) لم يكن ممكناً لولا ما قامت به ألمانيا الغربية طوعاً من دعم مباشر للاقتصاد المنهار لألمانيا الشرقية. ذلك الدعم المالي الضخم الذي أصبح الركيزة الأساسية للاقتصاد الألماني الجديد.

تاريخ حركات للتكامل قنسيب، بل يتعدى ذلك بسمة مميزة تتمثل في إضباقة جوهرية وجديدة، وهي التخطيط المشترك للاستثمارات، ليس فقط في مجال الصناعة، وإنما كذلك في مجالات الزراعة وتربية الفاشية وتطوير هياكل الإنتاج.

واستقر في السيد السحبياني صيغ للتكامل لإقامة سوق مشتركة تجمع أي عدد من البلدان وهي:

منطقة تجارة تفضيلية في التجارة

وفيها يتم الاتفاق على تحرير سلع متفاعة يتفق عليها بين الدول، وقد حققت الدول العربية إنجازات بأأس بها في هذا المجال، بالتصديق على اتفاقية تسير التبادل التجاري وتنميتها واتفاقية تسهيل النقل بالعبور واتفاقية تسير التجارة، وقد أدت هذه الاتفاقيات إلى تحرير عدد مهم من التجارة العربية البنية ، فهناك 132 اتفاقية ثنائية بين الدول العربية أخرجت فيها كل دولة ما يهمنها من السلع التي تصدرها إلى الطرف الآخر، وبالمعكس- مما أدى إلى دعم منطقة تجارة تفضيلية عربية.

منطقة تجارة حرة

وهذه هي الحد الأدنى المقبول عالمياً دون مطالبة الدول الأخرى غير الأطراف بتطبيق حق الدولة الأولى بالرعاية، أي أن تستفيد تلك الدول الأخرى من الإعفاءات الجمركية والمطلوب هنا أن يكون هدف تحرير كل ، أو معظم ، السلع المنتجة في دول التكتل من الرسوم الجمركية والرسوم والقيود الأخرى ذات الأثر المعاكس.

اتحاد جمركي

الاتحاد الجمركي يضيف إلى تحرير التجارة أي منتجات دول التكتل، وما يضيفه: أولاً: تخفيض الرسوم الجمركية بين دول التكتل، تجاه العالم الخارجي، وهناك نس في اتفاقية تسير والتبعية التبادل التجاري العربية على توحيد الرسوم الجمركية، لكي علينا أن نتصور الوقت الملائم لذلك، حيث

الموضوع الرئيسى : السوق الشرق أوسطية

اسم كاتب المقال : أنور الخطيب

الموضوع الفرعى : الموقف العربي : البدائل : السوق العربية المشتركة رقم العدد : ٣

تاريخ الصدور : مارس ١٩٩٨

المصدر : (مجلة آفاق المستقبل

هو الحال في الاتحاد الأوروبي، والشكليات الاقتصادية الأخرى، ومن بين هذه المشكلات:

١- تشابه أنماط الإنتاج وارتباط معظم الدول العربية بالمراكز الصناعية الخارجية سواء من حيث تزويدها بالخدمات أو من حيث تصريف المنتجات لتلك المراكز في أسواق الدول العربية، وما ينتج عنه من نشوء مشاكل اقتصادية وقواعد إنتاج متعائلة في معظم الأقطار العربية، الأمر الذي قد يؤدي إلى تقليص قاعدة الإنتاج العربي القابل للتبادل بين الدول العربية وزيادة التنافس بين منتجاتها على حساب التكامل الطبيعي بين الموارد.

٢- اعتبارات السياسة قد تغلب على العلاقات والمصالح الاقتصادية بين الدول العربية، مما يعكس سلباً على استخدام وتطويع التكامل الطبيعي بين موارد الدول العربية لتحقيق النمو والتنمية، ويؤدي إلى صعوبة التنسيق والتكامل فيما بينها.

٣- قد تسعى أجهزة العمل العربي المشترك إلى انتهاج الأسلوب القوي في اتخاذ القرارات، كما كان يحدث في الماضي، وترجيح اعتبارات المعاملة في اتخاذ المواقف الجماعية العربية.

٤- الانتشار إلى المتابعة والمراقبة الفعالة لتطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك وتقديم نتائج على الصعيدين القطري والقومي، ولقد الدول العربية فوق أي محاولة لتطبيق الوضع حرصاً على الموقف التوافقي العام.

بدائل التعاون الاقتصادي بين الدول العربية:

إن تحرير التجارة الدولية وعملة الإنتاج، عظمت الاعتماد المتبادل وتطور التكنولوجيا والاتصالات والمعلومات التي تدمج العالم وتترك آثاراً أمتها الدول العربية، وإقامة منطقة التجارة العالمية، وما تفرضه على المجتمع الدولي من ناحية الأنشطة وضبطها للتنفيذ والمتابعة، كل هذا يفرض

بغض النظر عن وجود أو عدم وجود سوق مشتركة، أي أن سوق رأس المال أصبحت سوقاً دولية تتحدد بموجب قوى العرض والطلب دولياً، وحال منازع الاستمرار وتساؤل السيد السحيماني: هل تلام حكومات الدول العربية على أنها لم تدعم الدعوة إلى التكامل بالارادة السياسية؟ مشيراً إلى أن حكومات الدول العربية أرادت الغفغ على المعوقات بتحقيق للتكامل الاقتصادي فيما بينها بالإرادة السياسية فقط، وهذا غير ممكن أبداً، إذا كانت مختلف المؤسسات الاقتصادية بين اقتصاد حر واقتصاد موجه، ومنذ بداية الثمانينات نهجت غالبية الدول العربية منهج الإصلاح الاقتصادي والهيكلي والمالي إلى جانب الاستقرار التشريعي، وبالتالي حدث نوع من التنازل وظهرت الدعوات لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية التي دعا إليها مؤتمر القمة العربية في يونيو 1996 في القاهرة، والتي تجمعا قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية للفقود على حرية انتقال السلع بشكل متدرج، وإقرار البرنامج التنفيذي اعتباراً من أول يناير 1998 ولمدة عشر سنوات، وإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مع مراعاة الدول الأقل نمواً في إطار تطبيق الاتفاقية والبرنامج، مبيهاً أنه من المفترض عند انضمام دول في كتلة اقتصادية أن تقوم العضوية على أساس المساواة القانونية بين الأعضاء، إلا أنه في الواقع قد تنضم بعض الدول التي تعاني من تدني النمو، مما يؤدي إلى عدم التكافؤ الاقتصادي بين الأعضاء، ولهذا تم إقرار معاملة الشركاء الأقل نمواً معاملة تفضيلية خاصة حتى يمكن إدراجها في معظم خطوات التكامل، مما يؤدي بدوره إلى قيام كتلة بين شركاء أقوياء.

واستعرض السيد السحيماني المشكلات السياسية والاقتصادية التي قد تواجه إقامة مثل هذه السوق، مشيراً إلى أنه من الطبيعي أن توليه أي كتلة اقتصادية عدد من المشكلات السياسية والاقتصادية، كما

إن مستوى التنمية الذي بلغه كل بلد عربي بما يعكسه الدخل القومي للفرد يبرز التفاوت الكبير بين الدول العربية، فمن الدول العربية، أعضاء الجامعة العربية الـ (22) دول يعادل الدخل القومي للفرد فيها سائتي دولار ومنها دول دخل الفرد فيها يعادل أكثر من عشرين ألف دولار أمريكي. هذا التفاوت يبرز مدى الحاجة إلى الإبرادات الجمركية لبعض الدول، بغض النظر عن الاعتبارات الاقتصادية التي ينادي بها التكامل العربي

ثانياً: أن تعمل المنافذ الجمركية كأنها تتبع إدارة جمركية واحدة وتعمل الرسوم الجمركية الموحدة، ويتم تحديد حصيلة كل بلد من الرسوم الجمركية كل سنة محاسبية متفق عليها، ومن لم تمت تسوية في نهاية السنة المحاسبية لتتقسم حصيلة الرسوم الجمركية على ضوء حصه كل بلد طرف من الرسوم الجمركية حسب متوسط السنوات السابقة.

ثالثاً: يتم فتح الحدود بين الدول أعضاء الاتحاد الجمركي لجميع السلع، سواء كانت من الإنتاج المحلي (بغض النظر عن نسبة القيمة المضافة محلياً) أو كانت من الإنتاج الأجنبي، أي إزالة سيطرة إدارات الجمارك عبر الحدود بين الدول أعضاء الاتحاد الجمركي

السوق المشتركة:

تضيق إلى منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي، حرية انتقال الأموال وعوامل الإنتاج بما فيها القوى العاملة. ولأننا نتصور فتح الحدود بين الدول العربية في هذه المراحل فكمذا ذكرت من قبل أن الدخل القومي للفرد يتفاوت تفاوتاً شامساً بين الدول العربية، من 200 دولار للفرد سنوياً إلى 20000 دولار للفرد سنوياً. والدول المستقلة للمعالة هي الدول قليلة الكثافة سكانية، بينما الدول العربية المصدرة للمعالة هي الدول ذات الكثافة السكانية العالية

أساً ما يخص الاستثمارات، فقد حلت إشكالاتاً بمفتح الاستثمارات دولياً وأصبحت قوى الجذب هي المؤثر الأوا،

الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية
الموضوع الفرعي : الموقف العربي : البدائل: السوق العربية المشتركة : رقم العدد : ٣
المصدر : (مجلة) آفاق المستقبل
تاريخ الصدور : مارس ١٩٩٨

• الأولى: أن تلتمص حصتها في الأسواق المستهدفة دول أخرى مثل الصين والهند.

• الثانية: أن تقوّل الأسباب التي أدت إلى قيام استثمارات في المنسوجات لدى بعض الدول العربية للاستفادة من حصصها في تلك الأسواق المفيدة، فنتفني أنشطتها.

وقال السيد عبدالرحمن السحبياني إن هناك أكثر من 135 اتفاقية ثنائية بين الدول العربية منها التجارية الصرفة، ومنها ما يتضمن تحرير التجارة، وخاصة أن «الجات» تستثني من حق الدولة الأولى بالرعاية فقط

الفاكتلات، ويحدث أيا ما يهدف إلى قيام منطقة تجارة حرة، ويستثنى كل من الكويت ومصر وليبيا، فإن الدول العربية الأخرى الأعضاء في الجات وعددها (6) لم تنضم إلى «جات» إلا أثناء أو بعد

استكمال جات 1994، والاتفاقيات الثنائية العربية عدا البعض منها، لا تهدف إلى تحقيق منطقة تجارة حرة، وبالتالي فهي موضع تساؤل، ومنطقة التجارة الحرة العربية 96،

تجهز لأعضائها التكامل فيما بينهم، بما سبق البرنامج الزمني المتفق عليه، وهي تستطيع تبادل منافع الاتفاقيات الثنائية في نطاق التكامل العربي، لكن في هذا الصدد

وفق GATT يجب على الدول العربية الالتزام بتنفيذ منطقة التجارة الحرة. أما على الصعيد العربي فإن المتغيرات جعلت الدول العربية أقدر على تحقيق التكامل عربياً ومنها:

الإصلاحات الاقتصادية والتقنية والمالية والتقوية وإفراح المجال أمام القطاع الخاص، مما ساعدها على تحقيق قدر لا

يأس به من الكفاءة في مختلف المجالات، وإزالة العديد من العوائق التي كانت تعرقل الجهود العربية المشتركة، واعتمادها على

الرسوم الجمركية في الإيرادات الحكومية وتغيير أسعار صرف العملات وقابلية التحويل النقدي وتسوية المدفوعات وتيسير الأسعار وشفاية الأسواق وتيسير مناح الاستثمار.

وأشار إلى أن المجموعة الأوروبية عندما

(GATT) بدأت منذ عام 1947 فإن جولة أورغواي التي بدأت عام 1986 وانتهت باتفاقيات مراكش في إبريل 1994 تختلف بشكل جذري من حيث عدد أعضائها، ومن حيث الأنشطة والسلع التي تغطيها إلى جانب ضيبتها للتخفيف والمتابعة بواسطة منظمة التجارة العالمية.

والدول العربية منها أعضاء في المنظمة الدولية حالياً ومنها من يفاوض على الانضمام، وليس هناك أي خلاف على أنها جميعها مستصحب أعضاء والجميع سيحال من آثار نتائج جولة أورغواي.

وبين السيد السحبياني أن اعتبار الدول العربية مستورد صاف للمنتجات الزراعية ونتيجة لمنع الدول المنتجة من دعم منتجاتها الزراعية، فإن الأسعار ترتفع، وعلى الأقل في المدى القصير تزداد قيمة

فاتورة الاستيراد الحصري من المنتجات الزراعية التي كانت مدعومة، أما على

المدى المتوسط والطويل، فإنه بالعمل الجاد يمكن تحويل تلك السلبية إلى إيجابية إذ كان العالم العربي، وحتى قبل عشرين سنة يشكو من أن المنتجات الزراعية المدعومة التي تغرق الأسواق وقفت حجب

عثرة أمام استغلال إمكاناته الإنتاجية. وتساءل: هل هذه الحجة تنقضي؟ مبيّناً أن الواردات المدعومة من المصدر تعد من القدرية على الإنتاج والتصدير بشفاية وأسعار السوق، إذ إن الدعم يشوه هيكل

الأسعار والتكاليف ويؤدي إلى المنافسة غير المتكافئة، لكن الدول العربية بدون تحقيق الاستقرار المنشود وتهئية مناح الاستثمار المالي، وانفتاح بعضها على بعض تجارباً

سقط قدرتها على الحركة محدودة. وقال: إن وزراء تجارة العالم مغفلو الدول الأعضاء (WTO) أعلنوا في ديسمبر من

عام 1996 أنهم سيمهلون على الإسراع بإزالة العوائق أمام صادرات الدول النامية من المنسوجات. وهذا الموضوع كان مجال جدل بين الدول الصناعية والدول النامية، وبإطلاق حرية دخول الأسواق، ربما تنضرب

بعض الدول العربية من ناحيتين.

على الدول العربية أن تتكفل للاستفادة من منافع الاتفاقيات الثنائية في نطاق التكامل العربي والالتزام بتنفيذ منطقة التجارة الحرة، وهذا مطلب عربي أكدّه ملوك وروّساء الدول العربية في قمة 23 يونيو 1996، كما أن المؤتمر السادس لرجال الأعمال والمستثمرين العرب (وهو أكبر تجمع اقتصادي عربي دوري يهدف كل سنتين في إحدى المقاصم العربية) أوصى بإقامة منطقة التجارة الحرة العربية باعتبارها المشروع الملان لبناء التكامل العربي.

المتغيرات المالية والعربية والتكامل الاقتصادي العربي،

استعرض السيد السحبياني أهم ما يمكن أن تمكسه المتغيرات المالية والعربية على التكامل الاقتصادي العربي والاندماج مع العالم:

على الصعيد المالي،

• العولمة: إن تحرير التجارة الدولية

وعولمة الإنتاج عززت الاعتماد المتبادل، والدول النامية التي كانت تحاول أن تنتج لإحلال محل الواردات أصبحت تورد

اقتصادياً، وتوجهت إلى الإنتاج نحو التصدير، ولم يعد تحقيق الميزة في الإنتاج يعتمد على الوحدة الإنتاجية المقلقة، إنما

انتقل إلى حساب التكاليف لمختلف مراحل الإنتاج ومكونات المنتج، مثال على ذلك، الأجزاء التي يعتمد إنتاجها على البحث

والتطوير والإبداع تحتفظ بها البلدان المتقدمة بما يحافظ على كفاءتها وأسوارها. والمكونات كثيفة العمالة تبحث عن الموقع

وأثر العمالة الأديمة منخفضة الأجر، والمكونات التي تعتمد بشكل أكبر على الطاقة تبحث عن المكان الذي تتوفر فيه الطاقة بأسعار مناسبة وهكذا.

وأشار إلى أن انفتاح العالم أطلق حركة انتقال السلع والأنشطة الاقتصادية، لأنه يعطي حرية متزايدة لحركة التدفقات المالية والاستثمارات دون اعتبار للحدود الموضوعية.

• رغم أن الاتفاقية العامة حول التجارة

الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية

الموضوع الفرعي : الموقف العربي : البدائل: السوق العربية المشتركة رقم العدد : ٣

المصدر : (مجلة آفاق المستقبل تاريخ الصدور : مارس ١٩٩٨

الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية

الموضوع الفرعي : الموقف العربي : البدائل: السوق العربية المشتركة رقم العدد : ٣

المصدر : (مجلة آفاق المستقبل تاريخ الصدور : مارس ١٩٩٨

لحق في استثناء بعض سلعها بإعفااتها من الرسوم، ومن ثم طلبت جميع الدول الأعضاء تطبيق هذا الاستثناء على كم كبير من سلعها، إضافة إلى الأسباب السياسية والاقتصادية والتاريخية التي حالت دون قيام هذه السوق المصغرة بشكل فعال حتى الآن. ومن أبرزها صعوبة انتقال السلع بسبب القيود الجمركية والإدارية، إضافة إلى أن معظم السلع المنتجة يمكن الحصول عليها من خارج هذه الدول، وربما بسعر أقل.

واستعرض مدير عام جمارك دبي بعض المؤشرات الإيجابية التي من شأنها إخراج هذا المشروع إلى حيز الوجود في الوقت الحاضر ومن أبرزها:

الموافقة على إقامة «منطقة التجارة العربية الحرة»، حيث اتخذت القمة العربية التي عقدت في يونيو عام 1996 بالقاهرة قراراً اقتصادياً بإقامة هذه المنطقة، كما وافق وزراء الاقتصاد والتجارة العرب في اجتماعهم الذي عقد بالقاهرة، وترأسته دولة الإمارات العربية المتحدة في فبراير 1997 على قيام هذه المنطقة، على أن يكون تطبيقها اعتباراً من يناير 1998 ويتم إنجازها خلال عشر سنوات من هذا التاريخ، بحيث يتم تخفيض الرسوم الجمركية بشكل متدرج بنسبة 10% سنوياً، وبالتالي نجد أن القمة العربية السياسية قد اتخذت القرار الاقتصادي المعبر عن الإرادة السياسية للدول العربية.

كما أن الندوة العربية حول التجارة والاستثمار «التي عقدت بالقاهرة في مايو 1997 وشارك فيها رجال الأعمال وخبراء الاقتصاد وكذلك المنظمات الاقتصادية، قامت بوضع آليات تنفيذية للإسراع بإقامة «منطقة التجارة العربية الحرة»

وكان د. معتمد سليمان، مدير إدارة الاستثمار والتجارة بجامعة الدول العربية، قد صرح أن الأمانة العامة بالجامعة تقوم حالياً بإعداد «قواعد معلومات» حول

بدأت عام 1958 اعتمدت على التجارة في تحريك نموها الاقتصادي، وكانت تجارتها البنينية آنذاك حوالي 40% وهي في عام 1996 تزيد عن 60%. بينما تراوحت التجارة البنينية في الدول العربية في الخمسينيات بين 2% و4% من تجارتها مع العالم، وفي السنوات الأخيرة تراوحت بين 8% و10% وتشير الإحصائيات إلى أن الصادرات العربية البنينية تجاوزت 12 مليار دولار أمريكي، ورغم أنها نسبة متدنية في حدود 8% فقط من إجمالي صادراتها، إلا أن المقارنة بالأرقام تخفي مكونات الصادرات العربية من النفط والمواد الأولية الأخرى، وإن أكثر من 20% من المنتجات المصنعة المصدرة عربياً و30% من الصادرات الزراعية تتجه إلى البلدان العربية. وبالتالي، فإن مقولة أن هناك الإنتاج العربية هزلة ومتواضعة، وعدم وجود سلع كافية يمكن تبادلها، في طريقها إلى الزوال. فالتجارة العربية البنينية نمت في المتوسط منذ عام

1985 بقدر أكبر من نمو التجارة الخارجية العربية بصفة عامة 6% مقابل 4%. وأضاف أن وجود المؤسسات المالية العربية ودورها المتزايد في تمويل الصادرات وضمانها، مثل صندوق النقد العربي والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، والصندوق العربي للإسراع الاقتصادي والاجتماعي يساعد على تحقيق التكامل العربي المنشود.

كما أن توفر المعلومات من مصادر عربية وأخرى دولية، خاصة شبكة الإنترنت (Internet) غير الوضع السابق الذي كان يتم بضعف تدفق المعلومات التجارية التي كانت حاجياً أمام محاولات التكامل العربي

الدكتور عبيد بوست

إنهاء مناطق حرة ثنائية حرية، خطوة في الاتجاه الصحيح.

الدكتور عبيد صقر بوست/مدير عام دائرة الجمارك في دبي/ أكد أن قرار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الصادر عام 1964 الذي دعا إلى إنشاء سوق عربية مشتركة تناول أربعة مبادئ للقيام السوق، وهي تحقيق حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال، وتحقيق حرية تبادل السلع والمنتجات أو تحقيق حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة الأنشطة الاقتصادية وتحقيق حرية تجارة الترانزيت، حيث انضمت إلى السوق في ذلك الوقت سبع دول عربية فقط هي مصر، والأردن، وسوريا، والعراق، ولبنان، واليمن وموريتانيا. وقد قامت هذه الدول باتخاذ عدة قرارات لتفعيل السوق، ولكنها لم ترق لمستوى طموحات إنشاء السوق بصورة متكاملة.

وأضاف الدكتور بوست أن قرار إنشاء السوق ظهرت به عدة أوجه وصور متما، عدم توحيد التعريفات الجمركية في مواجهة العالم الخارجي، كما أعطى القرار للدول الأعضاء

الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية

الموضوع الفرعي : الموقف العربي : البدائل: السوق العربية المشتركة رقم العدد : ٣

تاريخ الصدور : مارس ١٩٩٨

المصدر : (مجلة آفاق المستقبل

الأخيرة مبدأ الإصلاح الاقتصادي وكثير منها استكمل البنية التحتية، لاسيما إنشاء البنى التحتية التي كانت آخرها بورصة الدوحة، وسحبها بورصة الإمارات وقبوضتها بضعاء، والأمر يتطلب أيضاً الإقحام عكس المبدأ من الخطى الجادة للإصلاح الاقتصادي، في الوقت ذاته فإن الدول العربية كافة خطاها بالسعي لتقريب مؤشراتها الاقتصادية، خصوصاً فيما يتعلق بمعدلات النمو وعجز الموازنات وعجز ميزان المدفوعات ونسبة الدين والظهور المفروضة على التجارة البينية العربية وتجارتها الخارجية، كذلك تطوير وتعديل القوانين الاقتصادية، وبحث خاصة قوانين الاستثمارات التي تتفق مع التطورات الاقتصادية الدولية والإقليمية، خصوصاً أن السوق العربية حالياً لا تهتبط سوى ١٠% من إجمالي حركة رأس المال بالأسواق العالمية الناشئة، وبالتالي فإن تعديل القوانين سيجعل على رفع جميع القيود الجمركية والإدارية والكمية، والتي ستؤدي بدورها إلى تطوير الأسواق المالية العربية وتشجيع القطاع الخاص للقيام بدور أكبر في النشاط الاقتصادي، الذي لن يقتصر على التبادل السلمي فقط إنما يمتد إلى مجالات السياحة والخدمات والتعليم، الأمر الذي سيساهم في جذب الاستثمارات الخارجية، خاصة الاستثمارات العربية المهاجرة للاستثمار في الوطن العربي (النهوض بالتنمية) حيث تتوفر فرص الاستثمار الواعدة كتطبيق برامج الخصخصة والتفكير على الصناعات الإنتاجية، إضافة إلى الصناعات الاستهلاكية وتشجيع البحث العلمي لدراسة تكنولوجيات خاصة به، والعمل على جذب الاستثمارات من الخارج، والقيام بوضع خطط للتنمية الخمسية.

وأضاف الدكتور بوسن أنه لن يتم إنجاز هذه السوق ما لم تتوفر الزوايا الصادقة،

المشارك وقواعد منشأ السلع العربية، كما تعقد اجتماعات تنسيقية للمدراء العاملين بالجمارك، واجتماعات للجنة المفاوضات التجارية لوضع برنامج عملي لإلغاء القيود الإدارية وغير الجمركية تمهيداً لإقامة «منطقة التجارة العربية الحرة».

وأضاف أنه مما يشجع على إقامة هذه المنطقة الشاملة لجميع الدول العربية أنه في الآونة الأخيرة تم إنشاء مناطق حرة ثنائية بين مصر من جهة وكل من الأردن والمغرب وسوريا ولبنان وتونس، وأخيراً اليمن، من جهة أخرى، حيث ستكون هذه المناطق الحرة الثنائية بلا شك نواة ودعماً كبيراً للبدء في إنشاء «منطقة التجارة العربية الحرة».

كما أن قيام «منطقة التجارة العربية الحرة» التي ستطبق مع بداية العام الحالي 1998 ستكون النواة الحقيقية والانطلاق الصحيحة والدافع القوي لقيام السوق العربية المشتركة التي تحتضن جميع الدول العربية.

وقال إن وجود مؤسسات وهيئات عربية سيكون لها الدور الفعال في إنجاح السوق العربية المشتركة، بعملها في تيسير التبادل التجاري وتوفير المعلومات، عربية كانت أم دولية مثل: صندوق النقد العربي، وبرنامج تمويل التجارة العربية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والذي قرر محافظوه أخيراً دعم القطاع الخاص مباشرة بدءاً بمبلغ 500 مليون دولار) ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، المؤسسة العربية للاتصالات، وباقي منظمات جامعة الدول العربية، وكذلك المنظمات الإقليمية مثل منظمة الخليج للاستشارات الصناعية وغيرها.

وبين أنه ومن خلال منظمات الجامعة شهدت مسيرة العمل العربي المشترك توقيع أكثر من 12 اتفاقية اقتصادية منها اتفاقية لندن الاقتصادية، اتفاقية الدفاع العربي

المشارك عام 1950، اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية عام 1957، اتفاقية السوق العربية المشتركة عام 1964، اتفاقية الترانزيت، اتفاقية تيسير التبادل التجاري بين الدول العربية، واتفاقية حرية انتقال رؤوس الأموال العربية وغيرها تساعد على تنشيط بيع الأسلحة بين الدول العربية وكذلك تبادل المعلومات والخبرات.

ويرى الدكتور عبيد بوسن أن ظهور كتلتان اقتصادية عملاقة وما تبع ذلك من انتشار مبدأ العولمة، الأمر الذي حتم علينا أن نأخذ ما يجري حولنا، لأن ظهور هذه الكتلتين في السنوات الأخيرة التي تبلغ الآن ما يزيد عن 75 كتلتاً على مستوى العالم، أكثر من نصفها قام أثناء أو بعد جولة المفاوضات الأخيرة في أوجواي (جاءت 1994) منها: تجمع الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، دول أوروبا الموحدة، دول أمريكا اللاتينية، دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) تجمع ريودي جانيرو، تجمع دول المحيط الهندي وغيرها، وآخر شيء يعد له من الآن هو إنشاء منطقة التجارة الحرة بين كل من الولايات المتحدة وأوروبا بحلول عام 2010 ذلك، مما يحتم على العرب ضرورة للتفكير بكل جدية في تكاملهم الاقتصادي متمثلاً في السوق العربية المشتركة، وخاصة أنهم يمتلكون مقومات نجاحها من وحدة اللغة والدين والأرض والسياسات والتقاليد والقيم والموقع الاستراتيجي الذي يربط بين قارات العالم القديم، إضافة إلى أن مساحة العالم العربي حالياً حوالي 14 مليون كيلو متر مربع أي تعادل 10% تقريبا من مساحة العالم، ويبلغ عدد سكانه ما يقرب من 255 مليون نسمة، ذلك يمثل سوقاً كبيراً واعداً والمعروف أن أي كتلة اقتصادية تفتقر قوة تفاوضية أكبر مع باقي التكتلات، في عالم أصبح يطلق عليه الآن «عالم التكتلات».

إن معظم الدول العربية تبنت في الآونة

الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية
الموضوع الفرعي : الموقف العربي : البدائل: السوق العربية المشتركة رقم العدد : ٣
المصدر : (مجلة آفاق المستقبل تاريخ الصدور : مارس ١٩٩٨

د. فاطمة الشامسي

توجه العالم العربي نحو الاقتصاد أولاً بدلاً من الأيديولوجية، سليماً إلى إقامة السوق العربية المشتركة

(Free Trade Areas) وهي تتضمن إزالة الحواجز الجمركية أمام انتقال السلع بين الدول المعنية والمرحلة الثانية هي إقامة اتحاد جمركي (Customs Union) وهذه تضيف إلى سابقتها تبني سياسة جمركية موحدة إزاء العالم الخارجي من قبل الدول الناطقة في هذا الاتحاد والمرحلة الثالثة هي قيام السوق المشتركة (Common Market) وهذه تتضمن بالإضافة إلى ما سبق تحرير انتقال كافة عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء وتشجيع التخصص وتنسيق السياسات باتجاه التكامل، وهنا يتم الانتقال إلى المرحلة الرابعة، وهي قيام الاتحاد الاقتصادي (Economic Union) وتتميز هذه المرحلة بمزيد من التناغم والتنسيق والتعاون بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية أيضاً، وفي المرحلة الخامسة تعمل الدول الأعضاء على قيام الاتحاد الوطني الأعلى (Super National Union) ويتولى هذا الاتحاد تنسيق جميع السياسات الاقتصادية والاجتماعية والمالية والتفدية بين الدول الأعضاء ومع أن التكامل والتنسيق والتعاون الإقليمي يحتاج إلى مقومات سياسية وثقافية واجتماعية متشابهة فإن المقومات الاقتصادية تظل هي العامل الرئيسي.

وأشارت إلى أنه في عام 1962 تم توقيع اتفاقية الوحدة العربية، وفي عام 1964 تم الإعلان عن قيام السوق العربية المشتركة، وتضم خمس دول هي: مصر والأردن والعراق وسوريا والكويت. وقد بقيت هذه السوق حياً على ورق لأسباب عديدة أبرزها:

١- الاعتماد على العالم الخارجي تجارياً، إذ إن معظم الدول العربية تستهلك ما تنتجه العالم الخارجي وينبغي أن تستهلك 90% من صادراتها إلى الخارج، وتزعم تزايد التجارة البينية. في السنوات الأخيرة، فإن الصادرات البينية لم تتجاوز ما نسبته 10.5% والواردات لم تزد على 9% خلال الفترة من 1990 إلى 1995 (راجع الجدول)

الدكتورة فاطمة سعيد الشامسي/قسم الاقتصاد بكلية الإدارة والاقتصاد بجامعة الإمارات العربية المتحدة أكدت أن السوق العربية المشتركة هي حاجة قومية يقدر في هذا السياق إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية راعية مؤتمرات القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) أعلنت أن ضالة للتجارة البينية وفرص الاستثمارات بين الدول العربية التي لم تزد على نسبة 5% من الناتج المحلي لهذه الدول، يفرض وجود إطار أوسع يشمل «إسرائيل» ودولاً أخرى غير عربية، لتشكيل كتلة اقتصادية يمكن للعالم أن يتعامل معها اقتصادياً، ويعتني أحراراً غياب السوق العربية المشتركة يصبح مبرراً وعذراً مقبولاً لإدخال كيبانات أخرى غير عربية في النسيج الاقتصادي للمنطقة ومنح هذه كيبانات مواقع مميزة.

الافتقار إلى التنسيق والتعاون والتكامل الاقتصادي يعتبران من الأدوات الأساسية في التنمية. وقد تباهت الأراء حول الأثر الذي يمكن للتنسيق من خلاله، والسبب أن هذا التنسيق يفرض بدوره تغييرات اقتصادية وسياسية واجتماعية على المستويين المحلي والعالمي، وقد يتم تجديد لمس صريح للفرامل العديدة من سياسات التنسيق الاقتصادي، وكل هذه الصعوبات له خصائصه ومبرراته ومقالباته أبسط هذه الصعوبات المرحلة الأولى من مراحل تنسيق السياسات الاقتصادية لا تكون من خلال إنشاء مناطق التجارة الحرة

وعدم تغليب المصلحة القطرية على المصلحة العامة. والعنصر الأهم في وقتنا الحاضر يتمثل في توفير الإرادة السياسية العربية، مشيراً إلى أن الدعوة الحالية التي يتبنها بعض القادة العرب، وكبار المسؤولين من وزراء ومجالس شعبية تشكل مطلباً عاماً باتجاه توفير الغطاء السياسي والبدعي لإنجاز السوق باتخاذ القرار السياسي.

ودعا إلى ضرورة توجيه دعوة لعقد قمة اقتصادية عربية للدول المقنعة بفكرة السوق العربية المشتركة والمستعدة للبدء فوراً في اتخاذ خطوات جادة لتحقيقها وطالب بأن تكون دول إعلان دمشق الذوات الحقيقية التي تدعم السوق العربية للتناغم الواضح بين دولها الثنائي، وهي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إضافة إلى مصر وسوريا، وخاصة أنه سبق لهذه الدول وضع خطط اقتصادية بالغة الأهمية نظراً لما تتمتع به من إمكانيات تساعد على تحقيق التكامل فيما بينها.

وأشار إلى وضوح ومنطوق دعوة وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في اجتماع دول إعلان دمشق إلى تكوين لجنة خبراء من مصر وسوريا، لدراسة النظم والإجراءات التي أثبتت في تجربة دول مجلس التعاون للوصول إلى نظم متقاربة، وقد أعطى وزراء خارجية دول إعلان دمشق مهلة لهذه النظم الأساسية اللازمة لإقامة سوق عربية مشتركة تشمل كافة الأطراف العربية.

وأكد أن سبل نجاح السوق العربية المشتركة متوافرة بدرجة أكبر من نجاح ما يسمى بالسوق الشرق أوسطية، التي يكتنفها الكثير من المعضلات والتعقيدات السياسية.

تاريخ الصدور : مارس ١٩٩٨

●-الأوضاع الاقتصادية السائدة في عالم اليوم لم تعد تشكل حوافز كبيرة لدعم رؤوس

-110-

الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية

الموضوع الفرعي : الموقف العربي : البعثات : السوق العربية المشتركة رقم العدد : ١٠٦٣٦

المصدر : السياسة الكويتية تاريخ الصدور : ١٩٩٨/٧/٥

السوق العربية المشتركة وتحديات العولمة

بقلم : د. عبد الحليم محمد مصطفى *

العربية لتنمية الثروة الحيوانية (١٩٧٧)، كما تترتب جهود العمل العربي المشترك في خلق عدة مؤسسات عملية لها مكنتها العالمية ومسلمتها العربية للخدمة فضلا عن تساعدها ليعطي دول إفريقيا وآسيا وهي الصندوق العربي للأمن الاقتصادي والاجتماعي والصندوق الكويتي للتنمية والصندوق الكويتي للتنمية، الصندوق العربي للأمن الاقتصادي في إفريقيا وقد قففت هذه الصانين مروض للدول العربية تزيد عن ٣ مليار دولار أمريكي في عقدي السبعينيات والثمانينيات كما تترتب هذه الجهود على إنشاء مجموعة من المشروعات العربية المشتركة مثل بعضها نخبات كبيرة وأخرى كان البعض الآخر قد تعثر لأسباب سياسية أو اقتصادية تدفع إلى عدم توفير مقومات البنية الأساسية والاقتصادية.

كما سبق وتضمن أن العمل الاقتصادي العربي المشترك يمتلك رصيد من الممارسات التي يمكن أن تعمل كروافد تدفع في السوق العربية المشتركة وتنشط التجارة البينية العربية لتتلاقى ملامسات عدة في دفع عجلة النمو الاقتصادي في الدول العربية والتجاوز الإجماع الاقتصادي العربية التي تمكن تخفيض معدلات التباين التجاري العربي إلى نحو برنامج ما بين ١٠/٨ - ١٠/٨ في المئة من إجمالي التجارة الدولية العربية مقابل ٥٠ في المئة مع أوروبا هذا وقد بلغ إجمالي الصادرات غير النفطية من دول العربية نحو ٢٢ بليون دولار في عام ١٩٩٥ وهو رقم يقل عن إجمالي مبيعات دولة واحدة مثل فنلندا في ذات العام (١٩٩٥) بليون دولار والتي يبلغ عدد سكانها ٥,١ مليون نسمة كما بلغ إجمالي الصادرات التجارية بها فيها الصادرات النفطية ١٩٩ بليون دولار في عام ١٩٩٥ وهو يمثل ٢,٨ في المئة من إجمالي الصادرات العالمية في ذلك العام ولم يتجاوز معدل النمو السنوي للصادرات العربية عن ١,٥ في المئة سنويا خلال الفترة (١٩٩٠ - ١٩٩٥) وما قبل كثيرا عن المتوسط الذي سجلته الدول النامية كمجموعة والذي بلغ ١٠ في المئة ويترجم حجم الأمول العربية المستثمرة الخارج بنحو ٨٠٠ بليون دولار (أعدت أمانة التقديرات لها) وهو رقم يوفّر معدلات الاستثمار الخارجي لأي منطقة أخرى من العالم ملقها كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (بمعدل الاستثمار من دول مجلس التعاون الخليجي تمثل هذه الاستثمارات) وعلى الرغم من أن بعض الدول العربية تعاني عجزا في مؤزلاتها العامة وصلاتها خلال السنوات الماضية فإن البعض الآخر قطع شوطا في تصحيح المسار الاقتصادي بما يواكب التحولات العالمية، وتحقق نتائج إيجابية في تخفيض معدلات التضخم والبطالة وتهيأت فرص الاستثمار في مجالات الزراعة والصناعة والسائبة مما يفتح آفاق الاستثمارات العربية على التوازن في المنطقة العربية واسيما وأن المشروعات التي عرضت في مؤتمر القاهرة الاقتصادي في نوفمبر ١٩٩٦ أوضحت جدوى استمرار في معظم المجالات التي جلب الاستثمار في مجال النفط والغاز للقطعة العربية في كثير من المنطقة الاقتصادية والتنمية في مصر، وبنين، والربيع، واليمن وغيرها.

وسوف يتيح توطين الاستثمارات العربية وتوظيفها في مجالات الاستثمار للتحته زيادة لطفة الانتاجية واستغلال التغيرات العالمية في تدوير دورة التكتلات السبعية والتنمية وفقا للمفاهيم والتغيرات الدولية بما يتيح للأصناف العربية مزيدا من الاندماج في الاقتصاد العالمي وريادة القوة التنافسية الاقتصادية العربية في غزو الأسواق العالمية من جهة وتزويد قطاع التجارة البينية العربية من جهة أخرى وهو الأمر الذي يمكن دعمه عن طريق الجهود العربية المشتركة التي تكبر من خلال القطاع الخاص على الدول (من فاعلة الاستثمارين بل القوة الاقتصادية العربية تشكل حصنا مدينا لحماية الأمن السياسي والاقتصادي للدول العربية قائمة من منطلق أن عالم اليوم تخضع فيه العرب من خلال أسواق والصادرات وبالأخص الاقتصادية لا بد من الحفاظ والموازاة وقد حثفت دول جنوب شرق آسيا وأفريقيا واللاتينية، وأوروبا الشرقية في التناول من التوجهات السياسية إلى تلك الدوافع الاقتصادية والتي لم يعد بعض الدول العربية تفتقد عن الدلائل بما ضمن فكره الحالي في هذا المضمار.

إن التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم في الوقت الراهن تفرض واقعا مختلفا تماما عن تلك التغيرات التي شهدت ميادى الحديث عن السوق العربية المشتركة والتي ترجع إلى قرار مجلس الوحدة الاقتصادية العربي في عام ١٩٦٤ والذي تصادرت عوامل هيكلية على عدم فاعلية الحائيل التي اتخذت في سبيل إدارته خلافا عن غياب الاجرة والمواساة القادرة على تحمل تبعات التنفيذ ومن الساعات الرئيسية للدول التي يمر بها العالم اليوم حياة نظام عالمي جديد يتميز بتدوير وتكامل أسواق السلع والخدمات ورأس المال، وقد أدت التطورات التي تحدث في الصناعات كثلاث الكبرى وهي الكمبيوتر والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في إحداث ثورة جديدة في ربط العالم كله وتوصيله إلى مفاصله على بقية الكونية الصغيرة، كما ساهمت شبكة الانترنت وقنوات التلفزيون الفضائية، وغيرها من وسائل الاتصال الآتري في إعادة صياغة سلوكيات الجيل الجديد من الشباب على امتداد العالم، ويرى البعض في العولمة بأنها شكل من أشكال التحولات التي تقدم مصالح الدول الكبرى والشركات المتعددة التي ألقت اليد تحريم خيوط الدول الضعيفة من الاستغلال مما تستمتع به من مزيدا من تفاسير ومهماتها اختفاء الرأسمال للنظام الجديد وما ينطوي عليه من إيجابيات وسلبات فإن العولمة أصبحت حقيقة واقعة، حيث يجد أن ٩٠ في المئة من دول العالم أصبحت تحت مظلة منظمة التجارة العالمية وتقوم بتحرير اقتصادها وفتح أسواقها للعالم أمام حركة وتدفق رأس المال على أسس تجارية، وقد تحققت أعلى معدلات النمو في الدول التي نحدث في تحقيق كثر من الاندماج في الاقتصاد العالمي، كما أن الدول التي تدار أن تبقى خارج النظام العالمي الجديد تستمد نفسها خارج دائرة التقدم وسيدعم اقتصادها التدهور والافتقار إلى من دخل الدول العربية المستثمرات المستقل والاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال مشاركة فاعلة في للتغيرات السياسية والاقتصادية والتفنية المرتبطة به هو تطور القاعدة الاقتصادية العربية وتحقيق الاندماج والنمو ودخل العالم الاقتصادي محورا رئيسيا في حركة الحياة للأفراد والمؤسسات في عصر الاندماج الاقتصادي العالمي باعتباره تطور هيكلي ولازمة للعولمة. ومن هنا تتجسد خطوات جادة نحو حياة السوق العربية المشتركة، وقيل منافع الفرز السياسي في الوطن العربي في معالجة التحولات الصاعدة للعولمة باعتبارها اختيارا لامتياز ع. وأر سياسات لتدوير والإصلاح الاقتصادي مستقر وبمضرورة الاضواء تحت مظلة تكتل اقتصادي عربي يحقق التناغم المشتركة والتفاهل بين الدول العربية، وإن يخطو القطاع العربي نحو تدعيم فرص الاستثمار في أكثر من ثلثة وثلاثين الترويجي الذي يضمن حقوق الاستثمارين بما يعمل على الاندماج على نحو دواء السوق العربية المشتركة بمفهوم وواقع العالم الجديدة نتيجة للتدوير المتسارعة التي لتتبع للتكتلات العولمة منذرة إلى التلاحق بين التكتلات.

السوق العربية المشتركة: الضرورة، والامكانية.

تتطلب دعوة رئيسي حسي مبارك في ثمان السنين العربية المشتركة من الواقع الحالي الجديد كمزورة وسدقة استحداث التكتلات والتدوير الاقتصادي العربي الذي يقوم على ثلاثة مرجعية وممارسات تطبيقية أسرت عن وجود كينافس تنهية يمكن لاساتذتها إليها والاعتماد بها وإعانة هيكلتها وتوظيفها لأداء وتنشيط السوق العربية المشتركة، ومن أهم هذه المؤسسات صندوق نقد عربي الذي نشأ في عام ١٩٨٧ برأس مال قدره ٢٥٠ مليون دينار عربي حسابي تم زيادته إلى ٣٢٦ مليون دينار عربي حسابي في عام ١٩٩٤ بفرص تقديم التسهيلات مخصصة وقصيرة الأجل للدول الأعضاء ١٠ دولة، للتسليم في تمويل أعضائها في مؤازرة مدمجتها. وتقدم اللجنة الفنية لادارة الثروة النفطية والصرفية في الدول الأعضاء والتدوير بين السياسات المالية والقدرة لتحقيق التكتل الاقتصادي العالمي كما تشهد الشركات العربية للاستثمار والبنوك العربية لضمان الاستثمار. وفي مجال الزراعة والأمن الغذائي نشطت عدة كليات عربية من بعضها المركز العربي لدراسات المناطق الحارة (١٩٧١)، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية ١٩٧٢ والجمعية العربية للاستثمار والأمن الزراعي (١٩٧١)، وشركة

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	عبد العظيم محمد
الموضوع الفرعى :	الموقف العربى : البدائل: السوق العربية المشتركة	رقم العدد :	١٠٦٣٦
المصدر :	السياسة الكويتية	تاريخ الصدور :	١٩٩٨/٧/٥

● برنامج تمويل التجارة العربية كقوة لدعم السوق العربية المشتركة.
لنشأ برنامج تمويل للتجارة العربية عام ١٩٨٩ بهدف توفير التسهيلات التجارية بين الدول العربية بما يعزز للتجارة الدينية العربية والقدرات الإنتاجية والتنظيمية المستندة للمدر العربي وذلك من خلال تقديم خطوط ائتمان متكلفة مناسبة.
كما يسعى البرنامج الى توفير المعلومات للمصدريين والمستوردين، والامكانات الكفنية في الأسواق وحرص وتطويرها والاستفسار منها ويبلغ رأس مال برنامج تمويل التجارة العربية للبنية للصرح به ٥٠٠ مليون دولار اميركي تسلم فيه ٢٤ مؤسسة عربية تتبع ثلاث جهات هي مؤسسات التمويل العربية المشتركة للصندوق العربي، والبنوك العالمية وال مصرفية الدولية الأجنبية وللشركة، اتحاد المصارف العربية الفرنسية U. B. A. F٨. وقد قرر مجلس ادارة البرنامج في مارس ١٩٩١ تكوين احتياطي طوارئ غير قابل للتوزيع على ان يتم ايفاء التمويل لهذا الاحتياطي عندما وصل رصيده الى ٢٥ في المئة من رأس مال البرنامج. وتقتصر الاستفادة من مورد البرنامج على المصدريين والمستوردين من الدول العربية في السلع القابلة لاعادة التمويل من قبل البرنامج وهي السلع ذات النشأ العربي التي يتم اقتناؤها او تصنيعها في دول عربية من مواد أولية وعناصر إنتاج أخرى ناشئة فيها أو في أي دولة عربية أخرى أو لنا بلغت القيمة لضمانة اليها في الدول العربية الأثرى المعنية ١٠ في المئة أو أكثر، وقد بلغ عدد الوكالات الوطنية للتمتع لدى البرنامج ٥٢ وكالة موزعة بين ١٨ دولة عربية حتى نهاية عام ١٩٩٥ وقد تم كتمويل خلال عام ١٩٩٥ لتمديد مشروع التعاون بين برنامج تمويل التجارة العربية والبرنامج الانمائي للأمم المتحدة UNDP لفترة ثلاث سنوات يتم خلالها تنفيذ المرحلة الأخيرة من بناء شبكة معلومات التجارة العربية على المستوى الاقليمي للدول العربية بصورة متكاملة.

علما بأنه تم خلال عام ١٩٩٥ تنفيذ خطة استراتيجية مسرعة Accelerated Plan تهدف الى ربط المركز المؤسسي للشبكة مع عدد محدود من نقاط الارتباط الخفظة في الدول العربية تكوّن لديها للتطلبات الفنية، والمساومات التقنية المطلوبة للربط. وتضم كل من البنك للصير للتنمية المصارف، والبنوك التجارية الإيمانية، ومركز النهوض بالمصارف التونسية، وبنوك تجارة وصناعة دبي، ومجلس البحرين للترويج والتسويق، ومصرف لاعتماد اللبناني، وذلك في إطار بث المعلومات للمستثمرين في كل من مصر، والأردن، وتونس، ومملكة الامارات العربية للتحديد، والبحرين، ولبنان، ويتوقع تضخم بقيمة الدول العربية الى الشبكة بما يمكنها من اقامة خدمتها للمتعاملين بالتجارة في جميع الدول العربية. وقد نقلت ادارة البرنامج ندوات تعريفية وزيارات ميدانية لبعض الدول العربية لهذا الغرض.

قوة دفع العربية نحو السوق المشتركة .

ان القرارات التي اتخذها مؤتمر لقمة العربية في يونيو ١٩٩٦ بشأن السوق العربية المشتركة وتيسير التبادل التجاري العربي، وكذلك ترجمة هذه القرارات الى واقع من خلال التوجهات الخداجة لدول اعلان دمشق مصر، وسورية، وبنول مجلس التعاون الخليجي في هذا الشأن والتي تجلّت في قرارات وزراء الخارجية في اجتماعهم الأخير في الاناكسية في يونيو ٩٧ بشأن السوق المشتركة ومنطقة التجارة الحرة لدول الاعلان واعتبار الباب مفتوحاً أمام جميع الدول العربية، انما يعكس قوة الدفع العربي وبنديميكية التشارك التي تتطلبها مخرجات الأدبيات العالمية. ومن هذه الخصلة للعمل العربي المشترك: مكانك جهود للجان العليا المشتركة في إطار العلاقات الثنائية بين بعض الدول العربية، رئاسة ملوك وروساء الدول العربية أو روساء لوزارات أو من دبوب عنهم والتي تساهم في تدعيم وتنشيط الاستثمار المشترك والتبادل التجاري، يمكن اعادة صياغة وهيكلية التوجهات العربية للسوق العربية المشتركة في إطار النظام المالي الجديد باعتبار ان القوية والمتكامل الاقليمي يكملان بعضهما البعض وان اول خطوة جادة في هذا الاتجاه هي التعاون العربي في بناء هذا السوق على أسس وصية تستفيد من التجارب السابقة ومن مبررات مقبلة ان التعاون الاقتصادي وحده هو الكفيل لدول ايحاء تشكل اقتصادي عربي ذو وزن ونفوذ سياسي على السطاح العالمي، بتوجيه الدول العربية ان تحتل مكانها اللائق ضمن التحولات العالمية الجديدة.

☆ الاستثمار الاقتصادي في الهيئة العامة لتكوين الزراعة وقوة السمكية وهندسة الاقتصاد الزراعي بجامعة القاهرة - فرع الغروب

الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية

الموضوع الفرعي : الموقف العربي : البدائل : السوق العربية المشتركة : رقم المصدد : ٢٣٦٣

المصدر : العالم اليوم تاريخ الصدور : ١٩٩٨/١١/٣

10 ركائز لإقامة سوق عربية مشتركة

□ كتيب - مينا جميل :

في ظل الاتهام الأمريكي بنمر إقامة التكتلات الاقتصادية، يبرز تساؤل مهم أين يقع الوطن العربي من هذه التكتلات وهل مستشيع الدول العربية القبول والتناصع مع هذه الكيانات الاقتصادية الكبرى؟ وحول تجربة السوق الأوروبية المشتركة وكيف يمكن الاستفادة منها لإقامة سوق عربية على نفس النسق ظهرت مؤخرا دراسة الدكتور راجح خنيسي الشيخ استاذ التاريخ الحديث والمعلم ومعيد معهد الدراسات الاسيوية بجامعة الزقازيق بعنوان "السوق العربية المشتركة في ضوء تجربة السوق الأوروبية المشتركة".

في البداية تؤكد الدراسة على أن إنشاء السوق الأوروبية المشتركة لها تأثيرها على النظام الاتفيي العربي، فمن التذرع الاستراتيجي يشكل الانضمام العربي منطقة الجناح الجنوبي الأوروبية العربية وله معها صلاتك تجارية وتاريخية مسندة، ومن الزاوية الاقتصادية فإن أوروبا الغربية على فكر شريك تجاري واقتصادي لبلدان العربي، وبين الانضمام رويك متوقعة جله بعضها من خلال السياسة التنموية للجامعة ومن خلال الحوار العربي الأوروبي، والحوار الأوروبي والغربي. وتنبية لهذه التفاعلات كلها فإن التكتلة الكلية للجامعة الأوروبية الاقتصادية وسياسيا لابد وأن يكون لها انعكاساتها للجهة والاستراتيجية السياسية والاقتصادية على النظام العربي.

وتشير الدراسة إلى أنه لا داعي للبه من حيث بدأت تجربة السوق الأوروبية المشتركة التي مضى على انضمامها واحد وأربعين سنة من 1957 إلى 1997، وذلك أن التناصع الحالي يدعو إلى التكتل والانضمام إلى المصالح الاقتصادية والفكرية والميدانية بين الاطراف الخلقية والاطراف العربية دخلت خضوعا متقدما على طريق.

وتتمرض الدراسة لمجموعة من الركائز التي يمكن الاستفادة منها لوضع خطوات إقامة سوق عربية مشتركة هذه الركائز هي :

أولا : وجود البترول كمصدر حاسم في التناصع الاقتصادي العربي حاليا ومستقبلا سواء بالتصدير للاطراف العربية المستجدة للبترول - والتي كرت ما عرف بمنطقة الدول العربية المنتجة والمصدرة للبترول - أو بالتصدير للاطراف الأخرى غير المنتجة لإنتاج أو لتتبع كميات غير تجارية حيث تستفيد تلك الاطراف الأخيرة من البترول في صور مكونات وتحويلات المصطنع

في الاطراف البترولية- والتجارة والسياسة والاستثمارات البترولية ومزايا الاطراف العربية حتى في مجال البترول في صلاجة إلى مزيد من التناصع حتى نصل إلى التكتل الذي هو أساس إقامة سوق عربية مشتركة.

ثانيا : انخفاض أسعار البترول في الثمانينات من القرن العشرين كسر بالولف الثاني للاطراف العربية سواء للتكتلة البترولية أو غير المنتجة ومن ثم كان عليها جميعا لفتح سياسة مالية تتناصع هذا التنصي في الموارد، بالتصناعات محدودة استثنائية في مجالات الصناعة والزراعة والتجارة وغيرها في إطار من التكتل العربي كذا : الاستثمارات العربية ومبرتها في الدول

الاجنبية بسبب عدم قدرة الطاقا الاستيعابية للاطراف البترولية على امتصاص الأموال العربية للتزايمة والطلب لكافة لنتاج الهالب للاستثمارات العربية في الاطراف العربية.

ثالثا : ازدياد وضو الضخ للبلد العربي في البترول والغاز وفي الزاوية والصناعة وغيرها يتناصع التكتل مع الاطراف العربية ذوما بينها لتصرف هذه للتجارات للتزايمة من طريق وضع سياسة تكتلية تساعد على سهولة التناصع مع الاطراف الاقتصادية بين الاطراف العربية.

خامسا : الاستفادة من التغيرات العربية مع الدول الاجنبية - اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية، الهند كرويا الجنوبية، وغيرها في محاولة لتفعيل للتجارات العربية أولا

ثانيا : السلع الاجنبية، والتناصع العربي على السلع والمنتجات العربية الاقتصادية بحيث يتم تعادلا في السوق العربية بمصر متناصع بعضها كالتنصع بعضها مع الدول الاجنبية أسوة بما قطع السوق الأوروبية المشتركة.

سادسا : تطوير ودعم دور صندوق النقد العربي لإتراض الاطراف العربية للصناعة لإقامة مبروعات استثمارية بدون شروط محطة كالتنصع وأرضا صندوق النقد الدولي ولكن من طريق خلة متناصع عليها في صلاجة الأراضى وفي المبروعات الاستثمارية بما يتناصع تكرر السلع التي تتجهها اطار عربية بوفرة وما يساعد على التناصع في للتجارات.

سابعها : تطوير عمل المؤسسة العربية لضمان الاستثمار التي تستهدف توفير الضمان للمستثمرين والمصنوع العربي وتضعيف انتقال دوس الأموال العربية فيما بين الاطراف العربية في إطار خطة تستهدف إقامة سوق عربية مشتركة.

ثامنا : تطوير عمل مؤسسات التنمية العربية الطورية والإقليمية بحيث تزيد نسبة ما تقدمه للاطراف العربية من 35% التي تقدمها جنوبيا للاطراف العربية للصناعة المبروعة مع تكميل المبروعات الأخرى للاطراف الأخرى لأن التكتل العربي له الأولوية من هذه المؤسسات التنموية العربية.

تاسعا : التجارة العربية البينية في حاجة إلى مزيد من الانضمام لأنها مازالت ضئيلة وتعكس في شكلها انتمائها لأية إمكانات أو احتمالات حقيقيية للتزايمة والتطور في اتجاه قدر مقبول من التعارف أو التناصع التجاري بين الاطراف العربية.

إن ضعف التناصع التجاري بين الدول العربية يعكس حقيقة موضوعية لا يمكن إنكارها أو التناصع من شأنها، من ذرها أن الاطراف العربية تتناصع تكاملها لفرادي مع السوق الرأسمالية الدولية، وإنما جريسة على هذا التناصع كاستراتيجيتها بعيدة المدى تتناصع مصالح نظم الحكم ومراكز لتناصع لقرار فيها.

عاشرا : التركيز على الوحدة الثقافية العربية التي تربط بين أبناء الاطراف العربية للعرب جميعا تتكلمون لغة واحدة هي اللغة العربية ومطم سكان الاطراف العربية يهتدون بالدين الاسلامي والعربي، جميعا عاشوا وحكموا تاريخية واحدة، ولهم عادات وتقاليد متشابهة، لهذا هذه العوامل توجد ولا تفرق، ويمكن الاستناد إليها في تحقيق السوق العربية المشتركة.

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	نبيل كحلة
الموضوع الفرعى :	الموقف العربى : البدائل : السوق العربية المشتركة و رقم العدد :	٨٠	
المصدر :	كراسات استراتيجة	تاريخ الصدور :	١٩٩٩

السوق المشتركة : المفهوم

أولاً: مفهوم السوق المشتركة

تقوم السوق المشتركة على ثلاثة أركان رئيسية ، هى : حرية انتقال السلع والمنتجات ، وحرية انتقال رؤوس الأموال ، وحرية انتقال الأشخاص .

وبالإضافة الى ما تقدم تتضمن الاتفاقية القواعد التنظيمية لمجموعة من السياسات المشتركة يعتبر انتهاجها فى المجال الاقتصادى فى المراحل المختلفة أمراً تهرده إعتبارات ازالة الحواجز على انتقال السلع ورؤوس الأموال والأفراد تدريجياً بين الدول الأعضاء .

١. حرية انتقال السلع والمنتجات بين الدول الأعضاء

يعتبر إلغاء الضرائب الجمركية المفروضة على تبادل السلع والمنتجات بين الدول الأعضاء من الدعامات الرئيسية للسوق المشتركة . ويأتى فى مقدمة المزايا التى من المتوقع أن تترتب على إلغاء الضرائب الجمركية بين الدول الأعضاء على النحو المتقدم ، توسيع اطار المعاملات فى نطاق السوق، وزيادة حجم الطلب على منتجات هذه الدول .

وتتضمن اتفاقيات السوق المشتركة عادة التزام الدول الأعضاء بتحديد فترة زمنية معقولة (قد تصل الى عشر سنوات) ، يتم خلالها إلغاء الضرائب الجمركية بالتدريج، حتى تتجنب المخاطر التى من الممكن أن تترتب على إلغاء هذه الضرائب دفعة واحدة أو خلال فترة قصيرة . (١)

بيد أن إلغاء الضرائب الجمركية على تبادل السلع والمنتجات بين الدول الأعضاء لا يكفل فى حد ذاته إطلاق حرية تبادل هذه المنتجات ، خاصة اذا ما فرضت بعض هذه الدول قيوداً كمية على صادرات بقية أو بعض الدول الأعضاء إليها نظراً لما لهذه القيود الكمية من آثار انكماشية على تبادل المنتجات فيما بين هذه الدول تفوق آثار فرض الضرائب الجمركية عليها .

على أن النجاح فى بلوغ الهدف يتوقف - ضمن اعتبارات أخرى - على قدرة بنیان التجارة الخارجية لهذه الدول على التوسع فى اتجاه السوق ، مع تحقيق قدر من النمو فى تجارتها الخارجية بصفة عامة .

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	نبيل كحالة
الموضوع الفرعى :	الموقف العربى : البدائل: السوق العربية المشتركة رقم العدد :	٨٠	
المصدر :	كراسات استراتيجية	تاريخ الصدور :	١٩٩٩

٢. تحرير انتقال رؤوس الأموال من العقبات

لسنا بحاجة الى تأكيد حقيقة وجود تفاوت شاسع بين نصيب مختلف ذل العالم من الموارد المالية وما بلغته من درجات التقدم الفنى ، مما أدى الى خلق وضع تفضيز فيه رؤوس الأموال لدى بعض الدول عن احتياجات الاستثمار فيها (وتدخل فى تصنيف مجموعة الدول الغنية) ، فى ذات الوقت الذى تعاني فيه دول أخرى من عجز فى الموارد المالية يمنعه من استغلال فرص الاستثمار المتاحة لديها (وتدخل فى تصنيف مجموعة الدول النامية والأقل غوا) . ومن ثم فقد انعكست الظاهرة السابقة على طبيعة التحركات الدولية لرؤوس الأموال ، واتجاهها من مجموعة الدول الأولى الى الدول الثانية .

وهكذا يساعد إلغاء القيود على تحركات رؤوس الأموال فى نطاق السوق مع توفير الضمانات الضرورية فى هذا الشأن على توفير المناخ الاستثمارى المواتى لتنشيط حركة رؤوس الأموال بين الدول ، الأمر الذى يؤدى - فى نطاق السوق - الى رفع انتاجية رأس المال واستغلال موارد الثروة المعطلة وفتح أفاق جديدة للعمل أمام الكفاءات والخبرات الوطنية والاسراع بمعدلات النمو وزيادة الدخل ورفع مستوى المعيشة فى الدول الأعضاء . إلا ان ازالة القيود على تحركات رؤوس الأموال بين دول السوق المشتركة يستلزم منطقياً بالتبعية إلغاء القيود على المدفوعات الجارية الخاصة بتحويل ارباح المشروعات والاستثمارات التى ساهمت رؤوس الأموال فى إقامتها .

٣. تقرير حرية انتقال الأفراد واليد العاملة بين الدول الأعضاء

إن تقرير حرية انتقال الأشخاص - وهى إحدى دعائم السوق المشتركة - تكثفه فى التطبيق صعوبات متعددة ، مما يلزم إخضاعه لقيود تنظيمية من قبل الدول المعنية ، من ذلك :
- ضرورة التوافق بين كفاءة العمال وخبراتهم واحتياجات المشروعات القائمة أو المزمع انشاؤها فى الدول المتجهين اليها بما يسد عجزاً قائماً أو مؤكناً حدوثه فى الأيدي العاملة ؛
- كفالة حق العمل وممارسة النشاط الاقتصادى وحق التملك للعمال فى الدولة الملتحقين اليها مع إرساء القواعد التنظيمية لذلك .

وهكذا يتطلب تقرير حرية انتقال الأشخاص بين دول السوق المشتركة إدخال تعديلات على التشريعات القائمة فى هذه الدول ، وذلك بهدف تحقيق قدر من التنسيق بين تشريعات العمل والضمان الاجتماعى فى الدول الأعضاء . بما يكفل حقوق العمال عند انتقالهم من دولة الى أخرى.

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	نبيل كحالة
الموضوع الفرعى :	الموقف العربي : البدائل : السوق العربية المشتركة رقم العدد :	٨٠	
المصدر :	كراسات استراتيجة	تاريخ الصدور :	١٩٩٩

٤. تنسيق بعض جوانب السياسة الاقتصادية والمالية

يبد أنه يتعين على الدول الأعضاء فى السوق المشتركة - بعد إقرار حرية انتقال السلع ورؤوس الأموال واليد العاملة - الاستمرار فى تطبيق سياسات وضعت قبل ارتباطها بهذه الالتزامات . ومن ثم يصبح تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية اجرا . مكملًا للأركان الرئيسية الثلاثة للسوق المشتركة السابق تناولها بقدر من التفصيل : تنسيق النظم الضريبية : وتنظيم قواعد المدفوعات الجارية والعلاقات التجارية : وتنسيق السياسات الانتاجية للدول الأعضاء .

والى جانب تنسيق السياسات الانتاجية بين الدول الأعضاء فى السوق المشتركة على النحو المتقدم، هناك مشروعات تقوم دول السوق بالاتفاق على تنفيذها بصورة مشتركة ، من ذلك المشروعات التى تحتاج الى رؤوس أموال كبيرة لا تتوافر لدولة بمفردها ، أو تكون ذات طابع دولى أو إقليمى ولا تقتصر فائدها على دولة واحدة من دول السوق، مثل شركات الملاحة والنقل البحرى، أو شركات الطيران أو الصناعات الحربية أو مد خطوط سكك حديدية وخطوط البترول والغاز الطبيعى بين الدول الأعضاء والى العالم الخارجى .

على ان التنسيق على النحو المتقدم لا يمكن ان يتحقق دون توفر قاعدة عريضة للمعلومات عن الانتاج الفعلى والطاقت الانتاجية المتوفرة للصناعات القائمة فى الدول الأعضاء ، أو المشروعات الزراعية والصناعية المزمع إنشاؤها ، وكذلك حجم العمالة وتخصصاتها فى كل دولة ومقدار الفائض أو العجز بالمقارنة بالاحتياجات الفعلية الخ .

٥. إقامة هيئات مستقلة تتولى إدارة أعمال السوق

ثمة مبادئ رئيسية تمهد الخطوط العريضة لتكوين هذه الهيئات وطريقة عملها :

١. تمثيل جميع الدول الأعضاء فى هذه الهيئات ؛
 ٢. قد تتساوى الدول فى نصيبها من الأصوات أو عدد ممثلها فى بعض هذه الهيئات، أو قد تتفاوت القوة التصويتية للدولة فى هيئات أخرى بتفاوت قوتها الاقتصادية أو مقدار الناتج القومى الاجمالى لديها ، أو ما الى ذلك من معايير ومؤشرات ؛
 ٣. لهذه الهيئات شخصية مستقلة عن حكومات الدول الأعضاء المثلة فيها .
- كما تنص الاتفاقية عادة على إنشاء مجموعة من اللجان الفرعية المتخصصة وإقرار آليات للعمل ، تحال إليها الموضوعات أو الأمور الفنية التى تحتاج الى دراسة ، من ذلك سياسة الانتاج الزراعى والصناعى أو التجارة الخارجية ، أو ما يتعلق بالسياسات النقدية والمالية فى نطاق السوق وهى مسائل متعددة ومتشعبة. (٧)

الموضوع الرئيسى : السوق الشرق أوسطية
 اسم كاتب المقال : سليمان المنزرى
 الموضوع الفرعى : الموقف العربى : البدائل: السوق العربية المشتركة : رقم العدد :
 المصـدر : (كتاب) السوق العربية المشتركة ٠٠٠ تاريخ الصدور : ١٩٩٩

تجربة المشروعات العربية المشتركة ودورها فى التكامل الاقتصادى

١. الخلفية التاريخية:

مع بداية إنشاء المجلس الاقتصادى العربى فى مطلع الخمسينيات، وخلال انعقاد دورته الأولى، كانت المشروعات العربية المشتركة مطروحة على جدول أعماله كإحدى صيغ التعاون الاقتصادى بين الدول العربية، وقد كان منها مقترحات إنشاء شركة عربية للطيران، وشركة حرية للنقل البحرى، وشركة البوتاس لاستغلال أملاح البحر الميت فى الأردن، ومؤسسة حرية للإغناء الاقتصادى، وقد تعثر قيام تلك المشروعات لأسباب تتعلق بالتمويل بالدرجة الأولى.

وفى مرحلة تالية من السبعينيات أريد من إنشاء المشروعات العربية المشتركة أن تكون مدخلا لتحقيق التكامل الاقتصادى بين الدول العربية، بعد توافر التمويل وتحقيق الفائض المالى النفطى، وذلك فى الفترة التى أعقبت التصحيح الجزئى لأسعار النفط بعد حرب رمضان ١٩٧٣م وتراكم الأرصدة العربية، التى أثارت حفيظة الدول الصناعية الغربية التى أوعزت لجبراء المؤسسات المالية الدولية، بالدعوة إلى إعادة تدوير الفائض المالية العربية وضخها فى شرلين الاقتصاد الرأسمالى وتحميلها مسئولية الأزمة التى شهدتها الاقتصاد العالمى آنذاك نتيجة لارتفاع أسعار الطاقة. وكان لهذه المؤسسات ما أردت، حيث بدأ توظيف تلك الفائض فى أسواق المال الدولية (اليوروماركت) فى صور عديدة منها شهادات الإيداع الدولية والأوراق المالية (أسهم وسندات فى البورصات المالية.. الخ) وكانت الحجة التى ساقها الغرب ومؤسساته المالية هى أن الطاقة الاستيعابية للاقتصاديات العربية، وخاصة دول النفط الخليجية ضيقة ولا تستطيع امتصاص هذا الفائض المالى وإنفاقه واستثماره داخليا. وقد حاولت الدول العربية النفطية أن تتدفع عدداً من الوسائل والقنوات لتوظيف هذا المال فى الدول العربية، وكان من بين تلك الوسائل إنشاء الشركات العربية المشتركة، وإنشاء صناديق التنمية القطرية والقومية، وتقديم القروض والمعونات الميسرة للدول المصدقة وخاصة فى أفريقيا. فما هو تعريف المشروع المشترك الذى أصبح أحد صيغ التعاون الاستثمارى بين البلدان العربية؟

الموضوع الرئيسى : السوق الشرق أوسطية
 اسم كاتب المقال : سليمان المنرى
 الموضوع الفرعى : الموقف العربى : البدائل : السوق العربية المشتركة رقم العدد :
 المصدر : (كتاب) السوق العربية المشتركة ٥٥٠ تاريخ الصدور : ١٩٩٩

٢. ماهو المشروع المشترك

يلاحظ أن مفهوم المشروع المشترك يشمل كل صور المشاركات التى تقام على أساس المشاركة برأسمال وتؤدى إلى تكوين كيانات ذاتية والتى تقام على أساس المشاركة التعاقدية التى لا ترقى إلى مرتبة المشاركة فى رأس المال، وتسمى لعلاقات تعاقدية مع الأطراف المعنية بهدف تحقيق أهداف اقتصادية^(١). أما عناصر المشروع المشترك فهي تعدد الأطراف المشاركة فيه، وإن يشترك كل طرف فى المشروع المشترك بأى عنصر من عناصر الإنتاج اللازمة لقيام المشروع بالنشاط الاقتصادى الذى أنشئ من أجله. إذن فالمشروعات العربية المشتركة هي تلك المشروعات التى تشترك فى إقامتها أطراف عربية فى بلدين عربيين أو أكثر. سواء كانت هذه الأطراف مؤسسات قطاع عام أم مختلط أو خدمى أو غيره، والتى تستهدف القيام بنشاط إنتاجى أو تجارى أو مالى أو خدمى من شأنه أن يحقق منافع اقتصادية لأقطار عربية ويعزز التشابك والتلاحم بين اقتصادات هذه الأقطار. كما قلنا فإن مدخل للمشروعات العربية المشتركة أريد به زيادة القدرة الإنتاجية العربية وخلق سوق عربية واسعة، وتعزيز التخصص وتسهيل انسياب رؤوس الأموال بين البلدان العربية. ذلك أن مبررات المشروعات العربية المشتركة تعود إلى ميزتين تتسم بهما هذه المشروعات وهما^(٢):

١ - أنها وسيلة لتحقيق نوع من التكامل الجزئى لخمس لإجزاء من الاقتصاد القومى مما يجعل قبول البلدان العربية لها أسهل وأيسر من قبولها للسياسات التكاملية الأكثر شمولاً مثل الاتحاد الجمركى أو السوق المشتركة والتى تتطلب تنازل الدول عن قدر من سيادتها.

٢ - أنها صيغة مرنه تحقق مصالح كل الأطراف المعنية بها، فهناك الملكية المشتركة والمساهمة فى الإشراف والإدارة. وكانت صيغة المشروعات المشتركة أكثر قبولا لدى الحكومات والأفراد وأفضل الصيغ توفيراً للإمكانات تماون القطاع الخاص مع القطاع العام، وقد أولت مؤسسات العمل العربى المشترك وخاصة للجلس الاقتصادى والاجتماعى والصندوق العربى للإعفاء الاقتصادى والاجتماعى ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول اهتماماً خاصاً بالترويج لإنشاء المشروعات العربية المشتركة.

الموضوع الرئيسى : السوق الشرق أوسطية اسم كاتب المقال : سليمان المنفى
الموضوع الفرعى : الموقف العربى : البدائل: السوق العربية المشتركة رقم العدد :
المصدر : (كتاب) السوق العربية المشتركة ٥٥٠ تاريخ الصدور : ١٩٩٩

٢. واقع المشروعات العربية المشتركة:

من خلال الدراسة التى أعدها الجهاز الاقتصادى لجامعة الدول العربية بالتعاون مع منظمة الأقطار العربية المصدرة البترول (الأوبك) فى منتصف الثمانينات، اتضح أن عدد هذه المشروعات بلغ ٨٣٠ مشروعاً وأن إجمالى رؤوس أموالها سواء منها العربية المشتركة والعربية الدولية المشتركة للقائمة داخل الوطن العربى وخارجه بلغ فى بداية عام ١٩٨٦م جوالى ٣٥,٧ مليار دولار أمريكى، تمثل فى أغلبها رؤوس الأموال المدفوعة لهذه المشروعات. كما يظهر أن المشروعات العربية المشتركة (العربية العربية) تتصدر قائمة المشروعات المشتركة من الناحية المالية، إذ تمثل رؤوس أموالها ٥٩,٨٪ من إجمالى رؤوس أموال المشروعات العربية المشتركة والعربية الدولية المشتركة معاً، فقد بلغ عدد المشروعات العربية المشتركة ٣٩١ مشروعاً بلغ مجموعها ٤٣٣٩ مشروعاً بلغ مجموع رأسمالها ١٤,٣ مليار دولار. ويلاحظ بالنسبة إلى التوزيع الجغرافى لهذه المشروعات أن ثمة اختلالاً واضحاً فى التوزيع فى إطار البلدان العربية والدول الأجنبية على حد سواء. بدليل تركز المشروعات المعنية فى دول البحر على الصعيدين العربى والأجنبى وانخفاض نصيب دول البحر منها، الأمر الذى يؤكد اهتمام الأطراف المساهمة فى هذه المشروعات بتوظيفها فى المراكز المالية المهمة عربياً ودولياً حيث تتوفر الهياكل الأساسية والخدمات المتطورة. أما التوزيع الهيكلى للمشروعات العربية المشتركة فقد أبرزت دراسة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية أن قطاع التمويل (المصارف والتأمين والاستثمار) يحتل المرتبة الأولى من حيث المساهمة العددية والرأسمالية فى المشروعات العربية المشتركة حيث يساهم فى ٣٤,٩٪ من إجمالى عدد هذه المشروعات تليها مشروعات الصناعة التحويلية التى تحتل المرتبة الثانية إذ تبلغ نسبتها ٢٤٪ من الناحية العددية، بينما تمثل رؤوس أموالها ٢١,٣٪ من إجمالى الأموال المستثمرة فى هذه المشروعات. أما قطاع النقل والمواصلات فيمثل المرتبة الثالثة من ناحية المساهمة الرأسمالية إذ تبلغ نسبة رؤوس أمواله ١٩٪ من إجمالى الأموال المستثمرة، وتمثل الزراعة المرتبة الرابعة حيث تبلغ نسبة مساهمتها ٩,٨٪ تليها الصناعة الاستخراجية ٨,١٪ فالبناء والتشييد ٣,١٪ والفنادق والسياحة ٢,٨٪ والخدمات ١,١٪

الموضوع الرئيسى : السوق الشرق أوسطية اسم كاتب المقال : سليمان المنبرى
الموضوع الفرعى : الموقف العربى : البدائل: السوق العربية المشتركة رقم العدد :
المصدر : (كتاب) السوق العربية المشتركة ٥٥٥ تاريخ الصدور : ١٩٩٩

جلول رقم (١)
بيان بأعداد المشروعات العربية المشتركة والعربية.
الدولية المشتركة ورؤوس الأموال

المشروعات المشتركة	العدد	رأس المال (بآلاف الدولارات)
المشروعات العربية المشتركة	٣٩١	٢١٣٧٩٩٦٨
المشروعات العربية الدولية المشتركة	٤٣٩	١٤٣٤٧٩٤٣
الإجمالى	٨٣٠	٣٥٧٢٧٩١١

المصدر : جامعة الدول العربية ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبرول. دليل
المشروعات العربية المشتركة ١٩٨٥ م.

جلول رقم (٢)
التوزيع الجغرافى للمشروعات العربية المشتركة

المنطقة	حصتها من الناحية العددية (نسبة مئوية)	حصتها من الناحية الرأسمالية (نسبة مئوية)
دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	٣٨,٦	٥٩,٥
بلاد المشرق	٢٣,٣	٩,٥
دول وادى النيل	٢٨,١	١٥,٤
بلدان المغرب العربى	٨,٨	١٣,٥
باقى البلدان العربية	١,٢	٢,١
للمجموع	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠

- المصدر السابق

الموضوع الرئيسى : السوق الشرق أوسطية اسم كاتب المقال : سليمان المنترى
الموضوع الفرعى : الموقف العربى : البدائل: السوق العربية المشتركة رقم العدد :
المصدر : (كتاب) السوق العربية المشتركة ٥٥٠ تاريخ الصدور : ١٩٩٩

٤. تقييم دور المشروعات العربية المشتركة،

ويلاحظ، فى محاولة لتقييم دور المشروعات العربية المشتركة، أن المشاركة فيها اقتصرت أساساً على التمويل، وهذا جعل الخطوة التكاملية التى تجسدت بقيام المشروعات ضيقة الأفق جداً. ومن ناحية أخرى، فإن قيام المشروعات العربية المشتركة قد اتم بالمعشوائية فى الغالب. إذ لم تنطلق فكرة تأسيس المشروعات، ومن ثم إقامتها من تصور عام ومنظم للعلاقات الأفقية أو الجغرافية والعمودية المتصلة بمراحل الإنتاج الواجب إحداثها بين القطاعات والاقتصادات العربية من أجل تسريع التنمية فى جانبها الفقرى والقومى. أى لم توضع أية استراتيجية اقتصادية لتنظيم العمل الاقتصادى العربى المشترك وتحكم بالتالى انتقاء المشروعات الواجب إقامتها فى إطار منطق هذه الخطوة، وترتب على هذا أن توزيع الموارد البشرية والمالية بين الحاجات الاقتصادية القومية، وكذلك توزيع المشروعات جغرافياً ظل عشوائياً تحكمه ظروف وموجبات عابرة ليس لها نظام أولويات واضح منبثق عن الاستراتيجية والخطوة^(١).

فى ضوء ذلك لابد أن تؤمن فاعلية المشروعات والمؤسسات العربية المشتركة المواصفات التالية:

- ١ - أن تؤدى إلى عملية تنمية حقيقية تزيد من الطاقات الإنتاجية العربية.
- ٢ - أن تؤدى إلى زيادة الترابط والتفاعل المضموى بين الاقتصادات - أى إلى ما هو أكثر من المبادلات.
- ٣ - أن تأتى فى إطار تصور عام من شكل التنمية التكاملية المستهدف إقامتها بين الدول العربية.

٥. معايير اختيار المشروعات العربية المشتركة،

من المفروض منهجياً أن يرتبط اختيار المشروعات العربية المشتركة بمسألة أولوية الأهداف المشتركة للدول العربية، وهذا يتطلب^(٢).

- ١ - وجود استراتيجية اقتصادية موحدة فى إطار توفير متطلبات التنمية العربية القائمة على أساس الاعتماد الجماعى على الذات.
- ٢ - اعتماد خطة قومية للعمل الاقتصادى العربى المشترك لوضع وتنفيذ مشروعات متكاملة لتوفير إمكانية خلق الشراكات بين الاقتصاديات العربية من أجل تعزيز المصالح المتبادلة بينها.

الموضوع الرئيسى : السوق الشرق أوسطية اسم كاتب المقال : سليمان المنزرى
الموضوع الفرعى : الموقف العربى : البدائل: السوق العربية المشتركة رقم العدد :
المصدر : (كتاب) السوق العربية المشتركة ٥٠٠ تاريخ الصلور : ١٩٩٩

لقد كانت الآمال معقودة على قمة عمان ١٩٨٠م وما لبثت عنها من موانيق فى غاية الأهمية لاسيما استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك التى اعتمدت مبدأ وضع الخطط القومية فى قطاع العمل الاقتصادى العربى المشترك وتحديد البرامج والمشروعات بما ينسجم وأولويات الاستراتيجية. وكان المجلس الاقتصادى والاجتماعى قد أقر مدخلين للعمل الاقتصادى المشتركة اعتبارا بحق نقلة نوعية وهما:

أولاً: المدخل التخطيطى القومى كبديل عن المشروعات المنفردة والخطوات المشتتة التى تنفتر إلى الترابط العضوى والتصور الشامل بما يترتب عليه من هدر فى الموارد والطاقات.
ثانياً: المدخل الإنمائى للتكامل الإنتاجى عن طريق التركيز على المشروعات والبرامج الإنتاجية التكاملية بما يحقق الارتباط الوثيق بين هياكل الاقتصادات العربية ويميز نسج شبكة المصالح بينهما ويجعلها أقل عرضة للاهتزازات والانفصام.

لقد كان إقرار مبدأ التخطيط القومى فى استراتيجية عام ١٩٨٠م يتطلب تقديم مشروع إطار أول خطة قومية للعمل الاقتصادى العربى المشترك (٨١ - ١٩٨٥م) حيث شرع الجهاز الاقتصادى لمجلسة الدول العربية بحشد جهوده الحثيرة لوضع أول خطة خمسية للتنمية العربية وقاد فريق المخططين العرب لوضعها رائد التخطيط الاقتصادى العربى الدكتور محمد محمود الإمام، كما أشرنا فى المبحث السابق، وقد شملت المشروعات الخاصة بالخطة تلك التى تربط بين قطرين أو أكثر ولاسيما فى مجالات النقل والمواصلات والاتصالات والكهرباء والأنهار المشتركة والمناطق الحدودية ومشروعات الربط الصناعية والأمن الغذائى والملح الجيولوجى ومراكز التدريب المهنى والتكنولوجيا.

غير أن هذه الخطة لم يكن مصيرها إلا الطي والنسيان.. وبذلك ضاعت أعظم وأندر فرصة من الفرص الضائعة فى مسار التكامل الاقتصادى والتنمية العربية^(١). هذه النهاية المؤسفة لاستراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك تؤكد حقاً أن العرب لم يربدوا للمشروعات المشتركة أن تكون مدخلاً للتكامل الاقتصادى العربى.

العقبات التى تواجه المشروعات العربية المشتركة:

يواجه المشروع المشترك مشاكل مركبة تفوق ما يواجهه المشروع الوطنى، بحكم عوامل منها قانونية - كما أوضحنا - لعدم وجود تشريع عربى موحد يشكل المرجعية القانونية، وينظم علاقة المشروع بدولة المقر، وظل عقد التأسيس هو الممول عليه. غير أن هناك فى التطبيق مشاكل عديدة كشف عنها أول اجتماع لرؤساء مجالس الشركات العربية المشتركة^(٢). وقد وجه المشاركون توصياتهم إلى المجلس الاقتصادى العربى وهى تلخص

الموضوع الرئيسى : السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال : سليمان النذرى
الموضوع الفرعى : الموقف العربى : البدائل: السوق العربية المشتركة	رقم العدد :
المصدر : (كتاب) السوق العربية المشتركة ٥٥٥	تاريخ الصدور : ١٩٩٩

طبيعة المشاكل والعقبات التى تعانى منها هذه الشركات:

١ - الشكوى من عدم تقيد الدول المساهمة بما التزمت به فى عقد تأسيس هذه الشركات. سواء كان ذلك باستصدار القوانين والتعليمات والقرارات التى ضمنها النظام الأساسى لكل من هذه الشركات، أو كان ذلك بالنسبة لما تضمنه ذلك النظام من إعفاءات وامتيازات لهذه الشركات.

٢ - المطالبة بالإسراع فى استصدار القانون الموحد للشركات العربية المشتركة.

٣ - حث الحكومات لتوفير الظروف المشجعة لاستقطاب الكفاءات اللازمة لزيادة فعالية الشركات العديدة المشتركة وذلك :-

- تسهيل إجراءات حركة العاملين فى هذه الشركات ومنحهم تأشيرات الدخول والإقامة حسب متطلبات العمل.

- توفير أماكن فى المدارس ذات البرامج المناسبة لأولاد العاملين فى هذه الشركات.

- إعطاء الأفضلية لهذه الشركات فى مجالات توفير الخدمات المساعدة للعمل

كالهاتف والفاكس والكهرباء وغيرها من المرافق.

٤ - أهمية إيجاد صيغة موضوعية للتشويق بين الدول العربية والشركات العربية المشتركة تجنب الطرفين ازدواجية التخطيط والتنفيذ للمشاريع.

٥ - مفاحة الدول العربية لاستصدار القوانين والقرارات اللازمة لدعم وحماية (ولو لأجل محدد) منتجات الشركات العربية المشتركة بهدف ترويجها.

٦ - التوجيه بتيسير حصول مشاريع الشركات العربية المشتركة على ما يلزم لها من قروض بشروط ميسرة طبقاً لنوعية وطبيعة المشروع عند الحاجة وفى الحالات الاستثنائية.

وبعد اطلاق المجلس الاقتصادى على محضر اجتماع رؤساء مجالس إدارات الشركات العربية المشتركة، قرر المجلس دعمه لهذه الشركات باعتبارها أداة فعالة للتنمية والتكامل

الاقتصادى، وترحيبه كذلك بفكرة عقد اجتماع سنوى لهذه الشركات مرة واحدة فى العام خلال إحدى دورات المجلس الاقتصادى. أما عن القضايا التى أثارها التوصيات المقدمة من قبل رؤساء مجالس إدارات المشروعات العربية المشتركة، فقد قرر المجلس أن تعالج

الموضوع الرئيسى : السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	سليمان المنذرى
الموضوع الفرعى : الموقف العربى : البدائل: السوق العربية المشتركة	رقم العدد :	
المصدر : (كتاب) السوق العربية المشتركة . . .	تاريخ الصدور :	١٩٩٩

طبقاً للإجراءات المعتادة من خلال الاجتماعات العامة ومن خلال المنظمات المتخصصة أو الاتصالات^(١).

ويبدو أن للجلس الاقتصادى رغم ترحيبه بعقد اجتماعات دورية لرؤساء مجالس إدارات المشروعات العربية المشتركة، لم يكن على استعداد للنظر فى تذليل العقبات والمشاكل التى تشكو منها هذه المشروعات، حتى أنه عاد فى الدورة ٢٨ (١٣/ ٢/ ١٩٨٠م بونوس) فدعا هذه الشركات إلى زيادة التعاون والتنسيق فيما بينها وذلك تدعيماً لدورها فى خدمة التكامل الاقتصادى. ولم ينظر المجلس بعد هذه الدورة فى أى توصيات أو شكاوى لهذه المشروعات. بل ليس هناك ما يشير إلى استمرار هذه المشروعات فى عقد اجتماعاتها أو التنسيق فيما بينها أو التقدم إلى المجلس الاقتصادى العربى بما يمن لها من مشاكل أو التوصية بحلول.

٦. الإشكالية القانونية للمشروعات العربية المشتركة:

وأبنا أن رؤساء مجالس إدارات المشروعات العربية المشتركة قد طالبوا المجلس الاقتصادى بالإسراع فى إصدار القانون الموحد للشركات العربية المشتركة، ويبدو من دراسة واقع هذه المشروعات وتوزيعها الجغرافى على امتداد الساحة العربية أن الأمر يتطلب وضع تشريع عربى موحد يعطى الشخصية العربية للمشروع المشترك التى تتم فى إطار الدول العربية، لأن الموقف الحالى يفرض على كل شركة مشتركة جنسية بلد المقر، وبالتالي تخضع لما تخضع له الشركات الوطنية، ذلك أن موقف الشركات المشتركة القائمة بين الدول العربية والتى أنشئت بقرارات من المجلس الاقتصادى أو مجلس الوحدة الاقتصادية العربية مازال غير واضح، مما يضعف من مركزها إزاء بعض الدول المضيفة التى يكون لها فروع فيها. وكان هناك مشروع بإعطاء الجنسية العربية للشركات بما يجعلها بمثابة مشروعات دولية تخضع لرقابة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، غير أن هذا المشروع للأسف واجه الكثير من الاعتراضات وتم وأده، الأمر الذى يؤكد عدم جدية صاحب القرار الاقتصادى أو اهتمامه بمستقبل دور المشروعات المشتركة.

لقد كانت هناك بعض العقبات التى تحول دون قيام سوق للمشروعات العربية المشتركة يتمثل فى عدم توافر الأمان المناسبة للتسجيل نظراً لعدم وجود قانون موحد للشركات المشتركة، ذلك أن القوانين المحلية لا تحتوى تصوراً للشركات القومية النطاق، ومن هنا جاء اقتراح إجازة تسجيل الشركات القومية لدى جامعة الدول العربية، وفتحها على قدم المساواة لجميع المساهمين العرب^(٢).

الموضوع الرئيسى : السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	سليمان المنبرى
الموضوع الفرعى : الموقف العربى : البدائل: السوق العربية المشتركة	رقم العدد :	
المصدر : (كتاب) السوق العربية المشتركة . . .	تاريخ الصدور :	١٩٩٩

٧. خصخصة المشروعات العربية المشتركة:

بعد أن استعرضنا واقع المشروعات العربية المشتركة وتوزيعها على خارطة الوطن العربى، قد يكون من المناسب فى ظل هوجة الخصخصة أن نطرح للنقاش إمكانية تولى الحكومات العربية من ملكيتها فى هذه المشروعات لصالح مواطنيها العرب. لقد دعت على صفحات الأهرام الاقتصادى منذ أربع سنوات إلى خصخصة هذه المشروعات لأسباب عديدة لعل أهمها السعى لإقامة سوق مالية عربية مشتركة تكون أسهم المشروعات المشتركة نواة هذه السوق ويتم تداولها بين المواطنين العرب فى البورصات العربية وبعملة قابلة للتحويل. فإذا ما قررت الحكومات العربية التنازل عن ملكيتها كلياً أو جزئياً فى الشركات المذكورة لصالح مواطنيها، فإن ذلك من شأنه أن يخلق سوقاً نشطة للتداول، كما يلزم إدارة هذه الشركات بإفصاح البيانات المالية ويتيح للمساهمين معرفة الأوضاع الحقيقية لها، ومن خلال آلية السوق يتم تقرير السعر الحقيقى لتلك الأسهم. بيد أن الإجراءات التنفيذية لخصخصة المشروعات العربية المشتركة ليست بهذه الدرجة من البساطة فهى تتطلب وضع برنامج مدروس يأخذ فى الحسبان صياغة الأطر التشريعية والتنظيمية لعملية الخصخصة وتقييم أصول المشروعات وإدراجها فى البورصات العربية القائمة، ويستطيع اتحاد البورصات وهيئات سوق المال العربية أن تلعب دوراً مهماً فى إيجاد الآلية المناسبة لإدراج وتداول أسهم الشركات العربية المشتركة، خاصة بعد أن شهد الاتحاد انطلاقة نوعية فى أداء دوره مؤخراً فى التعاون والتنسيق بين البورصات العربية وبكفاءة يحمدها. من ناحية أخرى، قد يؤدى دخول القطاع الخاص العربى شريكاً فى ملكية وإدارة المشروعات العربية المشتركة إلى تحسين الأداء وإزالة المعوقات البيروقراطية، وخلق شبكة من المصالح الوثيقة بين رجال الأعمال والمستثمرين العرب من شأنها أن تمجلى فى مساعي إقامة أى صورة من صور التكامل الاقتصادى العربى وتشكل قوة ضغط على الحكومات العربية كى تستجيب لتفعيل العمل العربى المشترك.

٨. إمكانية قيام مشروعات عربية مشتركة بين رجال الأعمال والمستثمرين العرب:

بعد انحسار موجة إنشاء مشروعات جديدة فى نطاق الحكومات العربية، ظل الأمل معقوداً على القطاع الخاص العربى لأخذ زمام المبادرة، وإقامة منظومة من المشروعات التكاملية فى جميع القطاعات المتاحة للاستثمار. لاسيما وقد توافر خلال العقد الأخير مناخ استثمارى مؤات فى معظم الدول العربية، وشرعت هذه الدول فى تبني برامج التصحيح الهيكلى وتنفيذ برامج الخصخصة.

الموضوع الرئيسى : السوق الشرق أوسطية
 اسم كاتب المقال : سليمان المنفى
 الموضوع الفرعى : الموقف العربى : البدائل: السوق العربية المشتركة رقم العدد :
 المصدر : (كتاب) السوق العربية المشتركة ٥٥٥ تاريخ الصدور : ١٩٩٩

جاءت أول مبادرة لتفعيل دور رجال الأعمال والمستثمرين العرب من قبل جامعة الدول العربية والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار بالتعاون مع الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة فى البلاد العربية، فتم تنظيم المؤتمر الأول فى الطائف ربيع عام ١٩٨٢م، واتخذ قرار دورية المؤتمر الذى عقد حتى الآن سبع اجتماعات فى مختلف العواصم العربية، وقد اتفق عن هذا المؤتمر عدد محدود من الشركات المشتركة للتنمية الزراعية ولتنمية الثروة السمكية، ولم تكن التجربة مشجعة للتوسع والانتشار لمزيد من الشركات، ربما لغياب آلية المتابعة. وبعد قيام اتحاد المستثمرين العرب قبل هامين تمهدت الآمال بتشيط التعاون الاستثمارى على مستوى القطاع الخاص العربى فى ظل ضمانات قانونية ومالية وقضائية وحواجز متعددة نضمتها معظم التشريعات العربية لتشجيع الاستثمار وتوفير الفرص الاستثمارية الواعدة، ومع استكمال هياكل البنى الأساسية فى الدول العربية والإستقرار الذى تنعم به معظم هذه الدول، يصبح من الأهمية بمكان تعاون جميع اطراف العلاقة الاستثمارية لإقامة مشروعات عملاقة عابرة للحدود العربية تلبى حاجات الاقتصاد العربى وترسى قواعد التكامل الاقتصادى على أسس جديدة.

الموضوع الرئيسى : السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال : سليمان المنفرى
الموضوع الفرعى : الموقف العربى : البدائل : السوق العربية المشتركة : رقم العدد :	
المصدر : (كتاب) السوق العربية المشتركة ٥٥٠	تاريخ الصدور : ١٩٩٩

افكار لخطة قومية لإحياء السوق العربية المشتركة

برزت ظاهرة التكتلات التجارية العملاقة تفرض نفسها وتتمايز على امتداد القارات جغرافيا وسياسيا حيث بدأ النظام الاقتصادى العالمى الجديد فى غضون ذلك بتشكيل كحتمية أفقرتها ظروف انتهاء الحرب الباردة، واحتدام الصراع من أجل اقتسام الأسواق بين القوى الكبرى وبسط نفوذها التجارى تحقيقا لمبدأ معظم المنافع ولو على حساب افكار الجار ومعظمهم من الحلفاء التجاريين أو من بلدان العالم الثالث. وفى ظل نظام كهذا قاتم على عدم التكافؤ والمساواة لا يصبح هناك مكان للبلدان الصغيرة إلا بتوحيد جهودها وتنسيق مواقفها وتعزيز تعاونها الإقليمى، ليس فقط من منطلق الدفاع عن الذات والحفاظ على المصالح القومية فى عالم الحيتان وإنما لأن الانتمالية لم يعد لها ما يبروها بسبب ضيق نطاق السوق ومتطلبات التخصص الإنتاجى والتقدم التكنولوجى والمنافسة الحادة مما يعطى للتكتل بين البلدان النامية أهمية حيوية قصوى.

لم يكن العرب فى غفلة من إدراك أهمية التكتل الاقتصادى فى إطار منظمتهم القومية جامعة الدول العربية مع بدايات تسوئتها فى النصف الثانى من الأربعينيات حيث تبلور - خاصة فى مطلع الخمسينيات - العديد من مشروعات التعاون الاقتصادى فى شكل اتفاقيات جماعية وتنظيمات هيكلية لاسيما لتسهيل التبادل التجارى وتخريجه وانتقال رؤوس الأموال واتخاذ جدول موحد للتعريف الجمركية. وقد أفضى ذلك خلال فترة وجيزة بدافع الطموح القومى إلى خطوة متقدمة بإبرام اتفاقية الوحدة الاقتصادية عام ١٩٥٧م وقرار إنشاء السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٤م. إلا أن هذه المشروعات الطموحة لم تجد طريقها إلى التطبيق. وواجهت خلال العقود الثلاثة الماضية العديد من المشاكل والمواقف. وقد شخصنا مع غيرنا من الاقتصاديين العرب أزمة التكامل الاقتصادى العربى والمآزق الذى تردى فيه العمل العربى المشترك عموماً بعد أزمة الخليج الدائمة وتداعياتها السياسية والاقتصادية، وانتهينا إلى ضرورة المصالحة الاقتصادية أولاً لمواجهة التحديات الجديدة خاصة مشروعات السوق الشرق أوسطية والشراكة المتوسطية. وإذ كان الواقع السياسى والاقتصادى العربى على امتداد العقود الثلاثة الماضية قد حال

سوق عربية مشتركة، حيث يظل الباب مفتوحاً أمام انضمام أى دولة عربية تكون مؤهلة لدخول السوق على أسس اقتصادية وليست سياسية. دون أن نهمل الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس عند قيامها فى الانضمام إلى السوق.

والآن ما هى الخطوط العامة لخطة إحياء السوق العربية المشتركة كما يراها الكاتب من واقع خبرته الطويلة؟

الموضوع الرئيسى : السوق الشرق أوسطية
 الموضوع الفرعى : الموقف العربى : البدائل: السوق العربية المشتركة : رقم العدد :
 المصدر : (كتاب) السوق العربية المشتركة ٠٠٠ تاريخ الصدور : ١٩٩٩
 سليمان المنذرى

أولاً - لعل بداية الأعمال التمهيدية تتمثل فى تشكيل هيئة من كبار المفكرين الاقتصاديين العرب تراجع كافة الاتفاقيات المبرمة فى إطار العمل العربى المشترك وكذلك القرارات التى اتخذتها المجالس والمنظمات واللجان، مراجعة موضوعية تظال تعديلها أو إلغائها بما يتفق مع متطلبات المرحلة الجديدة، وتقوم هذه الهيئة التى تضم فى عضويتها ممثلين من منظمات المجتمع المدنى بوضع ميثاق جديد أو معاهدة للسوق العربية المشتركة تعرض على اجتماع للقمة العربية التى تعقد لمناقشة بند واحد فقط، هو استراتيجية العمل الاقتصادى المشترك لإقامة السوق العربية المشتركة.

ثانياً - تنشئ منظمة السوق العربية المشتركة وتكون نواه جهازها الفنى بدمج الإدارة العامة للشئون الاقتصادية وأمانة مجلس الوحدة الاقتصادية. ويتكون الجهاز التنفيذى للمنظمة من الإدارات العامة التالية:

- ١ - إدارة تحرير التبادل التجارى وتوحيد التعريفات الجمركية
- ٢ - إدارة انتقال الأشخاص والقوى العاملة -
- ٣ - إدارة الاستثمار وانتقال رؤوس الأموال
- ٤ - إدارة النقل والتراخيص
- ٥ - إدارة الإحصاء

أما السلطة التشريعية للمنظمة فتكون من مجلس وزارى يجتمع كل ثلاثة أشهر على مستوى وزراء المال والاقتصاد والتجارة، يتابع خطة العمل ويصدر القرارات والتوجيهات المتعلقة بتنفيذ أركان السوق ومراحلها، بأغلبية الثلثين، ويشرف للمجلس على عمل المنظمات المتخصصة. كما تقترح إنشاء برلمان عربى تمثل فيه الدول الأطراف لمراقبة العمل والمصادقة على القرارات وإلزام الحكومات بتنفيذها.

ثالثاً - يتم تحديد اختصاصات المجالس الوزارية والمنظمات العربية المتخصصة والاتحادات العربية التوعى فى مجال إنشاء السوق العربية المشتركة كما نصت عليها الأنظمة الأساسية لهذه المجالس وتم استعراضها فى الباب الأول من الكتاب ومن الأهمية بمكان أن نشير فى هذا الصدد إلى مجلس وزراء الداخلية العرب. فبالإضافة إلى مهامه الأمنية وفقاً لنظامه الأساسى يتولى من خلال الأجهزة المختصة بشئون السفر والإقامة وضع القواعد الموحدة لتيسير تنقل المواطنين العرب وإلغاء سمات الدخول، وإعداد قوائم الممنوعين لأسباب أمنية وقضائية أو صحية من دخول الدول العربية، وتوزيع هذه القوائم

الموضوع الرئيسى : السوق الشرق أوسطية
 اسم كاتب المقال : سليمان المنزرى
 الموضوع الفرعى : الموقف العربى : البدائل: السوق العربية المشتركة : رقم العدد :
 المصــــدر : (كتاب) السوق العربية المشتركة ٠٠٠ تاريخ الصدور : ١٩٩٩

للمعمل بها فى منافذ الدخول - أى نقاط حدود موانئ ومطارات الدول الأعضاء كما يضع المجلس الإجراءات الكفيلة بتنظيم شئون الإقامة للمواطنين العرب.
 كذلك يتم تفعيل الاتحادات النوعية لاسيما الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ممثلاً للقطاع الخاص فى تنفيذ منطقة التجارة الحرة واتحاد البورصات وهيئات سوق المال للعربية فى جهوده الرامية للربط بين البورصات العربية وإنشاء السوق المالية المشتركة واتحاد المستثمرين العرب للترويج للاستثمارات العربية والتعريف بالفرص المتاحة فى الدول العربية وهكذا بقية الاتحادات كل فى مجال اختصاصه. أما اتحاد الاقتصاديين العرب فتدعو الضرورة إلى إحياء دوره فى المشورة وتنظيم ورش العمل الفكرية لدعم جهود التكامل الاقتصادى العربى وتعميق الوعى بمزايا السوق العربية المشتركة.

أما المنظمات العربية المتخصصة ولاسيما منظمة التنمية الزراعية، ومنظمة التنمية الصناعية والتعليم، فيحدد دورهما فى إعداد دراسات الجدوى - كميوت خبره - للمشروعات العربية المشتركة والترويج لها وتنفيذها بالتعاون مع صناديق التنمية العربية والدولية.

وللصناديق والمؤسسات المالية دور متميز فى إنجاز السوق العربية المشتركة. خاصة صندوق النقد العربى فى إنشاء آلية تسوية المدفوعات الجارية بين الدول العربية، والصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى فى تمويل مشروعات التنمية والهياكل الأساسية وربط الإقطار العربية مع بعضها البعض.

وابعاً - للمدخل الإنتاجى ممثلاً فى المشروعات العربية المشتركة دور مهم فى إنجاز التكامل الاقتصادى إلى جانب المدخل التبادلى، ولابد من إخضاع هذه المشروعات إلى سلطة المجلس الوزارى لمنظمة السوق العربية المشتركة، وتقديم الدعم لها وفتح الأسواق العربية لتبادل متجاتها، ومدعا بالخبرة وتطوير أدائها وإدارتها على أسس تجارية.

خامساً - إيلاء دور أكثر تحديداً وفاعلية لمجلس محافظى البنوك المركزية فى تنسيق السياسات النقدية وللتعاون النقدى والمصرفى بين الدول أطراف منظمة السوق العربية المشتركة، لاسيما فى مجال تطوير العمل بالدينار العربى الحسابى، وتسوية المدفوعات العربية.

الموضوع الرئيسى : السوق الشرق أوسطية
 الموضوع الفرعى : الموقف العربى : البدائل : السوق العربية المشتركة : رقم المجلد :
 المصنف : (كتاب) السوق العربية المشتركة ٥٥٠ تاريخ الصدور : ١٩٩٩
 سليمان المنذرى

سادساً - لا يمكن أن ننسى دور الإعلام العربى فى نشر الوعي القومى بأهمية السوق العربية المشتركة والعمل على تنفيذها، من خلال خطة إعلامية قوية يتم وضعها واعتمادها من قبل مجلس وزراء الإعلام العرب، ويجرى تنفيذها فى مختلف الأجهزة الإعلامية الموثقة والمسومة ووسائل النشر من صحف ومجلات... وتكون محصلة ذلك إيجاباً بتعميق الشعور القومى لكونه عاملاً مؤثراً فى إنجاح المشروعات التكاملية.

سابعاً - أهمية المشاركة الشعبية فى دعم وتنفيذ السوق العربية المشتركة. فلقد كان لغياب هذه المشاركة تأثير فى عدم بلورة رأى عام ضابط ومتزايد فى اتجاه التكامل. لذلك فإن توسيع قاعدة المصالح المشتركة من خلال مشروعات التكامل العربى تؤدي إلى تعزيز الالتفاف الشعبى حولها والدعوة لإنجاحها.. وللجسميات الأهلية والنقابات المهنية دور كبير فى هذا الخصوص.

ثامناً - تتولى الجامعات العربية والمعاهد العلمية المتخصصة ومراكز الأبحاث من خلال الاتحادات النوعية التى تجمعها كاتحاد الجامعات العربية واتحاد مراكز البحث العلمى إدخال مادة التكامل الاقتصادى العربى فى المناهج الدراسية على مستوى البكالوريوس والماجستير والدكتوراه وتشجيع البحث العلمى وإعداد الدراسات المعمقة حول المشاكل والمعوقات التى تواجه السوق العربية المشتركة على المستوى الوطنى والقومى ووسائل تنفيذها، فذلك هو دور المؤسسات العلمية ودور المثقفين العرب.

وأخيراً فإذا لم يسارع العرب إلى تنظيم أحوالهم السياسية والاقتصادية فى مجال الحكم والعلاقات بين بعضهم بعض، فنبشاً يتوقعون أن يتصرف العالم الخارجى تجاههم بأى احترام^(١).

الموضوع الرئيسى : السوق الشرق أوسطية
الموضوع الفرعى : الموقف العربى : البدائل: السوق العربية المشتركة رقم العدد : ١٥٦٥
المصدر : (مجلة) الأهرام الاقتصادى
تاريخ الصدور : ١٩٩٩/١/٤

السوق العربية المشتركة فى التسعينيات وأهمية التحرك مع نهاية عام ١٩٩٨

تلك دراسة عن السوق العربية المشتركة فى التسعينيات تطرح تساؤلا أساسيا هو: هل آن الأوان لتحرك من جديد من أجلها مع انتهاء عام ١٩٩٨ لاسيما بعد التوصل إلى اتفاق بين الفلسطينيين والاسرائيليين برعاية الولايات المتحدة الأمريكية؟؟
إن الحلم الأكبر للأمة العربية يستلزم التغلب على أى حسابات تتعلق بالزعامة والريادة والمصالح القومية والاستغراق فى مفهوم الذات العربية والاستسلام لأفان الفرق والحلافات.
كمان التعامل مع الأمة العربية ككيان قوى سوف يحقق أفضل النتائج على كل الأصعدة وفى نفس الوقت يطرح أشكالا جديدة للتعامل مع قوى الشرق الأوسط.
وكما يقولون إن الحديث عن السوق العربية المشتركة هو حديث القلب وهو كذلك تستحق المحاولة تلو المحاولة دون كلل أو هوان.
حيث يعتبر إحياء فكرة السوق العربية المشتركة التى انطلقت فى الأمة العربية منذ منتصف الخمسينيات بمثابة العودة إلى التفكير المنطقي المرتب والمنزى لإحياء التضامن العربى.
ويلزم القول إن إحياء التضامن العربى يعد من أهم الأهداف الاستراتيجية العليا للأمة العربية على الإطلاق وبغيره يصبح الحديث عن أى هدف أو فكرة عربية مشتركة نوعا من الهراء أو السير فى دروب الخيال والبعد عن الواقع.

أبو الحسن عبد الرحمن أبو الحسن
مدير عام الاستثمار بنك للشركة للصرفية للعربية الدولية

الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية

الموضوع الفرعي : الموقف العربي : البدائل: السوق العربية المشتركة رقم العدد : ١٥٦٥

المصدر : (مجلة) الأهرام الاقتصادي تاريخ الصدور : ١٩٩٦/١/٤

ويكفي للباحث والمتأمل للواقع العربي أن يربصد ثلاثة رموز أفعال رئيسية لاعادة إحياء فكرة السوق العربية المشتركة على الوجدان العربي فيما يلي.

أولاً : إن إعادة طرح فكرة قديمة متعترة وكثيراً ما كان الخلاف حول جدواها لا يشير العيشة أو الاستغراب بقدر ما يدفع إلى التأمل والحذر في مناطق الفكر العربي التي تصبى فكرة الجلاء وارتداد، الأثراب القديمة للأمة العربية في فترات زاهية ومشيرة من حيث حجم العمل العربي المشترك وجوداه وفاعليته.

ثانياً : إن البحث عن قيادة حقيقية لهذا العمل المشترك المطروح في ثوب التسمينيات هو الشغل الشاغل للمثابرين لفكرة السوق العربية المشتركة فمن تراه القائد أو الرائد الذي ينادي ويجمع ويطلق ويحارب ويشهد لهم ويعلم التشتات حول منه الفكرة التي ليست بجميدة ولا تحتاج إلى أفكار جديدة بل أنها تبدو كمن يبحث للحياء عن يد وقاد طويل وسكون رتيب على سدس سنوات طويلة من التشتات والتهميش حول اللامعني واللاهدف واللاحول ولاقعة في ميدان العمل العربي المشترك.

ثالثاً : إن صياغة الأهداف الاستراتيجية قطعا للأمة العربية ولإيادى المصانع أو المزاج الشخصي لفرد أو حاكم في أي من الدول العربية بل أنه يعكس الميزان الفعلي للكيان العربي والفكر العربي القديم ولا يمكن أن نستسلم بهمال من الأحوال لاكثر يحملها الجدلوماسيون والساسة عبر العقاب ويسافرون يحملونها بين البلدان بعضها البعض وربما سند من إرادة شعبية واستقامة القصد ونخلى عن النزعات الشخصية والمباشرات العربية والمزاج الخاص لأصحاب تلك الأفكار بل أنه نلاحظ من جولة الأولى أن السوق العربية المشتركة ١٩٩٧ قد جاءت لتعبر عن نمشة الشوارع العربي لهذا الثوب الجديد لحلم قديم من أحلام الأتسان العربي الذي تأتت لياياته في التعبير عن واقعته ومتطلباته وكيفية الاستاء به.

ويؤيده الفرود من الأعمال حول فكرة السوق العربية المشتركة يبدو أن الأمر يحتاج إلى الكثير من التوضيح ووضع النقاط فوق العروف واستجدال الفكرة في ثوبها الجديد وملابسها وبما يجب بها من تقديرات سواء بحث السئوى القلوى أو على مستوى التيارات العالمية التي أثرت فكرة التكتل الاقتصادي وقيام تكتلات اقتصادية عالمية في شرق العالم وغربه على حد سواء.

ونجد أن النهوض بفكرة السوق العربية المشتركة يتطلب على بحث خمسة محددات أساسية تحيط بالموضوع من كل الجوانب ويبدو على لوجه التالي

المجلد الأول: المنظور العام لفكرة السوق العربية المشتركة

وفي هذا الصدد يبدو على الفرود أن إعادة طرح مفهوم السوق العربية المشتركة ١٩٩٧ لم يباله أي تغيير عما كان سائدا في الخمسينيات والستينيات من هذا القرن وأن مفهوم السوق يركز على حرية انتقال العمالة ورأس المال والسلع فيما بين الأقطار العربية دون قيود حاكمة وعلى مدى زمني متفق عليه تقوم خلالها الحكومات العربية بتبهيئة أوضاعها القطرية لتتجاوب مع أفكار التفتح والانتماج بصورة تلقائية ومتدرجة حسب شدة ودرجة اليقين بالفكر للوحدة والانتماج الاقتصادي العربي.

ومن هنا كانت أفكار السوق العربية المشتركة تسير في خطين متوازيين رئيسيين:

أولهما : السهر على نعمة الوحدة الاقتصادية العربية لتعبر عن الهدف الاستراتيجي الأكبر وهو الوحدة الاقتصادية العربية في مفهومها البعيد والقيوم على حد سواء.

ثانيهما : التفرغ على الهيكلية للأبنية الاقتصادية النظرية لتنمى مع الهدف الأعلى وهو التفتح على المستوى العربي ككل.

وهذا تفرغ أمام ملاحظات أساسية تبدو على الوجه التالي:

إن فكرة الوحدة الشاملة لم تكن تمثل طمعا حركيا عمليا لاكثر القيادات العربية بل على أنها كانت تمثل شعارات ورائة كبيرة تشير إلى اتجاه بينما الفعل العربي يسير في اتجاه معاكس وهو ما يؤكد أن الوقت لم يكن هو الوقت السليم لهذه التحرك.

إن القصد العربي سواء في عسرة الخمسينيات والستينيات كان صافيا ولا تشوبه ما يشوب طرح الجديد لفكرة السوق العربية المشتركة في التسمينيات ويوضح ذلك من ثلاث وجهات رئيسية:

أولاً : إن طرح التسمينيات والستينيات كان يتم من منظور الحرب مع إسرائيل والأميرالية العالمية وتفتح الحرب حول مفهوم التفتح والانتماج والقيمة العربية يحسن الحال في التسمينيات حيث السلام مع إسرائيل والعملة وجمالية فكرة القديمة العربية وخارط الصدفية العربية إلى الاستكانة والاقتصاد على يدود الفعل دون أن تكون فاعلة في الكثير من قضاياها للمصرية وإيرزها قضية التفتح والسلام في الشرق الأوسط وتحديد الهوية العربية والتغلب على معضلات الأمن والاستقرار الداخلي وقضية السلام الاجتماعي على مستوياته العربية والمقدرة وقضايا التعليم والثقافة الوطنية وتجندما على المستويات النظرية والعربية

اضف إلى ذلك أن قضايا الأبنية والبحث عن الذات العربية في مفترق الطرق الجديد للصرات الحاكمة للتيارات السياسية العالمية لم تعد في ذاتها قضايا ساخنة كمشاكل إرفاضات وأبداعات الفكر العربي بمعية صريحة أن الفكر العربي بمطبعه وروافده صار مختلفا عن الفعل والإنجاز العربي ومن هنا كان التعبير واضحا بأن ما نفعه لا تفكر فيه وما تفكر فيه لا نفعه منه شيئا يستحق النظر...

ثانياً : إن طرح التسمينيات يشوبه الكثير من التقصير ولم يعد العدو واضحا تماماً أمام شعبه وزعماء وقادة الأمة العربية وأصبحت الأمة العربية تعرف عدوها سراً ولا تعرفه جهراً وأصبح وضع الأمة يستشعرها الحروب ولا يتكلمون عنها ومن هنا في تفسيره يصبح الحديث عن العدو من ظل السلام العربي الإسرائيلي قضية غامضة فحن نتحدث عن سلام لا نعيشه إلا على قصاصات الصحف وموجات الراديو والتلفزيون وسكنت المذاع بيننا الواقع تقول لنا من هو عدونا وإلى متى الصديق ونكات تنمى أصداننا القومية البهيمية والقرية.

ثالثاً : إن الصلة بين القضية المصرية والإرادة الشعبية للأمة العربية صلة قد لا تكون مرئية ولكنها تلمسها في كل فعل ورد فعل عربي في الكثير من القضايا المصرية ومن هنا فإن صلة القضية العربية بهندوها تعد من الأمور التي تحكم مسار الفكر العربي في التسمينيات وبمروية أن تستعيد النخب العربية لتزائنها واستعانة ذاتها لتكون مؤثرة على المستويات العليا والدنيا وأخيرا أو رأسيا وعلى كافة الماير الحاكمة للديان الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي العربي.

إن الحديث عن السوق العربية المشتركة استسلم لنزعات الوطنية والعروية وحالة من الوجد والكيانات على ما فات الأمة العربية خلال السنوات الماضية وأن فكرة السوق الجديدة تمثل الانتقاد للأمة العربية من منظرة الأمن القوي العربي في التسمينيات.

إن إعادة النظر في السوق العربية المشتركة يعود إلى الاتقان اتفاقية السوق العربية المشتركة التي بدأت بسبب فعل عربي فقط بترك الباب مفتوحاً لتتمسك بعضا جديدة بعد ذلك بينما طرح التسمينيات يقوم على حشد كل الدول العربية للانتماج والصيغة إلى مؤثر قمة عربية ناشئة لفكرة ويعتبر إلى اليوم دفعة واحدة وبدون حاجة إلى استشراف الطريق أمامها.

الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية
الموضوع الفرعي : الموقف العربي : البدائل: السوق العربية المشتركة رقم العدد : ١٥٦٥
المصدر : (مجلة) الأهرام الاقتصادي تاريخ الصدور : ١٩٩٩/١/٤

المجلد الثاني: آليات عمل السوق العربية المشتركة

المجلد الثالث: الالتزامات الخارجية

المجلد الرابع:

وينصرف إلى تطويع الهياكل الانتاجية والأينية الاجتماعية والسياسية القطرية لتحقيق الأهداف القومية العليا.

إن أهداف السوق العربية المشتركة في هذا المجال تتحدد في:

(أ) تيسير انتقال رؤوس الأموال والعمالة والسمعة والخدمات فيما بين الدول والبلدان العربية بعضها البعض من حواجز أو قيود جمركية أو إدارية أو روتينية.

(ب) تنمية وحفز للتجارة البينية العربية.

(ج) تشجيع الاستثمار العربي المشترك لزيادة النمو والإنتاج الذي سيسمح بزيادة الدخل الجارى لأن الدول العربية تستورد معظمها سلع من الخارج لا تنتج في الدول العربية ولابد من كسب لذلك.

(د) تنمية التماسك والشبابك بين الأمة العربية والعالم الخارجي.

(هـ) عدم المسرة عن المعامل الخارجية وتعاون مع التكتلات العالمية بندية وكفاءة.

(و) اتباع سياسات اقتصادية قطرية تهدف إلى التواجد مع الهدف الأساسي وهو قيام السوق العربية المشتركة وتحولها إلى قوة فاعلة.

(ز) إزالة الحواجز بين سياسات التنمية العربية لتقوم على أساس التكامل وليس التنافس بين بلدان الأمة العربية.

(ح) توحيد السياسات المالية والتجارية والجمركية والجنسية والعمالة بين بلدان الأمة العربية.

ومن هنا فإن تحقيق هذه الأهداف على المستوى القطري يستلزم تطويع الهياكل الانتاجية والأينية السياسية والاجتماعية ليهدف الأعلى وهو هدف قيام السوق العربية المشتركة.

ولكن واقع الحال يؤكد أن الأنظمة العربية تحمل فكرة السوق العربية المشتركة بهدف تحقيق أهداف قطرية أي أن الحكم هو الذي يحدد فيبدأ من أن تسيير الأمة صوب هدف قومي عربي نراها تشد

الأهداف القومية الكبرى إلى دائرة المحلية والقطرية وهنا لابد من التنكيه على أهمية الأعداد الجيد

لأصل القمة التي ستوقع على اتفاقية السوق العربية المشتركة ولا تترك لأجهزة بيروقراطية أو تقليدية ماتت

في أرواح مكاتبها على مدى السنوات الماضية أحلام الأمة العربية في الاتحاد والوحدة.

وهنا في هذا الصدد نقصد بالالتزامات الخارجية ما يلتزم به الدول العربية فرداً أو مجموعات بأى

الالتزامات مادية أو غيرها من الصور وحتى تعارض هذه

الالتزامات بفكرة وشروطات السوق العربية المشتركة وتكامل : بين كيفية الأمة العربية في هذه

الالتزامات وأين تملك الدول العربية بعضها البعض في تلك الالتزامات وهل تتفق للالتزامات الأمة

العربية في مجموعها مع ما يلتزم به للقوى الخارجية داخلياً وعالمياً؟

إن النظرة الأولى تقول أن الإدارة المستقلة هي التي تمنح مصائر الأمم وأن التواجد أو التواجد مع

القوى العالمية يبين إلى أي حد شبر الفكر للزعامة والريادة والقدرة على التعامل مع التغيرات سواء

على المستوى العالمي أو المحلي!!

كما أن النظرة للتقية تبين أن التعامل الحكيم مع القوى المحلية والخارجية والصور بيزان محفل بين

تلك القوى جميعها يكسب الزيادة السياسية للأمة إبعاداً عملية وقدرية غير عالية على القيادة وتعميرها

الأمور بغاطية وكفاءة.

وهنا لابد من التركيز على ثلاث نقاط رئيسية:

أولاً: الاستقلالية بيزان على وعامة متكية.

ثانياً: الاتفاق للتصاميم للتعامل مع القوى المحلية والخارجية.

ثالثاً: الخبرة والحنكة للباشرة والموضوع تاريخياً وصلياً.

وإذ لا تتفق القوى جميعها ولا يعني هذا أن تبقى القيادة مكتوفة الأيدي مشغولة فاعلية ولابد من

الحركة وتحريك تلك القوى وليس العكس.

كذلك لا يغفل لثان على أن الزعامة تملك القدرة على التالف بين القوى جميعها من أجل تحقيق هدف

الأمة إلى الدين البعيد والرقيب.

وفي حالة السوق العربية المشتركة فإن هناك الكثير مما يقال في هذه النواحي لا سيما إذا ما

نطق الأمر بحركة الشعوب نحو المستقبل.

وفي هذا الصنف فإنه من المعلوم أن البليات عمل

السوق العربية المشتركة في الستينيات كانت تقوم على أساس المسمى لتحقيق إنجاز ملموس في

الطريق إلى الوحدة العربية الشاملة بينما الحال في السوق العربية المشتركة في التسعينيات نجد بركت

في مجرى والسعى إلى توجيه بروتوكولات لعمل السوق في الأنشطة الاقتصادية المختلفة حيث لعمل

الأفكار إلى أن تنمية التماسك الثاني هو خفة التكتيك التماسك على المستوى العربي وتكديس قيام

السوق العربية المشتركة دون طرح لأي ملامح أبعد وأشمل. كما تنهج الأفكار أيضاً إلى أن قيام السوق

العربية المشتركة هو هدف نهائي في ذاته وهو نفس طموح اللذان بقيام السوق العربية المشتركة في التسعينيات.

ويبدو أن بعض المذايب بفكرة السوق العربية المشتركة في التسعينيات لا يرون أبعد من موضوع

الاندماج وأن طموحات التوحيد والزعامة والريادة العربية على المستوى العربي والعالم تعد من الأمور

شعر الولاية في أفكارهم على المستوى القطري أو المحلي.

ومن هنا تجوز **الفكر متفحصة** وكثيرة لا تتساق لئن العلم سيصبح حقيقيه وأن هناك أملاً كبيراً أن

تتمثل هذه الأفكار إلى واقع ملموس.

وهذا ما نتفقد إليه الأعمال العربية المشتركة منذ سنوات طويلة.

وهنا لابد من مصارحة اتسماً بنواحي النفس وللعمومات التي تقابل فكرة السوق العربية المشتركة

من خلال طرح السؤال التالي: كيف يمكن للأنظمة العربية غير القادرة على التعامل مع شئونها

الداخلية ومشاكلها اليومية بكفاءة وصور أن تتسلط بعمل قومي عربي بكفاءة وإقتدار؟ حيث أن الحال

يحول أن فائدة الشء لا يطمح إذ نجد أن التفتت العربية تقتضي إلى روح التماسك العملي البناء

وضروية إبعاد المعامل المشتركة بالانتماء إلى أهمية الاتفاق حول قيادة واحدة لها مصداقيتها

ووزاها بعيدة لدى وهو ما تحاول مصر القيام به وتنسجم الأطراف الأخرى على بدل الجهد في هذا

الإجماع دين حساسيات على أساس من الريادة الواعية عالية الدرجة والنس بنيش وأحلام شعرونا

العربية.

الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية

الموضوع الفرعي : الموقف العربي : البدائل: السوق العربية المشتركة رقم العدد : ١٥٦٥

المصدر : (مجلة الأهرام الاقتصادية تاريخ الصدور : ١٩٩٩/١/٤)

المجلد الخامس : ١

الاتفاقية المنشئة

للسوق العربية المشتركة

ينبغي عند إعداد اتفاقية لقيام السوق العربية المشتركة أن تتضمن المبادئ التالية:

أولاً: النص صراحة على مفهوم وإطار السوق العربية المشتركة وأنها تشمل انتقالات رؤوس الأموال والسلع والخدمات والأفراد بين البلدان العربية للوفقة على الاتفاقية .

ثانياً : أن يتحدد أفق زمني معقول ليحقق أهداف ومراسل إنشاء السوق العربية المشتركة حيث لابد أن تشمل ثلاث مراحل أساسية على الوجه التالي :

المرحلة الأولى : مرحلة الصياغة والتوقيع على الاتفاقية وهي السنة الأولى

المرحلة الثانية: أعداد الهياكل الاقتصادية لأهداف تحرير انتقالات السلع ورؤوس الأموال والعمالة وإقامة الاستثمارات المشتركة وتعديل التشريعات القطرية بما يتفق مع الهدف الاستراتيجي لقائمة السوق العربية المشتركة واتخاذ الخطوات المشتركة لإقامة كيانات مشتركة على طريق العمل المشترك

المرحلة الثالثة: وهي مرحلة التوحيد والاندماج الكامل وإزالة الحواجز الجمركية والسياسية وقيام عملة عربية موحدة ومجالس للتعانر والوحدة على كل المستويات والبدء في توحيد النظم السياسية ونظم التشغيل والعمل والانتاج

وهذه مرحلة بعيدة في المستقبل وستأخذ وقتها الكافي حتى تتحقق وتتطلب على صمودياتها المديدة ومهام أوروبا الموحدة تتحضر في هذا الاتجاه وتلك المرحلة على وجه التحديد

وقد أعيننا في تقريرنا للفترة اللازمة لقرار التعديلات في النظم والبنياش التشريعي لانتقالات رؤوس الأموال والسلع والأفراد أن تتفق مع مجمل التطورات على المستوى العالمي ويصفه خاصة اتفاقية الجات ١٩٩٤ وبداية سريانها على المستوى العالمي بعد الفترات الانتقالية التي تمنحها للاعطاء. ويحدث تتفق مع النسق العالمي ولتخرج الاتفاقية العربية لقائمة السوق المشتركة عن التطورات العالمية في هذا المجال ولتعتبر نشاراً على المستوى الدولي ثالثاً أن تراعي الاتفاقية التدرج في تنفيذ بنودها وعدم المخافة بتشريعات أو إجراءات غير محسوبة وعدم إرباك الاقتصادات العربية القطرية بأى قرارات علوية معالجة

وهنا لابد من النظر إلى أن قيام السوق العربية المشتركة ليس معناه التوقيع على الاتفاقية أو عقد القمة بل هو إخلاص تام للنهايات في إقامة مجتمع عربي قوى وانتهاج عمل مشترك عربي على مستوى راق

ولابد أن نشير إلى نقطتين هامتين

أولاهما : أهمية أن يسبق إنشاء السوق التبادل التجاري الفعلي بين الدول عن طريق لقاءات بين المؤسسات التجارية في البلاد العربية من غرف تجارية وصناعية وغرف سلعية وجمعيات رجال الأعمال لأن هذه المؤسسات هي المنفذ حتى تتكون القوة لإنشاء السوق

ثانيتهما : التركيز على أهمية إنشاء مناطق حرة مشتركة ومناطق لتجارة الترانزيت بين أكبر عدد من الدول العربية

وهذا لابد من الإشارة إلى أن الطرح الجديد مع نهاية عام ١٩٩٨ وتكرار المحاولة بين الدول العربية بعضها البعض على أمل الوصول إلى اتفاق بين النوايا تميش الثقة في المستقبل القريب والبيد للامة العربية. إن النجاح في إحراز تقدم في مسالة السوق العربية المشتركة في الجولة الجديدة عام ١٩٩٨ إنما ترهن بالأمور التالية .

إبها: النص في الاتفاقية على كل العناصر المشتملة على بنود السوق المشتركة وعدم ترك أى مساحة لاجتهاد أو الخروج على الاتفاقية في أى من الدول التي ستوقع عليها إلا في حالات الضرورة القصوى ووفقاً للمستجدات على الساحة العربية

ف خامساً: النص على تكوين مجلس للسوق العربية المشتركة يبدأ في خلال ستة شهور من تاريخ التوقيع على الاتفاقية ويتولى كل النواحي الإدارية والتنفيذية لقائمة السوق العربية المشتركة

سادساً : النص على ألا يكون مجلس السوق العربية المشتركة تابعا لأى من الحكومات العربية ، وأن يكون هيئة عربية مستقلة لها حصانها وهيبتها الكاملة وتمثيلها في المحافل الدولية ولابد أن يتنبق من داخل البيت الأم للامة العربية من داخل الجامعة العربية حتى لا يكون هناك تضارب في الاختصاص.

سابعاً: النص صراحة على وضع ديباجة خاصة بالاستثمارات العربية المشتركة وكيفية انتقالها من بلد إلى بلد دون قيود ومنحها مزايا ومميزات تفصيلية أكبر مما هو متاح في القوانين القطرية بحيث تكون الاستثمارات العربية المشتركة مميزة ولها حوافز كبيرة وضمانات مؤكدة من خلال النظم والقوانين العربية

ثامناً: النص في الاتفاقية على أن الوحدة العربية هي الهدف الأشمل لقيام السوق.

تاسعاً: صياغة بروتوكول تنفيذي أو لائحة تنظيمية لاتفاقية السوق العربية المشتركة ترفع عليها الدول العربية الموافقة جنباً إلى جنب مع الاتفاقية المنشئة للسوق العربية المشتركة

عاشراً: توضيح الفارق بين قيام السوق العربية المشتركة وبين المجالس أو الهيئات العربية كجلس التعاون الخليجي ودول إعلان دمشق والجامعة العربية وتوضيح الشخصية الاعتبارية لمجلس السوق العربية المشتركة

خاتمة :

إن إقامة السوق العربية المشتركة ينبغي أن يسبقها تحقيق للإرادة السياسية العربية ونجاح ملحوظ في التغلب على مشكلات ركود وبطء وتهديد السلام في الشرق الأوسط

وغير النجاح في هذا يصعب الحديث عن السوق العربية المشتركة مجرد ملء للفراغ السياسي العربي ومحاولة لاستجداء تنفيذ الشارع العربي كذلك لا يفوتنا التنويه بأن قيام السوق العربية المشتركة مرهون بكسب مساحة أكبر من التقييد سياسي الدولي ولانجاح في التعامل مع القوى

الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية
الموضوع الفرعي : الموقف العربي : البدائل: السوق العربية المشتركة رقم المصدد : ١٥٦٥
المصدر : (مجلة الأهرام الاقتصادية) تاريخ الصدور : ١٩٩٩/١/٤

١. الصديق في التوجه والإخلاص الكامل لإرادة الأمة العربية قاطبة وليس لبلد أو مجموعة بلدان أو محور بين بشع دويلات عربية.
٢. إعطاء الجامعة العربية الريادة والفاعلية لتكون بحق بيت العرب كما يحلو للبعض أن يسمونها بذلك.
٣. الحبيطة والحصار من مكامن الخطر في الحركة نحو إنجاز هذا العمل وأهمها الزعامة والاستراتيجيات الكبرى ومحاور العمل والاتصال مع القوى الكبرى في العالم.
٤. إعطاء مصر وزنها الحضاري دون حسابات والتبسط في ثقل المكافآت الكبرى لأن يفتنوا هذه الاستراتيجيات العملية ويسكنون في أيديهم أحلام ومشروعات الأمة العربية واستحقاقهم لهذا الشرف.
٥. عدم الانخزال عن الشعار العربي في الجملة والتفصيل وتحسس نبض الجماهير وعدم الانحياز على الاتصال الإعلامي أو السياسي أو الاقتصادي بل لابد أن يتجاوز الأمر تلك كله إلى الموروث الحضاري لأمة العربية وبما لها الإسلام.
٦. إعطاء المملكة العربية السعودية دورها الريادي كمحور وقلب للعديد من الحركات والفاعليات والمؤثرات في العمل العربي المشترك.
٧. التفاعل مع النظام التكنو الجديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية دون تخط أو تجاوز للدور الأوروبي الذي يكمل المسيرة ولا ينقص منها.
٨. ترك زمام الأمر للديمقراطية الشعبية التي تقوم على أساس الحركة بين الشعوب وليس بين سوتغلي الإدارات الخارجية وإنساب الحركة الطابع العقلاني والموضوعي على أساس أن السوق العربية المشتركة هي حلم الشعب العربي وينبغي أن تترك إدارته وتفقيده للإدارة الشعبية دون انخزال عن الدور المؤثر وللهام للحكومات العربية إذا ما أخذت التزام الحقيقي وتحركت جنبا إلى جنب مع شعوبها من خلال النقابات وغرف الصناعة والتجارة والأحزاب السياسية في الأمة العربية ورجال الأعمال والشباب.
٩. تناول مسألة السوق العربية المشتركة كمشروع قومي عربي وليس صفقة أو إبرام اتفاق لم يذهب كل إلى حال سبيله.
١٠. إصلاح ذات الدين بين الأنظمة العربية المتناحرة وإعطاء القلب والوجدان العربي لروح التحالف وتبذ الفرقة والخلاف والتفهم لمشكلات العرب الرئيسية في الأمن والسلام العامل ومواجهة قضايا التنمية وحل مشكلات البطالة وإزالة الحواجز والأصنام الفكرية الدالية التي يعيها البعض على حساب وحدة الصف العربي.
- وخلافاً فإنه جدر القول أن السوق العربية المشتركة ينبغي أن تكون حلماً القومي الذي يستحق السعي إليه عاماً بعد آخر ويوما بعد يوم في دأب وإخلاص وشيقين بأن هناك أحلاماً كبيرة يمكن أن تتحقق بغض النظر عن الزعامة والريادة وشكليات الإدارة السياسية التقليدية. ■

الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية
الموضوع الفرعي : الموقف العربي : البديل : السوق العربية المشتركة رقم العدد : ٢٥١٦
المصدر : العالم اليوم تاريخ الصدور : ١٩٩٩/٥/٩

بعد مطالبات عديدة من أعلى السلطات العربية

هل آن الاوان لكى تقوم السوق العربية المشتركة ؟

يحيى
المصرى

التعليق الذى توجهها والمصنوع على حوالقة
شعبية بذلك.

الوقلة

ثالثة: التصديق القوى لإلغاء الحولان التجارية
والقالية والبشرية بين جميع دول العالم من
طريق ما يسمى بالعولمة، وهو نظام تطلب به
وتتمتع بتسوية الدول الفنية للإبقاء على
مستواها الاقتصادى للتقدم والعمل على زيادته
مستقبلا - وبصرف النظر عن وضع الدول
الطائرة التى تسمى للدول

وقد وصلت البحوث الحديثة التى أعنت فى
الدول الفنية مؤخرًا إلى أن تحسين للسوق
الاقتصادى للدول الفنية لا يتم إلا على حساب
خضوع للسوق الاقتصادى للدول الفنية؛
والقالتى فإن الدول المصنع الصناعى الكبرى
التي تشل الدول الفنية، وإن كانت تطلب
بمساهمة للأمر والبطالة فى الدول الفنية، فإنها
تتمت ألا يصرهوها من طريق إرساء سياسات
الاقتصادى الدولية ونظام اقتصادى حالى لا
يراعى الشعوب الفقيرة وأخر ما يراعى شعوبها،
وهو ما يجعل الانضمام بتدنية الدول الفقيرة من
قبل الدول الفنية أقل من مستواه وأكثر من
إيمانه.

عربى بإنشاء آلية اختابة إنشاء السوق مع
حكومة كل دولة من طريق لجنة برلمانية خاصة
بتم تشكيلها لهذا الغرض وتتولى متابعة
خطوات الإنشاء وتبلغ قيام السوق.
إن هذه الخطوات من أهمى السلطات فى
الدول العربية لم تلت من فراغ، وإنما جاءت
نتيجة لأوضاع وتنظيمات دولية والقائمة جديدة
تعرض تصديق السوق العربية المشتركة، وقد
تسلط عليها فيما يأتى:

أولاً: تنفيذ التزامات الاقتصادى الأوروبى
الذى بدأ يأخذ طريقه الحالى عام 1974
بإنشاء المجلس الأوروبى الذى خطط لإنشاء
السوق الأوروبى المشتركة. وقد أنشئ، فعلا
مجلس الوزراء الأوروبى الذى نجح فى التوقيع
بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء،
حيث كان يضم خبراء للحكومات
الأعضاء وقدم بوضع التنظيمات المطلوبة
ومعالجة المشكلات الاقتصادية التى كانت تظهر بين
الدول الأعضاء، كما أنشأ جهازا فرعيا فى كل
مواضع هذه الدول يتولى المساعدة فى معالجة
هذه المشكلات ويضع الخطوط الرئيسية
لتعاون بين الأعضاء وإنشاء السوق الأوروبية
المشتركة.

وقد استطاع هذا المجلس القيام بتسويق
وتوحيد السياسات بين الدول الأوروبية وإعلان
السوق الأوروبية المشتركة التى تولد العمل فى
تحويل السوق المشتركة إلى سوق أوروبية
موحدة امتصارا من عام 1993، ولذلك
باستثناء القطاع القادى الذى تلتزم بتسوية
الاختلافات كبيرة فى السياسات القنطرية للدول
الأعضاء وإلى أن تم فى أول يناير الحالى
إعلان صدور العملة الأوروبية الموحدة «اليورو»
وإنشاء البنك المركزى الأوروبى الذى يضع
السياسات القنطرية للمساعدة الأوروبية ككل
باستثناء أربع دول فقط من بينها إنجلترا التى
امتنعت عن الانضمام إلا بعد معالجة للشاكن

فى منتصف الشهر الحالى صدر البيان
المشترك لكل من الرئيس حسنى مبارك والشيخ
زاهد آل نهيان الذى تطلب بضرورة وأهمية
وجود إدارة قوية لقيام السوق العربية
المشتركة، خدمة للمصالح العربية العليا
ولاستقبال الاقتصاد العربى، وقد ركزت
ملاحظاتهما على أبو ظبى على العمل من أجل
قيام هذه السوق فى أسرع وقت ممكن وعدم
تأجيلها لأى سبب من الأسباب.

وإن ناس الوقت اجتمعت فى مجلس الوحدة
الاقتصادية العربية اللجنة التتفيذية للخدمة
بالسوق العربية المشتركة وبمشاركة المشاركين فى
الاجتماع إنشاء آلية للانضمام إلى السوق تكون
مفترقة لجميع الدول العربية التى لم تنضم
بعد إلى اتفاقية السوق التى أعنت منذ عام
1964، وأقيم إليها منذ ذلك التاريخ سبع دول
فقط هى الأردن وسوريا والعراق وليبيا ومصر
وموريتانيا واليمن، وقد قام للجنة أيضا
بوضع برنامج زمنى لاستكمال تحرير التجارة
بين دول السوق - يبدأ فى يناير عام 2000
على ثلاث مراحل وينتهى فى آخر عام 2002.
وأول ذلك بحوالى شهر كان الرئيس حسنى

مبارك قد طالب أمام أعضاء الأمانة العامة
للاتحاد الصناعى العربى فى هرم الشيخ
بضرورة تطبيق السوق العربية المشتركة حيث
تصدر أولويات صله فى المرحلة القائمة، وقد
شدد سيادته على الحالبية بها على أساس أن
تتقبلها أصبح أمرا حيويا ومسألة حياة وبقاء
للأمة العربية، وهى الأساس الأقوى والمثل
الطبيعى لقيام كتلة اقتصادية عربية تسمى الأمة
العربية وأنجزها أزمات اقتصادية ظهرت فى
مناطق القارية عديدة خاصة به أشخاص
أسمار القيدول وحواله بشكل كبير خلال
السنة الأخيرة.

وكان هذا كبير من للندوات والمؤسسات
العربية المشتركة قد طالب على مدى السنوات
الطويلة الحالبية بتحقيق السوق العربية
المشتركة فى أسرع وقت ممكن، ومن بينهما
منظمة العمل العربى التى وضعت برنامجا على
لتنقيتها ولكنه لم يتم لخدمة سلطاتها
التنفيذية، وكلاهما الاتحاد البرلمانى العربى الذى
أصدر أثناء اجتماعه بضمها فى أنفسهم
للأرضى توصية نصت على أن يقوم كل برلمان

الموضوع الرئيسى : السوق الشرق أوسطية اسم كاتب المقال : يحيى المصرى

الموضوع الفرعى : الموقف العربى : البدائل: السوق العربية المشتركة رقم العدد : ٢٥١٦

المصدر : العالم اليوم تاريخ الصدور : ١٩٩٩/٥/٩

مجموعة من تعمل بالأساليب الحديثة والامنية وفقا لخطة محكمة وحاسمة تضعها جامعة الدول العربية ويتمتعها الدول والوزراء العرب في اجتماع لا يضم سواهم والعاملين بالسكرتارية، ومن هذا الاجتماع يتكون للجلسة الرئاسية للسوق العربية المشتركة الذي يتعين أن تنفذ قراراته على كل الدول الأعضاء.

كما يقترح تشكيل مجموعات فنية عن طريق هذا المجلس الرئاسي تتولى إعداد أنظمة السوق العربية المشتركة في كل النواحي الاقتصادية والإنتاجية والتقنية والمالية خلال برنامج زمني محدد.

على أن يكون مفهومنا أن تحقيق السوق العربية المشتركة لا يشمل فقط إعانات جمركية وضريبية كما يعتقد البعض، وإنما يتضمن إنشاء هيئات اقتصادية عربى جديد يبدأ بإنشاء مشروعات إنتاجية للتنمية الأقاليم العربية الصغيرة ويؤدى إلى التقارب في الأساليب والسياسات والمناهج العربية التي تصبغ المفاهيم الأصلية بين الدول العربية وعلى جميع أبناء الشعب العربى، وبالتالي تنسج السوق العربية الواحدة الكبيرة بين الأشخاص والسلع والأموال وعلى المنتجات والعمل والملكية وجميع الحقوق الأخرى، وذلك عن طريق لمجلس الرئاسى العربى اللقتر الذى يستطيع إنشاء الكيان الاقتصادى العربى الجديد مستقما فطحت الهيئة الأوروبية عضدا أنشأت السوق الأوروبية المشتركة في فترة زمنية قصيرة.

لما الاقتصاد الكبير، والمشروع الكبير ياكل المشروعات الصغيرة لم يعد لها وجود، خاصة وقد كانت الأساس الذي قام عليه الاقتصاد الياباني ولذى مازال يشكل فيه ما يقرب من 70٪ ويمتلك أفراد يعمل مع كل فرد منهم ما لا يزيد على خمسين عميلا، ولكنني اتقصد أن للمشروع الكبير اتسع أكثر من اللازم في السنوات الأخيرة وأصبح في طريقه إلى السيطرة الاقتصادية التي تبعد عن الخطر الناجم-وصحى أرباحه- خاصة تلك المشروعات الكبرى التي ضلكتها الشركات متعددة الجنسية والشركات الكبرى التي انضمت مؤخرا.

إن المشروع الإنتاجي الذي يعمل داخل دولة عربية واحدة لا يستطيع منافسة مشروع يعمل في نفس النشاط الإنتاجي داخل المنطقة العربية ككل، حيث تمتد فروعه إلى أغلب الدول العربية المستهلكة لنفس المنتج، وبالتالي فإن تحويل السوق من سوق محلي إلى سوق إقليمي ودولي إن أمكن وحطى الاقتصاد العربى قوة لا يستهان بها وحتى لا تتحول المنطقة العربية إلى منطقة مستوردة وتصير سوقا تابعة للدول الصناعية الكبرى. لذلك تحت السوق الأوروبية المشتركة والتي تحولت في عام 1993 إلى سوق أوروبية موحدة عن طريق الهيئة الأوروبية التي أصبحت "المفوضية الأوروبية"، وهي شاتل جامعة الدول العربية، والفرق بينهما لا يلاحظ إلا في أسلوب العمل والإدارة، حيث كان العمل يدور هناك بشكل جدى لصياغة خطوات إنشاء السوق الأوروبية ويستمر يوميا خلال الأربع والعشرين ساعة دون أن تنفطأ الأنوار في مباني الهيئة، وكان يشترك في الصياغة جميع الهيئات الأوروبية المهتمة بتحقيق السوق الأوروبية المشتركة، تمت إدارة وتنظيم الهيئة الأوروبية لمتنوع بها إنشام مشروعات إنشاء السوق.

ولاعتقاد أن جامعة الدول العربية وهي مستقلة عن تحقيق التعاون الاقتصادى العربى، تقل في حجمها أو في عدد العاملين فيها عن الهيئة التي حققت السوق الأوروبية المشتركة في سنوات قليلة، حيث يرأسها رجل فاضل له شرايفه في التضامن العربى والعلاقات العربية، ولا ينقصه سوى اختيار مجموعة عمل من الخبراء العرب تتولى الاتصالات اللازمة والصياغة ومتابعة خطوات التنفيذ بعيدا عن الذين علوا وشاركوا من قبل في هذا العمل دون جدوى.

إن العولمة تعنى في مفهومها الصحيح أن يتحول العالم إلى سوق واحدة ودولة واحدة قد يكون فيها الفقيه، وقد يكون فيها الفنى، ولكن الفجوة لا يمكن أن تصل إلى خمسين خيلا في المتوسط كما هو عليه الوضع الحالي، غير أن ذلك لا يهم الدول الفنية، التي تقف بشدة مع الإبقاء على مستواها الإقتصادى الراهن دون تخفيضه، حتى وإن شلّط الأمر كاستنزاف ثروات الدول النامية بأشكال كثيرة مادية أمام الدول النامية والتي لا تكون واضحة ولا تظهر على سائدة المفاوضات الاقتصادية بين الدول المتقدمة والدول النامية ولا على المؤسسات والائتماعات الدولية التي تحتل فيها بعض المناطق الاقتصادية.

ثالثا: ومن المتغيرات الدولية التي لم تكن في الحسبان حتى وقت قريب، قيام الأزمات المالية والتقنية في بعض مناطق العالم، والتي بدأت بإزمة المكسيك وأدت إلى هروب رؤوس الأموال منها وتوقف الكثير من المشروعات الإنتاجية، ولولا تدخل الولايات المتحدة الأمريكية لمعالجة الأزمة لا امتيارات عديدة، منها أن المكسيك عضو في منطقة التجارة الأمريكية الحرة، ومنها التخوف من تزايد المهاجرين للمكسيكيين غير الشرعيين داخل الولايات المتحدة الأمريكية وما يشكلونه من خطورة على الأمن والنظام الأمريكى بوجه عام.

لقد أكتت الأزمات التقنية والمالية التي ألتت ببعض دول العالم في السنوات الأخيرة أن الدول لا تستطيع أن تعيش منفردة، وإنما يتعين أن تكون ضمن تنظيمات إقليمية تصممها من أخطار قائمة من الخارج خاصة من دول تعتمد أنها مازالت تعيش في عصر الاستعمار وهي المصنوع التي قامت فيها الدول الاستعمارية بامتصاص ثروات شعوب الدول الصغيرة، وإن كانت قد خرجت عسكريا منها فإنها تركت أنظمة ونزلا تحكم هذه الشعوب أو تكون على صلة كبيرة بالسلطة الحاكمة فيها بحيث تستطيع طرامها أو على الأقل إقناعها بالمثل للقاتل وعلى لا تدع غيرك يمشي، إذا كان سيأخذ منك ولا يعطيه، وهي ما يخلق حاليا بين الدول الفنية والدول الفقيرة ويمصرف النظر عن كل القيم الدينية والأخلاقية والإنسانية.

الشروعات الكبيرة

رابعا: إننا نعيش حاليا في عصر ما يسمى بالانتماءات الجموع فالإقتصاد الصغير ينوب

الموضوع الرئيسى : السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال : أحمد يوسف القرعى
الموضوع الفرعى : الموقف العربى : البدائل: السوق العربية المشتركة رقم العدد : ١٣٧	
المصدر : (مجلة) السياسة الدولية	تاريخ الصدور : يوليو ١٩٩٩



دور مصر فى تفعيل مشروع السوق العربية المشتركة

أحمد يوسف القرعى

وأصدرت القمة توجيهها بتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي باتخاذ ما يلزم نحو الإسراع فى إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وفقا لبرنامج عمل وجدول زمنى يتم الاتفاق عليهما.

روايت عملية التحضير لإقامة منطقة التجارة الحرة مواصلة الرئيس مبارك لدعوته لإقامة السوق العربية المشتركة، ومن كلماته أمام الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشورى (١٥ نوفمبر ١٩٩٧) :

«لنأخذ نرى أن إقامة السوق العربية المشتركة ضرورة حياة وبقاء وإيست رفاهية أو ترفاً، كما أننا نتطرق فى نظرتنا من أن الهدف المرجو ليس اقتسام الثروة، أو حرمان أى شعب عربى من مستوى الدخل الذى يتمتع به، لأن التكتل الذى ننشده هو تكتل يضيف ولا يتنقص، يقوى ولا يضعف، يعزز ولا يبدد، وهو تكتل دعم وتجديد لا انتقاص وتجزير، لأن الجماعة لا تقوى ولا تتميزز إلا بقوة كل واحد من أعضائها».

ولمأنا من القاهرة بضرورة وأهمية مشروع التكامل الاقتصادي العربى لم تقوّد فى العمل على إحيائه على مستوى محاور ثلاثة تتكامل معا عبر عنها تقرير مجلس الشعب المصرى فيما يلى :

المحور الأول : منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى :

وهى أحدث المحاور الثلاثة، فهى نتاج قرار القمة العربية السابق الإشارة إليه، وتنفيذاً لقرار القمة تم إعلان قيام منطقة

كان قرار القمة العربية بالقاهرة فى يونيو ١٩٩٦ بشأن إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى نقطة انطلاق جديدة لإحياء مشروع السوق العربية المشتركة، فقد حظى المشروع فى السنوات الثلاث الأخيرة باهتمامات الفكر السياسى والاقتصادى وأدبيات الإعلام العربى من ناحية، ومواقفات حكومات الدول العربية من ناحية أخرى، كما حظى المشروع من ناحية ثالثة بمبادرة برلمانية عربية غير مسبوقة تمثلت فى إنشاء أليات داخل المجالس التشريعية العربية بهدف دفع وتفعيل خطوات السوق العربية المشتركة.

والمقال يتناول الدور المصرى فى سياق هذا التحرك العربى الجديد من خلال العرض التحليلى لوثيقة مجلس الشعب المصرى بشأن مشروع السوق العربية المشتركة وهى الوثيقة التى أعدتها اللجنة الخاصة التى أنشأها المجلس استجابة لقرار الاتحاد البرلمانى العربى (مارس ١٩٩٨) بإنشاء ألية لتوفير المساندة البرلمانية والشعبية اللازمة لإخراج مشروع السوق الى حيز الوجود.

ونقطة انطلاق الدور المصرى فى إحياء مشروع السوق العربية المشتركة عندما قاد الرئيس محمد حسنى مبارك فى قمة القاهرة العربية (١٩٩٦) الدعوة لإحياء صيغ التكامل الاقتصادي العربى من خلال إنشاء منطقة تجارة حرة عربية كبرى على طريق إقامة مشروع السوق العربية المشتركة. ووجدت دعوتها استجابة سريعة من قادة رؤساء الدول العربية،

الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية

الموضوع الفرعي : الموقف العربي : البدائل : السوق العربية المشتركة رقم العدد : ١٣٧

المصدر : (مجلة) السياسة الدولية تاريخ الصدور : يوليو ١٩٩٩

التجارة الحرة العربية الكبرى من خلال برنامج تنفيذي لاتفاقية
تصميم وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية (١٩٨١) يتم
مقتضاها تحرير التجارة من كافة الرسوم الجمركية والرسوم
والضرائب ذات الأثر المماثل بشكل تدريجي على عشر سنوات،
بدأ تنفيذه اعتباراً من أول يناير ١٩٩٨ بواقع ١٠٪، وذلك
لإعطاء فرصة للصناعات الوطنية في الدول الأعضاء لكي توائم
نفسها تدريجياً لمواجهة المنافسة الخارجية.

وتطبق ١٤ دولة عربية حالياً التخفيضات الجمركية طبقاً
لبرنامج التنفيذ لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وذلك
بواقع ٢٠٪ من الرسوم الجمركية والضرائب والرسوم ذات
الأثر (١٠٪ اعتباراً من أول يناير ١٩٩٨، ١٠٪ اعتباراً من
أول يناير ١٩٩٩) والدول العربية التي قامت بالتنفيذ هي :
مصر، الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، السعودية، سوريا،
العراق، عمان، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب.

هذا ويقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالإشراف على
تطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
من خلال إجراء مراجعة نصف سنوية لدى التقدم في التطبيق
واتخاذ القرارات اللازمة لمواجهة أية عقبات تعترض التنفيذ
وفض المنازعات الناشئة عن التطبيق.

ويعد تقرير مجلس الشعب المصري أهداف ومزايا منطقة
التجارة الحرة العربية الكبرى فيما يلي :

١- تمثل مناطق التجارة الحرة اللبنة الأولى والركيزة
الأساسية لإقامة أي تجمع اقتصادي يسهم في دعم القوة
التنافسية لأعضاء المنطقة مجتمعة أو مفردة، في مواجهة
التكتلات الاقتصادية الأخرى، وتشجع على قيام المؤسسات
المالية غير المصرفية لخدمة أغراض الاستثمار والتنمية. خاصة
شركات التأجير التمويلي وربط السياسات الضريبية بمجالات
الاستثمار.

٢- تهدف اتفاقيات مناطق التجارة الحرة إلى دفع عجلة
التنمية الاقتصادية داخل المنطقة عن طريق السماح بحرية
انتقال السلع والخدمات داخلها بلا قيود أو أعباء مالية
مصطنعة، وذلك لتحقيق أقصى استفادة واستغلال لعناصر
الانتاج وأرض الأمصار وإيسر الشروء.

٣- كما تهدف المناطق الحرة إلى دعم الاستثمار الأجنبي
في الدول الأعضاء، وخلق فرص عمل جديدة، وتمكن الدول
أطراف المنطقة الحرة من تحقيق أقصى فائدة ممكنة من خلال
تعاملاتها مع التكتلات الاقتصادية المالية والإقليمية، مثل
الجات وغيرها، لأن هذه الاتفاقيات تقدر مزايا تفضيلية
للكيانات الاقتصادية لا يتاح لها للدول منفردة.

٤- وتوضح نظريات التكامل الاقتصادي أن تطور تطبيق
منطقة التجارة الحرة، يعني التحرير الكامل في نهاية المطاف،
لكل أو معظم السلع والخدمات محل التبادل التجاري من كافة
أنواع الرسوم والقيود الجمركية وإعطاء الفرصة كاملة للأثر
الإيجابي للتجارة ليحدث نتائجه في تخليط عوامل الكفاءة

الانتاجية لصالح المستهلك والإفادة من عناصر المزايا التنبئية
وإقتصاديات السوق.

كما أن تحرير وتنمية التجارة ليس مجرد تدفقات سعرية
أكبر بين دول منطقة التجارة الحرة، سواء بالمقاييس المطلقة أو
النسبية، ولكنه يؤدي من خلال ذلك إلى توفير المبررات
والظروف المواتية لتحريك المداخل الأخرى للتكامل، من خلال
التفاعل والتدابير المشتركة لتسريع هذا التكامل. ومن شأن كل
ذلك أن يؤدي تدريجياً إلى إيجاد واقع جديد من المصالح
المشتركة في منطقة التجارة الحرة.

وكما يوضح تقرير مجلس الشعب المصري الأهداف
والمزايا التي تولجها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فإنه
يعبر أيضاً من السبلات والمشاكل فيما يلي :

١- لم يتضمن برنامج المنطقة أي خطة لتطوير المنطقة
أثناء فترتها في بعدها إلى مراحل أعلى من التكامل
الاقتصادي، أي إلى اتحاد جمركي، ثم سوق مشترك.

٢- قد تحدث في سياق عملية تحرير التجارة آثار سلبية
على بعض قطاعات الانتاج أو المشروعات المنتجة للسلع تهمد
باضطراب السوق نتيجة المنافسة من سوق مفتوحة بين
المنتجات المحلية ومثيلاتها المستوردة من دول أطراف أخرى،
وتزداد هذه الآثار حدة في حالات الدول الأطراف الأقل نمواً.

كما أن هناك آثاراً إضافية تترتب على توحيد التعريفات
الجمركية، إذا ما تم قيام اتحاد جمركي، قد تعاني منها الدول
الأطراف التي تعتمد مواردها المالية اعتماداً كبيراً على
حصيلة الرسوم الجمركية من تعريفات مرتفعة، بعد أن
تنخفض مستويات التبرئة، ومن ثم مواردها من الرسوم . إلا
أنه تتم مواجهة مثل هذه الحالات بتدابير خاصة مؤقتة.

٣- عدم وجود تجانس في الهياكل الاقتصادية لدول
المنطقة حيث يتبنى عدد من الدول سياسة الاقتصاد الحر،
بينما تريد دول أخرى أعضاء لإزالة تقوم سياستها على
أساس الاقتصاد الموجه، وتستخدم القيود الجمركية وغير
الجمركية للتحكم في تجارتها الخارجية وحماية الصناعات
الوطنية. وتعتبر القيود غير الجمركية (الكمية والاستيرادية
والتقييد) مخالفة لأحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري
وبرنامجهما التنفيذي الذي ينص على إلغاء القيود لكافة
القيود غير الجمركية.

٤- عدم وجود مؤسسات تحكم في صنع واتخاذ القرارات
الاقتصادية بما يضمن استمرارية السياسة الاقتصادية
والتجارية تجاه الدول أعضاء منطقة التجارة الحرة، إذ لا
يتوافر في بعض الدول الأعضاء نظام مؤسسي يقوم على
أساس المؤسسات التي تصدر القرارات الخاضعة من
استراتيجية ثابتة ونتيجة لدراسات تحليلية متعمقة، بحيث لا
تتغير هذه القرارات بصورة مفاجئة غير متوقعة، مما يؤثر على
المصالح المشتركة للأعضاء

٥- عدم النضج المؤسسي وانخفاض مستوى الكفاءة

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	أحمد يوسف الفرعي
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : البدائل : السوق العربية المشتركة	رقم العدد :	١٣٧
المصدر :	(مجلة) السياسة الدولية	تاريخ الصدور :	يوليو ١٩٩٩

تقدم من تعامل تفصيلي. فتجد أن اتفاق منطقة التجارة بين مصر والمغرب مثلاً ينص على أن يتم الانتهاء من إقامة المنطقة خلال فترة اثني عشر عاماً، وأن الاتفاقيات الثانية بين كل من مصر والأرجنتين، ومصر وإيران تتضمن استثناء لعدد من السلع من التحرير التدريجي بما لا يتماشى أيضاً مع أحكام اتفاقية تيسير وتبسيط التبادل التجاري وبرنامجهما التنفيذيين، الأمر الذي يعد مخالفة صريحة لأحكام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

١٠- تعتبر الرزامة الزراعية (موسم الانتاج) إحدى المعوقات الهامة التي واجهت منطقة التجارة الحرة خلال الملمين الماضيين حيث قامت لطلب الدول العربية بتقديم بيان بالسلع الزراعية التي ترغب في استثنائها من تخفيض الرسوم الجمركية خلال فترة الانتاج. وحيث أن طائفة الانتاج الزراعي العربي متشابهة خلال فترات العام، لذا فإننا نجد أن مواسم الانتاج ونوعية المصنوعات متشابهة في كل الدول العربية، مما حدا ببعض الدول أن تقوم بتحديد مواسم انتاجها على مواسم انتاج وتصدير دول أخرى (كسلوب حماشي).

١١- عدم وجود آلية للتأكد من التزام الدول بتحرير التجارة والاكتفاء بما تذكره كل دولة.

١٢- عدم وضع قواعد تجارية خاصة لمعاملة الدول الأقل نمواً (بمعدداً ١٧ دول هي : السودان، جيبوتي، جزر القمر، الصومال، اليمن، موريتانيا، فلسطين).

١٣- اتساع نطاق التفاضل في الاختصاصات بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، مما حدا بالدول العربية إلى تفصيل الاتفاقات الثنائية على الجماعية.

١٤- اختلاف ميال كل تكلفة، وبالتالي ممارسة القيود الادارية لحماية الصناعات ذات التكلفة العالية.

للخبر الثاني : استئناف تطبيق أحكام السوق العربية المشتركة

وجدت الدعوة إلى إحياء السوق العربية المشتركة، والتي انتهت في الأونة الأخيرة، القيادات السياسية في بعض الدول العربية، وفي مقدمتها مصر، الاستجابة، فوافق مجلس الوحدة الاقتصادية في ٦ ديسمبر ١٩٩٨ على البرنامج التنفيذي لاستئناف تطبيق أحكام السوق العربية المشتركة القائمة في نطاق اتفاقية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، بشكل متدرج ومتزامن على ثلاث مراحل. كحد أدنى لشرائط التحرير، وبعد أقصى للمدى الزمني، بما يمكن أي دولة طرف منفردة أو دولتين أو أكثر. اختصار مرحلتها دون تجاوزها بإملائاتها، يتم خلالها إلغاء كافة الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل والقيود غير الجمركية، على أن تبدأ الإجراءات التمهيدية اللازمة من أول يناير ١٩٩٩، لتطبيق البرنامج بصورة متزامنة في كافة الدول الأعضاء في هذه السوق.

ويتم إلغاء الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى

الفنية، إذ لا يتواءم لدى بعض الدول الأعضاء النضج المؤسسي للمؤسسات التنقيطية القائمة للأجهزة التي تهتم على التجارة الخارجية ويؤدي ذلك إلى التفاوت في تطبيق القرارات، وعدم الشفافية في للمعاملات.

٦- عدم وجود قواعد متشابهة عربية تفصيلية تحدد ما هي السلع التي اكتسبت صفة منشأ الدولة، وهو ما يؤدي إلى وجود تلاعب من طريق وضع علامات صنع محلية "تكت" مزورة على السلع المستوردة من الخارج وإعادة تصديرها لبلد عضو في المنطقة، الأمر الذي يضر بالصناعة الوطنية لهذه البلد، خاصة وأن القواعد العامة المعلقة حالياً والتي تحدد القيمة الوطنية للسلعة لا ٨٠٪ لا تمنع حدوث مثل هذا التلاعب.

٧- عدم وجود مواصفات قياسية عربية إلزامية للسلع المخطط تطبيق على السلع المتبادلة.

٨- شخالة الطلبات التي تقدم بها الدول العربية لإستثناء عدد من السلع من أحكام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. ويرجع السبب في ذلك إلى أن عدم وجود قواعد متشابهة عربية تفصيلية ومواصفات قياسية إلزامية للسلع أدى إلى تخوف عدد من الدول العربية من بعض السلع الواردة إليها من بعض الدول الأعضاء، والتي لا تتوافر فيها صفة المنشأ ولا المواصفات القياسية مما يضر بصناعاتها الوطنية. لذلك فقد تقدمت عدة دول عربية، من بينها مصر والأرجنتين وسوريا والمغرب وتونس، بطلبات لإستثناء عدد من السلع من سريان أحكام منطقة التجارة الحرة عليها. وقد لوحظ أن هناك مبالغاً كبيرة في طلبات الإستثناءات، الأمر الذي يؤثر سلباً على فاعلية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وعلى تحقيق الأهداف الاقتصادية من إنقامتها.

وتجدر الإشارة إلى أنه قد تقرر إعادة طلبات الاستثناء المقدمة من الدول الأعضاء إليها لإعادة دراستها وتقليصها، وإعادة التقدم بها في ضوء الشروط والضوابط التي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وعلى أن تتضمن هذه الطلبات المبررات والطرويف الداعية لها، وأن يركز طلب الاستثناء على العلاقة بين استيراد السلعة وحصول الضرر أو أن يكون هناك تهديد بحدوث ضرر، وأن يمنع الاستثناء للسلعة لمدة زمنية واحدة غير قابلة للتجديد وبعد أقصى أربع سنوات. ولجنة التنفيذ والمخابية صلاحية تقليص هذه المدة إذا ما اتضحت انتفاء حاجة السلعة للإستثناء، ولا يزيد حجم السلع المستثناء عن ١٥٪ من قيمة الصادرات اللولة الممتدة مع الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتحتسب هذه النسبة على أساس المتوسط الحسابي للسنوات الخمس السابقة على تاريخ طلب الاستثناء.

٩- عدم تماشي أحكام بعض اتفاقات إقامة مناطق تجارة حرة ثنائية مع أحكام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، علماً بأن هذه الاتفاقيات تمثل الحد الأدنى من التماثل التفضيلي بين الدول العربية، ولا يجوز أن يقل مستوى التعامل الثنائي أو التعدد الأطراف للدول العربية خارج الاتفاقية عما

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : البدائل : السوق العربية المشتركة رقم العدد : ١٣٧
المصدر :	(مجلة) السياسة الدولية تاريخ الصدور : يوليو ١٩٩٩

كافة المزايا التي تتبقي من التكامل وتتلام مع تنوع البهاكل الاقتصادية للدول العربية وتقلبت مراحل النمو فيما بينها.

المحور الثالث : التطلعات بمناطق التجارة الحرة المتكيفة :

ينص البرنامج التنفيذي الذي أقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي لإتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية على جواز لتفاني دولتين عربييتين أو أكثر من أطراف الاتفاقية على تبادل أفضليات أو إعفاءات تيسير الجدول الزمني للبرنامج، أي في مدة تقل عن العشر سنوات. وفي ضوء هذا النص قامت مصر بإقامة مناطق تجارية حرة مع عدد من الدول العربية بشكل ثنائي مع كل من الأردن والمغرب وتونس وإيران، كما قامت غيرها من الدول العربية بذلك. ومن مزايا المناطق الحرة الثانية وأهدافها :

١- اختصار الفترة الزمنية التي يتم خلالها إلغاء الرسوم الجمركية وغير الجمركية.

٢- أن القائمة السلبية التي تلبي طلب كل دولة أرجاء إعفاءها من الرسوم الجمركية تكون في أضيق الحدود، الأمر الذي يزيد الفاعلة لطرفي الاتفاق.

٣- أنه من الممكن أن تتضمن الاتفاقيات التجارية بين بعض الدول تنفيذ الإعفاء الفوري من الرسوم لبعض المنتجات.

وبعد أن الهدف من إقامة مناطق التجارة الحرة الثانية هو الإسراع بعملية تحرير التجارة بحيث تكون هذه المناطق متصدرا مساعدا للإسراع بتحقيق الهدف الأكبر، ألا وهو السوق العربية المشتركة. إلا أن ما جاء ببعض الاتفاقيات بشأن الآثار الزمنية الطويل لإقامة منطقة التجارة، أو بشأن استثناء عدد من السلع من التحرير يشكل عجزا سلبيا ينبغي العمل على تلافيه.



وأخيرا، فإن تقرير مجلس الشعب المصري بشأن السوق العربية المشتركة يعد وثيقة بالغة الأهمية تعكس بأمانة توجهات السياسة الخارجية المصرية بشأن التكامل الاقتصادي العربي. فالتقرير لم يكف بإبراز مسارات الحلول الثلاثة السابقة لتنفيذ التكامل الاقتصادي العربي، وإنما حرص في ختام التقرير على وضع رؤية متكاملة لتسويات اللجنة المعنية بمتنامية خطوات السوق العربية المشتركة. ولقد حظي التقرير الذي قومه المجلس ورئيس اللجنة د. عبد الأحد جمال الدين، والمقرر العام لها السيد محمد أبو العينين، حظي بمناقشة مشروعة من قبل الأعضاء وأقر المجلس تقرير اللجنة في دورته الأخيرة.

ونظرا لأهمية مثل ذلك التقرير فإنه يستحق مزيدا من المناقشة من قبل مختلف مؤسساتنا ومراكزنا البحثية والدراسية المتعددة في محاولة مزيد من الإضافات، والفكرية والعملية للمشروع. ويوم تنفذ القمة العربية التي تدعو إليها مصر، فسوف يجد صناع القرار العربي وثيقة جديدة جديرة بتوقيعاتهم.

ذات الأثر المماثل على الوجه التالي : ١- تخفيض نسبة ٤٠٪ في أول يناير عام ٢٠٠٠ من الرسوم المطبقة في ١/١/١٩٩٩. ٢- تخفيض نسبة ٣٠٪ أخرى أول يناير عام ٢٠٠١. ٣- تخفيض نسبة ٢٠٪ الباقية أول يناير عام ٢٠٠٢ بحيث يتحقق الإلغاء الكامل. وتلغى بالكامل كل القيود غير الجمركية في موعد إلغاء أول يناير عام ٢٠٠٠.

ونص في البرنامج على استئناف التطبيق الكامل التدريجي والمتزامن لأحكام السوق في كافة الدول الأطراف وأن أي توقف أو تباطؤ أو عدم خروج موقف التنفيذ من أي دولة يؤثر مبدأ المعاملة بالمثل. وإقرار البرنامج إلى أن تفعيل السوق الحالية يعتبر خطوة مشجعة ومهددة لقيام سوق عربية مشتركة كبرى مستقبلا. إذا أمكن للتطبيق أن يقدم نموذجا ناجحا لتجربة التصدير الكامل لتجارة والتكامل الاقتصادي بين الدول السبع الأطراف.

وفي هذا الصدد أشار البرنامج إلى جهود الاتحاد البرلاني العربي في هذا الشأن وصمود قراراته بالدعوة إلى تفعيل وتعميق هذه السوق المصغرة وتسهيل وتطوير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، باعتبارها ركيزتان أساسيتان للسوق العربية المشتركة الكبرى.

وتتشكل أجهزة السوق من الاجتماع الوزاري للدول الأطراف، الذي يختص بالإشراف على سير تطبيق البرنامج التنفيذي، ويقعد اجتماعات موازنة لدمور نصف السنوية للمجلس، وتكونه لجان فرعية، ومن بينها : لجنة التنفيذ والمتابعة (اجتماعاتها ربع سنوية)، لجنة التطوير والاتحاد الجمركي (اجتماعاتها نصف سنوية)، لجنة تسوية المنازعات (اجتماعاتها عند الحاجة)، لجنة التنسيق بين السوق العربية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (اجتماعاتها نصف سنوية). وبدعوة أجهزة القطاع الخاص العربي لمعاونة المجلس والأمانة العامة في متابعة تطبيق البرنامج التنفيذي ورفع كافة سير العمل في السوق.

وباستعراض مواقف الدول السبع الأعضاء في السوق العربية المشتركة نجد أن مصر كانت الدولة الأولى في السوق التي قامت بالاستجابة الفورية لإحياء مشروع السوق حيث وافق مجلس الوزراء المصري في أبريل ١٩٩٩ على البرنامج التنفيذي لاستئناف تطبيق أحكام السوق وبدأت في تنفيذ الإجراءات التمهيدي لذلك حيث تم إيداع هيكل التصريفات الجمركية لمصر وكذلك بيان بالسلع التي ترغب مصر في استئنافها من تطبيق أحكام البرنامج التنفيذي لأسباب أمنية، دينية، بيئية، صحية.

ويبرز تقرير مجلس الشعب المصري فكرة مشروع السوق ويعتبرها الصيغة الأكثر ملائمة بين مختلف صيغ التكامل الاقتصادي التي يمكن أن تستجيب لمتطلبات التكتل الاقتصادي العربي التكاملي. وتحقق أفضل مصالح الاقتصاد العربي في مجملها، ومصالح كل دولة على حدة باعتبارها تشتمل على تحرير كامل لمركب الموارد العربية، وبإفادة من صمودها، وتؤدي إلى تشابك الاقتصاد العربي، وإفادة من

الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية
الموضوع الفرعي : الموقف العربي : البدائل: السوق العربية المشتركة رقم العدد : ١٥٩٤
المصدر : (مجلة) الأهرام الاقتصادي تاريخ الصدور : ١٩٩٩/٧/٢٦

طرح ندوة «السوق العربية المشتركة الكبرى» أبعادا جديدة وسيناريو معددا لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي،
يأتى ضمن هذه الأبعاد السوق العربية المشتركة..

لم يكتف المتحدث الوحيد في الندوة فاروق مخلوف المستشار الاقتصادي للأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية
العربية والممثل الدائم الأسبق لمصر لدى منظمة الجات والوزير المفوض التجاري السابق بذكر سبل تحقيق التكامل
الاقتصادي العربي بل تطرق إلى عدة نقاط هامة تمثلت في الصعوبات التي اعاقلت التقدم الاقتصادي العربي وايضا مزايها
هذا التكامل اذا تحقق مع تحديد المقومات الأساسية لمشروع السوق واستعرض تقييم تجربة السوق العربية المشتركة
المصغرة القائمة في نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

جاءت الندوة ضمن نشاطات مكتبة القاهرة الكبرى للاحتفال بمهرجان القراءة للجميع شهدا جميع تغليب من المهتمين
الدارسين كان على رأسهم مجموعة من طلبة وطالبات جامعة الأزهر الذين طرحوا بعدا جديدا تمثل في إقامة بيت
للزكاة في كل بلد عربي ضمن النشاط الاقتصادي للسوق العربية المشتركة الكبرى للقضاء على ظاهرة الفقر والبطالة.

حاجز

السوق المشتركة

اسمه: «الإرادة السياسية»

الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية
الموضوع الفرعي : الموقف العربي : البدائل : السوق العربية المشتركة رقم المجلد : ١٥٩٤
المصدر : (مجلة الأهرام الاقتصادي تاريخ الصدور : ١٩٩٩/٧/٢٦)

فاروق مخلوف:

موقف عربي موحد

ضرورة التعامل مع

اتفاقية الجات

٥ مراحل لتحقيق التكامل

الاقتصادي العربي تبدأ

بمنطقة التجارة الحرة

وتنتهي بالاتحاد النقدي

معدلات الاستثمار من المبررات

ومن المبررات الرئيسية للتكامل الاقتصادي العربي ، قال فاروق مخلوف أن التكامل الاقتصادي العربي عام جدا لانه يحاكي كل الاتفاقيات العربية إلى توسيع اسواقها مع تعامل طاقاتها الانتاجية وتزويد البطالة في كافة الدول العربية لتسقط محملات نمو الاستثمار والانشاء وتزود الهيكل الانتاجية والتركيب السلمي للموارد في الدول العربية، وايضا ضرورة القبلية على التكامل العربي للتعامل مع مشاريع التكامل الاقتصادي الطروحة من دول غير عربية مع أهمية للمبادرة إلى تعديد محاور مجدية للدول العربية للتكامل كمنسجعة من اتفاقية الجات التي تضم حاليا ٩ دول عربية وتتفاوض مع دول اخرى للانضمام وتلق بالقي الدول العربية موقف المتفرج لذلك من الضروري للدول العربية أن يكون لها موقفها الجماعي دلائل اتفاقية الجات

وحول مزايا التكامل الاقتصادي العربي اوضح فاروق مخلوف ان هناك عدية منها خفض تكاليف الانتاج والتصدير التكنولوجي شجعة زيادة تدفق التجارة العربية العرة وتحقيق مكاسب اقتصادية عربية مرمية نتيجة التكامل العربي ككفة واحدة على فضاءه الاقتصادية الدولية وايضا تنمية المركز التنافسي العربي في العلاقات والمصالحات العربية مع القوى الاقتصادية المتقدمة. بخلاف زيادة التجارة العربية البديية وبمع القدرة التنافسية للمنتجات العربية امام الازدادات الاجنبية الشلة ■

وحول آلية عمل السوق المشتركة على صعيد التكامل الاقتصادي العربي أكد فاروق مخلوف : انه يجب أن تتم هذه الآلية بالربط بين محاور التجارة والاستثمار والعمالة والخدمات ، من ناحية التبادل التجاري، يجب أن يتم تفعيل لمثل التجاري في اللام الأول وانتاج التصدير الكامل للتجارة ، وسهولي ذلك إلى تنمية التبادل التجاري العربي البيني ولعلته عيكه العرض والطلب العربي وتنمية المصداقات إلى الأسواق ذات الطلب الانتاسمي والاستهلاك على منتجات الدول العربية الأخرى وتزويد الطلب عليها في كل اوضاع تنافسية متكافئة وعاملة بين الانتاج المحلي في كل دولة عربية والمنتجات العربية المستوردة إليها.

تحلى فاروق مخلوف إلى التحديات التي تواجه الدول العربية في المرحلة الرافعة وقال إن هناك تحديات على المستوى الاقتصادي تتمثل في محاصلة تدفق مشاريع اقتصادية جديدة يمكن أن تمثل مكان للفرص القوي العربي وتتطلب التصدي في صورة القصوى والأكثر هناك في مشروع تقنين الاقتصادي الشرق اوسطي ومكافحة تحديات أخرى تواجه المجتمع العربي على المستوى الدولي تتمثل في قيام نظام تجاري عالمي جديد يزيل الحواجز بين الأسواق الوطنية ويعمل لتنافس في الأسواق العالمية في تجارة السلع والخدمات والمقايمة الفكرية ويعد افعال السلع الرافعة والنسجعات في حلة هذه للثلاثة بعد أن طالت لفترة طويلة تضعف لفراد واستثمارات وممارسات تنهيدة خاصة ذات طابع حمائي أو تعييزي يتعارض مع حرية التجارة

صعوبات مشاريع التكامل

ولستفرد فاروق مخلوف إلى الصعوبات التي امامه التقدم في جهود ومشاريع التكامل الاقتصادي العربي حتى الآن حيث قال إن هناك صعوبات تتعلق بمسايسات الدول ومواقفها ومصالحها المحلية منها ضعف قابلية للادار السياسي العربي بدءا من عملية اتخاذ القرار السياسي وحتى مرحلة الالتزام به والالتصاف في تنفيذه وايضا التكاليف السلبية الفسارة للتقلبات في العلاقات السياسية بين الدول العربية وعلى التبادل التجاري بوجه خاص والتعاون الاقتصادي العربي بوجه عام . وهناك صعوبات تتعلق بمعمل الاقتصاد العربي ولعمل المشترك تتمثل في عدم وضوح رؤية لدى الدول العربية حول المادلية في مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى المستهدفة مستقبلا مع مراحل وبين منطقة التجارة الحرة العربية الصغرى العاملة بالفعل في نطاق السوق الصغرى القائمة في مجلس الوحدة الاقتصادية والتي تضم معظم اعضائها إلى الاتفاقية الأولى . ومن الصعوبات ايضا التي اعادت التقدم الاقتصادي العربي للدول من نفس حصيلة رسم الجمارك على بعض الدول العربية بسبب الاعفاء من الرسوم رغم أن فوائد ومكاسب تحرير التجارة اعظم أهمية وعرضا من معصف. هروايا والمبررات الاقتصادية والاقتصادية

استعرض في البداية فاروق مخلوف الظروف الاقتصادية للامم العام لمجلس الوحدة الاقتصادية للتجارة الحرة الهذرة تجاه مشروع السوق والتي ارجعها إلى كثرة التجارة المنتشرة وترك مسؤوليات وضع الدراسات ودمس السياسات واتخاذ القرارات الهولة غير المتخصص. ارجعها إلى غياب أي مشروع جاد لنشاء كتال اقتصادي عربي تكاملي حقيقي حتى الآن يمكن أن يرتكز عليه لعمل الاقتصادي العربي المشترك وتطرق فاروق مخلوف للتطورات الاجابية لدعم فكرة مشروع السوق العربي حيث قال : بان تبني الاتحاد المالي العربي لوقت جديد تمثل في مساندة مشروع السوق واتحاد خذوات ممتدة في هذا الاتجاه كان اهم التطورات الاجابية حيث تم انشاء لجنة للتابعة البرلمانية للسوق تضم رؤساء البرلمانات عربية ومعية برلمانية للسوق على طراز مسار التجربة الأوروبية كان دور الاتحاد البرلماني العربي يمثل في دعم لنشاء السوق العربي المشتركة الكبرى على حد تعبير فاروق مخلوف . في اصدار القرارات الجماعية القوية مع مؤتمرات الاتحاد بتأييد اتمام السوق وايضا دعوة المنظمات الاقتصادية العربية العاملة في مجال التبادل والتكامل الاقتصادي للمشاركة في اجتماعات لجنة للتابعة البرلمانية للسوق

مراحل السوق المشتركة

اشار فاروق مخلوف إلى أن مرحلة السوق المشتركة تقع في منتصف مراحل تحقيق التكامل الاقتصادي العربي الشامل حيث إن هذه المراحل تتكون من خمس خطوات الأولى إقامة منطقة التجارة الحرة والتي تعنى تصدير التكامل للتجارة من كافة القويده والرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية والثانية في إقامة الاتحاد الجمركي ويهدف إلى توحيد التعريفات الجمركية الوطنية في تعرفة جماعية خارجية ولعدة وتنسيق السياسات والأنظمة والأجراءات التجارية والجمركية بين الدول العربية وفي المرحلة الثالثة يتم إقامة السوق العربية المشتركة الكبرى التي تهدف إلى تحرير حركة للواردات الاقتصادية وامنها وتزويد الاموال والاستثمارات والمعا والعمدات ومعية ممارسة للشركات الاقتصادية والمالية والحرفية وتنسيق الأنظمة والتشريعات والسياسات الاقتصادية المحلية في الدول العربية

اشار فاروق مخلوف أن المرحلة الرابعة من مراحل تحقيق التكامل الاقتصادي العربي تتمثل في إقامة الاتحاد الاقتصادي ويهدف إلى توحيد الأنظمة والتشريعات والسياسات الاقتصادية ومنع سلطة فوق الحكومات لاجلوجهة التنمية المشتركة في مختلف المجالات الاقتصادية وإقامة سلطة تشاورية عليها ذات اختصاصات محددة في كافة المجالات الاقتصادية تكون لهاكمية طرقة ووجبة الشاف تلقائيا لسرعة البت في النزاعات الاقتصادية وتتطلب المرحلة الخامسة في إقامة الاتحاد النقدي ويهدف إلى توحيد العملة وتوحيد البنوك المركزية العربية في بنك مركزي واحد وايضا توحيد الاحتمال النقدي ومسرر الصرف والمليسة الكلية والنقدية والنظام المصرفي

اوضح فاروق مخلوف انه من الممكن أن تتداخل المراحل للتأثير شكلة التجارة الحرة للاستعداد في الآثار الاجابية لهذا التحميل في توثيق العلاقات الاقتصادية وزيادة تعامل وتشاكي المصالح بما يتكسب لاجلها على نجاح جميع المراحل لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي الشامل

الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية
 الموضوع الفرعي : الموقف العربي : البتائل: السوق العربية المشتركة : رقم العدد : ١٥٩٤
 المصدر : (مجلة) الأهرام الاقتصادي
 تاريخ الصدور : ١٩٩٩/٧/٢٦

مؤشرات رئيسية للتجمعات الاقتصادية العربية

البيان	مجموعة مجلس التعاون الخليجي	مجموعة الشرق الغربي	مجموعة البلدان المتشقة	مجموعة السوق العربية (الاصفراء)	اجمالي الدولي العربية
السكان (مليون نسمة) نسبة/ من إجمالي الدول العربية	٢٥٠,٧	٧١,٢	٩٨,٨	١١٥,٧	٢٥٢
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار) نسبة/ من إجمالي الدول العربية	٢١٠,١٥	٢٢٨,٢	٢٣٥,٧	٢٤٥/٢	٢١٠٠
الصادرات (مليار دولار) نسبة/ من إجمالي صادرات الدول العربية	٢١٧,٤	١٢٨,٥	٢٩٤,٥	٢٠,٤	٥٢٩
الواردات (مليار دولار) نسبة/ من إجمالي واردات الدول العربية	٢٤١,١	٢٣٥,١	٢٥٥,٧	٢٢٨,١	٢١٠٠
(١) الصادرات البينية ل دول المجموعة ونسبتها لإجمالي الصادرات العربية (بمليار دولار)	١٠٢,٢	٢٧,٩	١١٠,٢	١٩,٤	١٤٢
(٢) الصادرات العربية البينية لدول المجموعة ونسبتها لإجمالي الصادرات العربية (بمليار دولار)	٢٢٦,٥	٢١٩,٥	٢٧٧,١	١٣,٧	٢١٠٠
(٣) الصادرات البينية لدول المجموعة ونسبتها إلى إجمالي صادراتها العربية البينية (بمليار دولار)	٧٨	٢٦,٧	٧٩,٧	٢٨	١٢٥
	٢٥٠,٤	٢٢٥,٢	٢٣٣,٦	٢٢٦,٢	٢٧٠,٠
	٦,١	١٠,٩	٦,٨	١,٤	إجمالي لصادرات العربية البينية
	٢٤٥,٢	٢١٦,٦	٢٥٠,٤	٢١٠,٤	
	٧,٩	١٠,١	٩,٢	٢,٨	١٢,٥ مليار دولار
	٥٨٠,٥	٢٨٠,٢	٢٨٠,٩	٢٠,٧	
	٦,١	٠,٩	٦,٨	١,٤	
	٢٧٧,٢	٢٨١,٨	٢٧٢,١	٥٠	

الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية
الموضوع الفرعي : الموقف العربي : البديل: السوق العربية المشتركة رقم العدد : ١٥٩٧
المصدر : (مجلة) الأهرام الاقتصادي تاريخ الصدور : ١٩٩٩/٨/١٦

الذين يتعاملون إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية يعلمون جيداً مدى الصعوبات التي تقف في طريقها فلقد كان من المقرر أن يبدأ تنفيذها المسمى في أول يناير بعد أن وافقت اتفاقية عشر دولة عربية أي بعد الموافقة شبه الإجماعية على تنديدها غير أن هذا الموعود انقضى ولم تنفذ الاتفاقية سوى ست دول عربية فقط والدول الأخرى حارثت التدريس وتفكر بالرغم من أنها التزمته قبل وقتاً لا طائفة قبل موعد انقضاءها بشهر عديداً

يعني المصري

الى أين توجه السوق العربية المشتركة؟

لقد هلت جاسمة الدول العربية الموافقة شبه الإجماعية على اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية بعد توقيعها بأعضائها أول عمل جماعي عربي في نطاق التعاون الاقتصادي العربي يأخذ هذه الموافقة الإجماعية، وعلى أساس أن هذه الموافقة شبه الإجماعية ستكون بداية مرحلة جديدة وجادة للتعاون المشترك الذي لنقصد العمل الجاد والصالح طوال النصف قرن الأخير، غير أنها أصيبت بغيبة أهمي وهي ترى التنفيذ يبدأ بينما تتراجع بعض الدول بل لخط الدول من التنفيذ لأسباب ظلمة توضع بجلاء مدى استمرار التخلف الذي يعانيه من العمل العكسي العربي وذلك لأن اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية لا تكون في وضع أفضل من قرار الموافقة على إنشاء السوق العربية المشتركة الذي أصدره مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في ١٩٦٤/٨/١٦ والذي حدد الأسس التي تلزم عليها السوق فيما يلي:

- 1- حرية انتقال الأشخاص، ورؤوس الأموال بين الدول العربية.
- 2- حرية تبادل البضائع والخدمات الوطنية والأجنبية.
- 3- حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي.
- 4- حرية التنقل والتراخي والاستعمال ومسال النقل والبراني والمطارات للمنية.
- 5- حرية سفره اليوم لم يعد يخلق سماع استثمارات نظرية بين محتوى علمي وترافق على أعضائها سوى سبع دول عربية فقط بالرغم من التزعمات والنفوذ والقدرات والخلف الإنشائي التي أعادت في هذا الشأن، والتي اقترحت في السنة الأخيرة بمطالبة جديدة من بعض الرؤساء العرب لتنفيذها في أسرع وقت ممكن باعتبارها مسألة حياة وبقاء لأمة العرب، كما أنها مسألة حيوية اقتصادية عربية تمتدحها في المسألة ضد العدوان الإسرائيلي المستمر ومنع مخلفات العربية التي تتطلع من ثروة العربية وتضخم من قدرها

إن الخسب العربي اليوم لم يعد يخلق سماع استثمارات نظرية بين محتوى علمي ودون خطة تنفيذية تبدأ فوراً ويحتاج علمياً لكل الجهات وكل السلطات وكل أصحاب النفوذ والائل العرب الذين يقفون أمام تحقيق السوق العربية المشتركة لأصعبها فضلاً مسألة حياة وبقاء، لهم جميعاً، خاصة أن كلا منهم سيستفيد جزئاً من السوق يخضع لوقائها ويعيش في أحداثها ويتأثر بما يقع فيها، فإن ضمنت خطط وأن قوت تضمنت أوضاعها الكلية والمعنوية وقدمت أوضاعها المتغيرة، ملكه ويسمكه ومستوى حياته، ولنا في دول جنوب شرق آسيا، "اليابان"، "سوق"، فضلاً عن دعمها بالعمل الجاد والتعاون الجماعي المسبق، استفاد كل سكانها وتحسنت مستوياتهم المعيشية، وعندما ضربت زلزال هذا التحسن لتلك الأمتة التي ظفرت وزادت البطالة وانتشرت المجاعة.

من هنا فانه تأتي أهمية تنفيذ السوق العربية المشتركة قبل أن تعود إلى مسارها القديم والقيبي، وبعد أن ثبت بالفعل أن أسلوب التعاون الاقتصادي العربي، والذي يتمثل في إنشاء منظمات وتنظيمات ومؤسسات وعقد ملتقيات وحلقات، هذا الأسلوب قد فشل بالفعل ومن الضروري إذا أُريد أن تنشأ السوق العربية المشتركة أن يكون هناك أسلوب عملي جديد يبدأ بخطة مبدئية للأجاليات للتنمية تعتمد في أغلبها على القطاع الخاص ويدعم من الحكومات وأصحاب السلطات ورجال الأعمال العرب والمستثمرين وعلى أن تشمل هذه الخطة فيما يلي:

١ - تشكيل مجموعة عمل من جميعه رجال الأعمال العرب ومجمعات رجال الأعمال العرب المحلية، وهيئات التعاون الخروي ومن الاتحادات العربية للتنشيط الاقتصادية كاتحاد المستثمرين العرب واتحاد القاريين العرب واتحاد العمال العرب، وعلى أن يتم اختيار هذه المجموعة من طريق رؤساء هذه المجمعات والاتحادات، وأن يشترك معها مندوبون من جامعة الدول العربية وبعض المنظمات العربية المشتركة بالإضافة إلى خبراء اتصال مع كل حكومة عربية لإيجاد الرأي الرسمي في التوجهات والقرارات التي تتخذ للمجموعة تمهيداً لإقرارها

٢ - يدعو الأمين العام لجامعة الدول العربية هذه المجموعة بعد تشكيلها للاجتماع بأصوات الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ويتم توفير سكرتارية إدارية وسكرتارية فنية وأموال مكتبية من طريق الجامعة، بالإضافة إلى تسهيل مهمة المجموعة بتقديم جميع الطموحات والطلبات اللازمة لها من مراكز الطموحات في الجامعة إلى بعض الدول العربية التي تستطيع للمبادرة، بالإضافة إلى اللجان المشتركة التي يتوافر لديها إمكانيات المبادرة الثابتة والقائمة لهذه المجموعة، ويمكن أن تصدر هذه المجموعة نشرة دورية تفرع على القرارات المختصة بالدول العربية وتنطبق على القرارات التي ما يتم من طريق هذه المجموعة ومنشقة لتعمل على طلب الأمر

٣ - يتم تنظيم عمل هذه المجموعة من طريق رئيس لها وأمانة مساعدين يتولون الإشراف الكامل على اجتماعات هذه المجموعة وتحديد مواردها اجتماعاتها، ويمكن أن تعتمد الاجتماعات لثلاث الجزء الأكبر من قناتلها والجزء الأكبر من الليل وهو ما كانت تقوم به الهيئة الأوروبية التي أنشأت السوق الأوروبية المشتركة علماً بأن وزير المالية الفرنسي في تصريح سابق له ذكر أن عمل الجماعة يستمر ليلاً ونهاراً ولا ينطفيء، الأثراني حتى يتحقق أهداف وأوانع وقرارات السوق الأوروبية المشتركة التي تمت فعلاً في عام ١٩٩٢ باستثناء إنشاء الهيئة الأوروبية الموحدة التي عازلات مثل مناقشات تمهيداً لمصورها في عام ١٩٩٩.

٤ - للقرارات التي يتم اتصافها فيها من طريق مجموعة العمل يتم عرضها على رؤساء الدول من طريق مائة يتم اختيارها بين أعضاء المجموعة تسافر إلى كل الدول العربية في زيارات عمل وتوعية بأهمية السوق العربية المشتركة وكيف أن السوق تنصلي كل الدول الأعضاء أكثر مما تلخذ منها إن أخذت وذلك في ضوء التشريعية لقيادة والتنظيمات الاقتصادية والتقنية والعلمية، تشجيعاً على الاتجاه الحالي نحو تدعيم الاستقلال والحرية والرفاه والقضاء على الجوع، بما تلوي أهمي للسوق العربية المشتركة من حياة حرة كريمة ومستوى لائق من المعيشة لكل ألقائ الشعبية وبالتالي تدعيم التنمية الاقتصادية والتنميط العربي في ضوء الإمكانات المتوفرة وبالطبع العربي

هذه خطتي العملية اعرضها على الملكة والرؤساء العرب وعلى كل المخلصين العرب الذين يمكنهم سلطة وتميزهم والتنفيذ، أملاً أن يشاهدوا قريباً خطوات عملية وجامعة تدعو تنفيذ هذه السوق وتنسيق وتنظيم من جامعة الدول العربية وكل المؤسسات تنفيذ السوق المشتركة خارج البروتين والبروتين والبروتين ومعهذا من الآلة السياسية المحلية العربية التي عاشت الأمة العربية في ظلمها من يرب من نصف قرن وكانت مصطلها الخسارة للجميع كما نأخذ أن يرى جميعاً القرار التي لا تنطفيء في أقبلي الكبير لجامعة الدول العربية وإلا وتهازل. من عمل في أنوار الهيئتين الكبيرتين الأوروبية التي السوق العربية المشتركة وهو ما تم فعله في أنوار الهيئتين الكبيرتين الأوروبية التي أعلنت من قيام السوق الأوروبية المشتركة والتي تحولت عام ١٩٩٢ إلى السوق الموحدة.

وسأنا لله أن يوفق قادة العرب إلى ما فيه خير الأمة العربية ومصالحها الاقتصادية. ■

